مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام ٢٠٠١

إدارة الصراع مع القوى الصاعدة إنموذجاً

آية محمد العزاوي

• اسم الكتاب: مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام ٢٠٠١ إدارة الصراع مع القوى الصاعدة إنموذجاً
• تأليف: آية محمد العزاوي
• الطبعة الأولى ٢٠٢٤
• رقم الايداع الدولي: ٢-٠-٨٧٥٠-٩٩٢٢-٩٧٨
• جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

• الناشر: **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**
العراق- بغداد- الكرادة
mobile: ٠٠٩٦٤- ٧٨١٠٢٣٤٠٠٢
website: http://www.hcrsiraq.net
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com

شكـر و عرفـان

الحمد لله الذي أخرجني من حولي وقوتي إلى حوله وقوته، وعلمني ما لم أكن أعلم، والذي لم تفارقني معيته ولطفه أبداً، وبخيرته لي أعطاني خير مما أردت، فكان الهادي والمعين والكافي، فالحمد لله وحده أولاً وآخراً ما خاب من استخاره وتوكل عليه.

أتقدم بالشكر لكل من ساندني وشاركني طريقي وكان ضياءً لبصيرتي وعقلي وخير عون في تذليل الصعوبات، من آثروني على أنفسهم وعلموني معنى الإيثار وأضافوا لي مفهوماً مختلفاً للحياة، أسأل الله الرضا والسعادة لكل قلب حي بذكره نابض بالخير والعطاء.

وأتقدم بشكري وحبي لملاذي من بعد الله (عائلتي) على عطائهم دون مقابل، وأخص **والدتي** الحبيبة بالذكر، مثال التضحية والعطاء والتي تحملت أعباء اضافية كان من المفترض علي أن اقوم بها بنفسي، أسال الله لكم العافية والعمر المديد.

مقدمة المركز

تعد الولايات المتحدة واحدة من بين اكثر دول العالم تعقيدا في مجال المؤسسات التي تسهم في صنع القرار السياسي الخارجي اعتمادا على طبيعة نظامها السياسي الممثل لمصالح مختلفة ، واهدافه العامة من جهة وعلى طبيعة الدستور الامريكي الذي نظم عمل المؤسسات بطريقة مرنة وتكاملية من جهة اخرى وتنقسم هذه المؤسسات الى نوعين اساسيين هما : مؤسسات النظام السياسي الأمريكي الرسمية والتي تنقسم على (الرئاسة، الكونغرس، وزارة الخارجية، البنتاغون، المؤسسات الأمنية والاستخبارية) وغير الرسمية وهي (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الإعلام والرأي العام، ومراكز التفكير والأبحاث) وكل هذه المؤسسات تشترك معا وفقا لدورها واهميتها واختصاصها ونفوذها في إدارة وضبط عملية صنع القرارات الامريكية حيال البيئة الخارجية لا سيما تلك البيئة المتعلقة بإدارة الصراع الدولي وبالشكل الذي ترتئيه هذه المؤسسات أنه يحقق للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها وأهدافها.

إذ يتسم النظام السياسي الأمريكي بأنه نظام ممأسس بشكل كبير لا يمنح الاعتبارات الشخصية دور كبير على الرغم من كونه نظام رئاسي ، فهذا النظام قائم على تعددية مراكز صنع القرار سواء كان القرار السياسي داخلي أم خارجي، وقد شكلت أحداث أيلول عام ٢٠٠١ نقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية من استراتيجية دفاعية قائمة على الردع والاحتواء إلى استراتيجية هجومية قائمة على الضربات الاستباقية والانتشار العسكري في العالم .

ان استحقاقات التفرد والهيمنة الامريكية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي من جهة والتحولات التي شهدها العالم بعد عام ٢٠٠١ والتطورات التي شهدها العالم بعد احتلال افغانستان والعراق وتطورات الصراع في (الشرق الأوسط) ومناطق اخرى وبروز قوى صاعدة جديدة تحاول ان تواجه الهيمنة الامريكية من جهة ثانية فرضت على مؤسسات صنع القرار الامريكي اعباء وادوار جديدة اكثر اهمية واعمق مسؤولية حيال مهمة تحقيق المصالح الامريكية والدفاع عنها عبر الاجتهاد في ادراك طبيعة المخاطر والفرص وتحديد الخيارات الافضل للتعامل مع هذه المعادلة ، لا سيما بعد نمو قدرات القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين والهند وروسيا والبرازيل وقوى المنتصف الاخرى كتركيا وباكستان وايران وكوريا الشمالية .. الخ

ودراسة هكذا موضوع من جوانبه كافه تستدعي دراسة عملية صنع القرار السياسي الامريكي ومؤسساته المختلفة بشيء من التفصيل، لأن السياسة ما هي إلا مجموعة قرارات يتم اختيار البديل الأفضل منها عن طريق عملية معقدة وهي عملية صنع القرار، كما تستدعي دراسة عملية إدارة الصراع الدولي بوصفها قرار من ضمن عملية صنع القرار إذ يتم اتخاذ القرار الأنسب من كل مؤسسة كلاً بحسب اختصاصها، لتشكل فيما بعد سياسة تكاملية موحدة ترمي في نهاية المطاف إلى المحافظة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قمة الهرم الدولي، فضلا عن توصيف واقع وسمات الصراع الدولي الراهن وفق المنظور الأمريكي والمتمثل بالصراع من أجل السيطرة والنفوذ، وكيفية تعامل مؤسسات النظام السياسي الأمريكي مع هذا الصراع والتحكم به بآليات مختلفة، سياسية واقتصادية وعسكرية وايدلوجية، وابراز دور هذه المؤسسات في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة في النظام الدولي والذي قام على أساس تحقيق سياسة التوازن فيما بين هذه القوى والحيلولة دون هيمنة إحداها في إقليمها حفاظاً على المصالح العليا للولايات المتحدة والمتمثلة ببقائها القوة المهيمنة في النظام الدولي خلال فترة المستقبل المتوسط على الاقل .

مدير المركز

فهرست المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة المركز	٦-٥
فهرست المحتويات	١٠-٧
المقدمة	١٢-١١
الفصل الأول: إطار مفاهيمي	٥٦-١٣
المبحث الأول: الدور	٢٦-١٦
المطلب الأول: مفهوم الدور	١٨-١٦
المطلب الثاني: أهداف الدور وأبعاده	٢٠-١٩
المطلب الثالث: مقومات الدور	٢٥-٢١
المطلب الرابع: المفاهيم المقاربة للدور	٢٨-٢٦
المبحث الثاني: عملية صنع القرار السياسي	٤١-٢٩
المطلب الأول: ماهية صنع القرار السياسي	٣٤-٢٩
المطلب الثاني: مراحل عملية صنع القرار السياسي	٣٧-٣٥
المطلب الثالث: نماذج صنع القرار	٤١-٣٨
المبحث الثالث: إدارة الصراع الدولي	٥٣-٤٢
المطلب الأول: ماهية الصراع الدولي وطبيعته	٤٥-٤٢
المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للصراع الدولي	٤٨-٤٦
المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الصراع الدولي	٥٢-٤٩
المطلب الرابع: مفهوم إدارة الصراع الدولي	٥٥-٥٣

فهرست المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الثاني: مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام ٢٠٠١	٥٧-١١٦
المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي	٦٠-٧٧
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية	٦٢-٦٩
المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية	٧٠-٧٧
المبحث الثاني: واقع الصراع الدولي الراهن بعد عام ٢٠٠١ في ضوء المصالح الأمريكية	٧٨-٩٢
المطلب الأول: طبيعة الصراع الدولي الراهن بعد ٢٠٠١	٧٨-٨٢
المطلب الثاني: أحداث ١١ أيلول واثرها في الصراع الدولي	٨٣-٨٩
المطلب الثالث: مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية	٩٠-٩٢
المبحث الثالث: آليات إدارة الصراع الدولي	٩٣-١١٦
المطلب الأول: الآلية السياسية	٩٣-٩٨
المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية	٩٩-١٠٢
المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية	١٠٣-١١٠
المطلب الرابع: الآلية الأيديولوجية	١١١-١١٦
الفصل الثالث: إدارة الصراع الدولي مع القوى الصاعدة وفقاً للمدرك الأمريكي	١١٧-١٧٨
المبحث الأول: القوى الصاعدة وفقا للمدرك الأمريكي بعد عام ٢٠٠١	١٢٠-١٣٩
المطلب الأول: القوى الصاعدة	١٢١-١٣٢
المطلب الثاني: القوى الصاعدة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بعد ٢٠٠١	١٣٣-١٣٩

فهرست المحتويات

العنوان	الصفحة
المبحث الثاني: آليات إدارة الصراع الدولي مع القوى الصاعدة	١٤٠-١٦٥
المطلب الأول: الآلية السياسية	١٤٣-١٥٠
المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية	١٥١-١٥٧
المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية	١٥٨-١٦٥
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدور مؤسسات صنع القرار الأمريكي	١٦٦-١٧٨
المطلب الأول: مشهد تصاعد دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة	١٦٨-١٧٠
المطلب الثاني: مشهد ثبات دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة	١٧١-١٧٤
المطلب الثالث: مشهد تراجع دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة	١٧٥-١٧٨
الخاتمة	١٨١-١٨٢
المصادر	١٨٥-٢١٠

فهرست الجداول والأشكال

أولاً: الخرائط

العنوان	الصفحة
موقع أوراسيا في العالم	٧٩
الانتشار العسكري الأمريكي في العالم	١٠٩

ثانياً: الجداول

العنوان	الصفحة
السلطات المشتركة بين الرئيس والكونغرس	٦٦
الفرق بين الأهداف والمصالح	٩٠
الفرق بين التحالفات قبل أحداث أيلول ٢٠٠١ والتحالفات المطلوبة بعدها	١٠٨
ترتيب دول العالم اقتصاديا للعام ٢٠٢٠	١٢٦

ثالثاً: الأشكال

العنوان	الصفحة
طبيعة توازن النظام	٢٢
التداخل في مستوى الـتأثير في مؤسسات صنع القرار الأمريكي	٧٧
أكبر الاقتصاديات المتوقعة للعام ٢٠٥٠	١٢٧
الدول ذات الانفاق العسكري الأعلى للعام ٢٠١٩	١٣١

المـقدمــة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى والقوة العظمى التي تدير شؤون العالم، وتتبوأ الولايات المتحدة هذه المكانة المتميزة نظراً لما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة، فهي لديها أقوى اقتصاد في العالم والقائم على اقتصاد السوق الحر، وتحظى بالكثير من الموارد الطبيعية وموارد الطاقة المختلفة، وتحتل الصدارة في مجال الصناعات لاسيما في قطاع التكنولوجيا المتطورة التي أفضى اليها التطور العلمي، كما أنها متفوقة في مجال البحث العلمي الأمر الذي انعكس على تعزيز ريادتها الاقتصادية والتكنولوجية في العالم، وعلى الصعيد العسكري، فلا توجد قوة تضاهيها، فهي تمتلك قدرة عسكرية ضخمة مهدت لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في النظام الدولي، وهي الأولى عالمياً سواء على مستوى الكم من الأسلحة أو النوع، وتمتلك أكبر ترسانة نووية وقدرات تدميرية واسعة كما أنها تتصدر قائمة الدول الأعلى انفاقاً عسكرياً على مستوى العالم، فضلاً عن موقعها الجيوبولتيكي إذ وهبتها الجغرافيا موقعاً متميزاً جعلها في معزل ومأمن من أي تهديدات خارجية من الدول الأخرى، وكذلك امتداد مساحتها الشاسعة التي جعلت منها قارة بحد ذاتها وثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، ولقيمها الغربية المتمثلة بالديمقراطية والحرية والرأسمالية والاستقلالية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو النظام السياسي أثراً كبيراً في تبوئها هذه المكانة والتي تعكس طبيعة المجتمع الأمريكي ذي التعددية والأجناس المختلفة، فكان الدستور الأمريكي ومنذ نشأة الدولة الأمريكية قبل نحو أكثر من قرنين يحاكي هذه الطبيعة التعددية، وعهد بتأسيس نظام سياسي قائم على التعددية والمشاركة يتلاءم مع التكوين الديمغرافي والايديولوجي والقومي الأمريكي، فالنظام السياسي الأمريكي نظام مؤسساتي لا شخصي قائم على تعدد مراكز صنع القرار والمشاركة في رسم السياسة الداخلية والخارجية للبلاد بالتزامن مع وجود سلطة رئاسية قوية ومرنة في آن واحد، وهو ما يجعل الولايات المتحدة من الدول الديمقراطية التعددية الأكثر استقراراً في العالم، إذ تتفاعل هذه المؤسسات داخل أروقة الحكم لتنتج سياسة عقلانية موحدة ترمي في نهاية المطاف إلى تحقيق المصلحة العليا.

إن طبيعة النظام السياسي ومدى استقراره تعد إحدى أهم مقومات القوة التي تفضي إلى تبوء مكانة دولية مرموقة، ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بهذه الميزة، فضلاً عن المقومات الأخرى، ولكونها الدولة المسؤولة عن إدارة شؤون العلاقات الدولية، ولما

كانت ظاهرة الصراع هي سمة العلاقات الدولية، فإنها وعن طريق مؤسساتها المختلفة الرسمية وغير الرسمية تضطلع بإدارة هذا الصراع للعمل على ديمومة مكانتها الدولية والحفاظ على تفوقها، وخصوصاً بعد بروز قوى ودول أخرى لا سيما القوى الصاعدة التي تسعى لتبوء مكانة في النظام الدولي وتغيير هيكليته القائمة على الأسس والقواعد الأمريكية، وتأسيس نظام دولي جديد قائم على التعددية القطبية والمشاركة في رسم السياسات الدولية وكسر التفرد الأمريكي في إدارة شؤون العالم، وهو ما تعده الولايات المتحدة تهديداً حقيقياً لمصالحها المتمثلة بالدرجة الأساس بعدم هيمنة قوى أخرى، لذا فهي توظف وتحشد قواها الرسمية وغير الرسمية في محاولة للاستجابة لهذا التهديد والتعامل مع هذه القوى عبر آليات مختلفة بالشكل الذي يحفظ مكانتها كقوة تتربع على قمة الهرم الدولي.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي

الفصل الأول: إطار مفاهيمي

لغرض الدخول في تفاصيل الكتاب لا بد لنا اولا من توضيح المفاهيم الأساسية التي تتضمنها الدراسة وتدور حولها، في محاولة لإزالة التداخل والغموض الذي يكتنف بعض هذه المفاهيم، والتعامل معها بماهيتها الاصطلاحية، وللإحاطة بماهية هذه المصطلحات، فقد تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الدور.

المبحث الثاني: عملية صنع القرار السياسي.

المبحث الثالث: إدارة الصراع الدولي.

المبحث الأول: الدور

المطلب الأول: مفهوم الدور

يعد مفهوم الدور من المفاهيم المركزية في تحليل سياسات الدول الخارجية، وتعود جذور هذا المفهوم إلى حقل علم الاجتماع والذي يهتم بدراسة سلوكيات الأفراد وتعاملاتهم، إذ تعتمد تعاملات الأفراد على الدور الذي يشغله هؤلاء الأفراد في المجتمع[١]، لذلك فإن أهمية الدور تأتي من كونه يحدد السلوك الاجتماعي بالدرجة الأساس، وبدون مفهوم معين للدور يصعب على الفرد أن ينظم سلوكه الاجتماعي أو يتعامل مع المجتمع، كما أن الفهم المغلوط للدور أو عدم قيام الفرد بالسلوك المرتبط بالدور المنوط به يمكن أن يعرضه لجزاءات اجتماعية[٢].

وقد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم الدور، فنجد من يعرفه على أنه "السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي"[٣]. أما الدكتور صادق الأسود فقد عرفه بأنه "مجموع طرائق الحركة في مجتمع ما التي تتسم بطابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة"[٤]. وبذلك فإن الدور يضم أنواع سلوك الأعمال التي تمارس ضمن كل موقف[٥].

وانطلاقاً من أهمية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، فقد تم توظيفه في المجال السياسي للاستفادة منه في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول، وانطلق من منهج سلوكي، وذلك لأن الدولة تعبر عن إرادتها من خلال سلوك سياسي خارجي[٦]. إذ يتطلب من الدولة في تعاملها مع النظام الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد لذاتها وللآخرين طبيعة موقفها من هذا النظام والوظيفة أو الوظائف التي تؤديها في إطاره وماهية العلاقات الدولية الرئيسة لها، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الدولة في النظام الدولي

---

(١) نوف سعود عبد العزيز، دور الدول الصغرى في التحولات الإقليمية: دراسة حالة دولة قطر تجاه تحولات منطقة (الشرق الأوسط) خلال الفترة من٢٠٠١ الى ٢٠١٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٣) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٨٩.

(٤) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠، ص١٢٣.

(٥) جوفر روبرتس وآخرون، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت،١٩٩٩، ص ٣٩٩.

(٦) نقلاً عن: عادل عبد الحمزة ثجيل، أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية، العددان٣٨-٣٩، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٩٥.

والذي يعد أحد علامات سياستها الخارجية[١].

ويمكن تعريف الدور من المنظور السياسي بأنه "وظيفة الدولة كأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وامكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للأوضاع المحيطة والمؤثرة بكل دولة"[٢]. وأما هولستي فيعرفه بأنه محصلة لما تتخذه الدولة من مواقف وقرارات وما تقوم به من أفعال وسلوكيات تجاه الدول الأخرى وما تنطوي عليه تصورات صانعي القرار للأنماط العامة للقرارات والقواعد والسلوكيات المناسبة لدولهم بغية تحقيق أهداف السياسة الخارجية[٣].

ومما سبق يمكن حصر استخدامات الدور فيما يلي[٤]:

١- الدور عنصر رئيس لإقامة التفاعلات والعلاقات.

٢- تحديد أولويات وركائز السياسة الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل رئيسة تتحكم في طبيعة ومدى وماهية الدور الذي تؤديه الدولة وهي[٥]:

١- طبيعة الهدف المنشود للدولة والذي تسعى للوصول إليه من الدور الذي حددته لنفسها.

٢- المدى المكاني وسعته، ضمن بيئة الدولة الخارجية والذي تريد أن تؤدي دوراً فيه.

٣- الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الدور والأسس التي تستند عليها هذه الوسائل بشكل يعطي للدور القوة اللازمة لتأديته وإنجازه.

هذا وينبغي لصانع القرار أن يأخذ بعين الاهتمام المعايير الضابطة للدور والتي تتمثل في ضرورة التوافق بين أهداف ووسائل الدور من جهة وبين منظومة القيم السياسية من المجتمع من جهة أخرى، كذلك ميل كفة ميزان القوى إلى جانب القوى الداخلية

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٨.

(٢) خضير ابراهيم سلمان، العراق ودول الجوار الاقليمي: دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية والدولية، العدد٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٦٥.

(3) Kalevi J Holsti, National role conceptions in the study of foreign policy". International studies quarterly, Vol 14, 1970, pp 246-245

(4) Joseph Frankel, Contemporary international theory and the behavior of states, oxford university press, London, 1973, p p 83-85.

(٥) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة (الشرق الأوسط)، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص٣٩.

والخارجية المؤازرة للدور في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية[١].

ومما تقدم يمكن القول بأن الدور يتسم بالسمات الآتية[٢]:

١- الدور منهاج سلوكي، فهو يحدد الصيغة العامة أو الإطار العام للسلوك.

٢- يتحدد الدور وفق معايير معينة ويجسدها.

٣- يكتسب الدور هويته ومعناه من العلاقات التفاعلية أو المكملة أو المتبادلة مع الأدوار الأخرى فهو جزء من اتحاد اجتماعي.

٤- يحظى الدور بعنصر قوي من القبول والشرعية.

٥- ينطوي الدور على الشعور بمفهوم الالتزام والواجب وهذا ما يكسبه إلى حد كبير فعاليته.

يتبين لنا مما سبق بأن الدور هو انعكاس وتعبير عن هوية الدولة وما يترتب عليها من ممارسات وسلوكيات وتصورات والتي ترمي بالدرجة الأساس الحفاظ على وجود الدولة والارتقاء بمكانتها الدولية والإقليمية وغير ذلك من أهداف السياسة الخارجية للدولة.

(١) صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليمي لمصر في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣.

(٢) عادل عبد الحمزة ثجيل، أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٧-١٩٨. وللمزيد ينظر: محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

المطلب الثاني: أهداف الدور وأبعاده

للدور أهمية رئيسة لأنه ينطوي على الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه في سياستها الخارجية، ويعرف الهدف هنا بأنه "الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية"[١].

ويختلف مفهوم الهدف من دولة لأخرى من حيث أولوية وأهمية هذه الأهداف وتبعاً لقدرات الدولة وقوتها الشاملة، وما يعد هدفاً لدولة ما قد يكون وسيلة لدى دولة أخرى ويعود ذلك لاختلاف العناصر التي تسهم في تحديد وبلورة الأهداف[٢].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى تصنيف الأهداف كما يلي[٣]:

١- الأهداف الدفاعية: والتي تتضمن حماية أمن الدولة وشعبها من كل ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار الداخلي وحماية النظام السياسي من أي تهديد خارجي.

٢- أهداف اقتصادية: تتضمن كل ما يتعلق بتحقيق الرفاهية والتنمية والتطور الاقتصادي.

٣- أهداف مرتبطة بالنظام الدولي وتتضمن الارتقاء بدور الدولة ومكانتها في النظام الدولي أو الحفاظ عليهما في أقل تقدير، كما تتمثل بوجود سياسة اقتصادية تستطيع الدولة من طريقها الشعور بالأمن وتتيح لمواطنيها التحرك في أمان خارج حدودها الدولية.

ومما تقدم نرى أن ممارسة الدولة للدور تنصب في إطار العمل على تغيير الوضع القائم من أجل إعادة التوازن، أو المحافظة على الوضع القائم من أجل استدامة التفوق، أو أنها تسعى لأن تكون أنموذجاً يحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي[٤].

---

(١) نقلاً عن: رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٢) خضير ابراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص٨.

(٣) غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا: دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الآسيوية وأثره على مكانتها الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٩، ص١١. وللمزيد ينظر كلا من: محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره، ص٤٧. وأيضا: عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص٢٧.

(٤) حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص١٩.

أما أبعاد الدور فتتمثل في ثلاثة أبعاد وهي[1]:

١- تصور صانع القرار لمركز دولته والمجالات التي تتمتع فيها بنفوذ في النظام الدولي.

٢- تصور صانع القرار للدوافع الأساسية للسياسة الخارجية لدولته سواء كانت دوافع تعاونية أو صراعية.

٣- تصور صانع القرار لحجم التغيير المحتمل المترتب على أداء وظيفته في النظام الدولي على حسب طبيعة الدور سواء كان يرمي لتغيير الوضع القائم أو الإبقاء عليه، وفي إطار ذلك تتضح أهمية معرفة الركائز الأساسية وراء فاعلية وحيوية أي دور وهي[2]:

١- الالتزام، فبحكم وزن الدولة في المجتمع فإن الدور يكون بالنسبة لها التزام.

٢- التوجيه، ويقصد به مقدار التأثير الذي تمارسه الدولة حيال غيرها من الدول.

٣- الحضور، أي الوجود والمشاركة الفعالة في التطورات المتعلقة بقضايا وأحداث معينة.

(١) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٨-٤٩.

(٢) وسام محمد حسين، دور الدول متوسطة القدرات في النظام الدولي: البرازيل انموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص١١.

المطلب الثالث: مقومات الدور

يستند الدور الذي تؤديه الدولة على مقومات أساسية تشتمل على عناصر القوة الشاملة للدولة وعلى رأسها الهوية الاجتماعية، والقيم السائدة بين أفرادها وسماتها القومية من قدرات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وبنيتها وتركيبها السوسيولوجي[١].

وتعرف القوة بأبسط معانيها بأنها أداة لتحقيق الأهداف وإحداث التغيير المطلوب التي تخدم أغراض الدولة، إذن فالقوة هي الطاقة العامة للدولة[٢]. ولابد من التوازن بين الدور وعناصر قوة الدولة، فكلما اتسق الدور مع قدرات الدولة ازدادت فعاليته وإمكانية استمراره، أما إن تعدت مساحة الدور مقدرات الدولة فهذا يؤدي لزيادة احتمالية انهيار هذا الدور خصوصاً إن تزامن ذلك مع مواقف جادة وتحركات مضادة لوحدات دولية أخرى في الإقليم، وفي حال كانت مساحة الدور أقل من مقدرات الدولة فإن هذا سيفقدها فرصاً لتعظيم مصالحها ودورها إقليمياً ودولياً[٣].

ووفقاً لنظرية دورة القوة* فإن قدرات الدول تتمدد وتتقلص فكل دولة تمر عبر الوقت بدورة من القوة النسبية تتضمن مدة من النمو، النضوج، الهبوط ومن ثم الولادة من جديد وهي محطات حتمية في حياة كل دولة، ومن ثم يتعين على الدولة إعادة النظر في الدور الذي تؤديه بما يتكامل مع المعطيات الجديدة كي لا تحدث فجوة بين القوة والدور[٤].

---

(١) نوف سعود عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(2) David Singer, international influence: A Formal Model (the Americal political science Review, vol 51, 1987, p p 61-62.

(٣) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن، ٢٠١٧، ص٣.

*تهتم هذه النظرية بالهيكل المتغير للنظام وترفض فكرة القيادة بالهيمنة أو النظام القائم على الهيمنة، وطورت مفهوم الدور في السياسة الخارجية ووصفت أن القوة والدور مفاهيم تتسم بالتعددية والتشاركية أو تتقاسمها عدة دول بالرغم من عدم التكافؤ بينها حيث تؤدي الدولة العظمى دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية وهذا الأمر يتطلب أن يكون هناك تفاوض بين هذه القوى على طبيعة القواعد السائدة لا أن تفرض من قبل هذه الدولة، ورفض دارون مؤسس النظرية مفهوم توازن القوة التقليدي بوصفه مفهوم استاتيكي قاصر، وأوجد بدلاً عنه مفهوم التوازن الديناميكي أو الحيوي والذي يعتمد على توازن القوة- الدور وعلى أهمية توافر عنصر الأمن في ظل تغير النظام الدولي. المصدر: Charles Doran, Power Cycle Theory In International Relation Management and Finance absolute Change and The Non -linearities Of Competition, Ohio center of international security studies, 2003, p p17-22.

(4) Lui Hebron, Testing dynamic theories of conflict; Power cycles, power transitions, foreign policy crises and militarized interstate disputes, International interactions, 2007, p11.

إذن فالدور يتغير تبعاً للتغير الحادث في قدرات الدول وهذه الديناميكية صفة متأصلة في سلوك الدول والتي ينشأ عنها عملية التغيير في النظام الدولي والذي ينقسم بدوره على نوعين[1]:

١-تغيير مؤسساتي- هرمي: ويشمل تغيراً في حكم النظام الدولي ويقتضي حدوث تغيرات في التوزيع الدولي للقوى والترتيب الهرمي للهيبة.

٢- تغيير التفاعلات وتعني التعديلات التي تظهر على التفاعلات السياسية والاقتصادية وغيرها من التفاعلات بين الدول وينطوي هذا التغيير على تغيرات في الحقوق والقواعد التي يجسدها النظام الدولي.

شكل رقم (١) يبين طبيعة توازن النظام

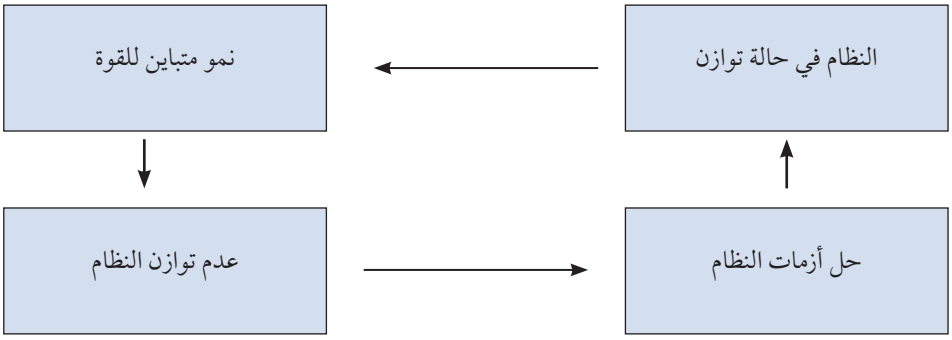

المصدر: روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

وهكذا يتبين لنا ضرورة التوازن بين عناصر القوة الشاملة والدور، أما فيما يتعلق بالقوة الشاملة ذاتها فهي تشمل متغيرات عدة تتفاعل فيما بينها لتوظيف الدور في مساره المناسب وهذه المتغيرات هي:

أولاً: متغيرات داخلية:

١-**المتغير الجغرافي**: وما يشمله من موقع ومساحة وتضاريس وجوار جغرافي وتأتي أهميته من الدور الرئيس الذي تؤديه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك لأن الواقع الجغرافي يؤثر في الواقع الاقتصادي وما

(١) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٦١-٦٦.

يتعلق به من موارد وإمكانيات وأيضاً يحدد الواقع السكاني والنفسي للدولة وانعكاس ذلك على علاقتها مع الدول الأخرى وخاصة تلك التي تحدها أو القريبة منها، كذلك فإن الجغرافيا يترتب عليها في أحيان كثيرة مجموعة من الأنماط السلوكية الثابتة نسبياً والمتعلقة باستراتيجية الدولة العسكرية وبحركة تجارتها الدولية[١]. لذا فالجغرافيا تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة سياستها الخارجية وتحديد مجالها الحيوي ومن ثم فهم دورها وماهية توجهاتها الخارجية إقليمياً ودولياً[٢].

٢-**المتغير الاقتصادي**: وهو مجموعة من الإمكانات الاقتصادية المادية وغير المادية المتاحة لدولة ما وتتمثل الإمكانات المادية بالمواد الخام والموارد الطبيعية وحجم الأموال التي تمتلكها الدولة أما غير المادية فتتمثل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية لأنها تتفاعل مع العناصر المادية في إطار القوة الاقتصادية[٣]. وقد أصبح للمتغير الاقتصادي مكانة وأهمية جوهرية في قدرة الدولة على القيام بدور فاعل ومركزي، لكونه الأساس الذي ترتكز عليه القوة العسكرية والتكنولوجية ويمكن للدولة من الدخول في علاقات خارجية مكثفة أو دخول سباق تسلح أو حروب ويشكل الاقتصاد شرطاً أساسياً في بلوغ الدولة مكانة عظمى فهو الحاوي للقوة الحقيقية[٤]. وفيما يلي أهم المدخلات التي أفرزتها طبيعة الواقع الدولي والتي أدت إلى تزايد أهمية المتغير الاقتصادي[٥]:

أ-تزايد دور المتغير الاقتصادي كأداة للتنافس عوضاً عن المواجهة العسكرية.

ب-أصبح الاقتصاد محل اهتمام العالم وهو الذي يتصدر مفردات الخطاب السياسي وأصبحت لغة الاقتصاد هي لغة الخلافات والمشكلات والتفاهم معها.

ج-الاستبدال التدريجي للجغرافيا الاقتصادية محل العسكرية مع مراعاة استمرار أهمية الجانب العسكري كأحد عناصر قوة الدولة الحاسمة والمهمة.

---

(١) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥، ص١٠٧.

(٢) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

(٣) نقلا عن: وسام محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٤) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

(٥) مهند علي عمران، أثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة: دراسة حالة جمهورية المانيا الاتحادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٣، ص ص٢٣-٢٤.

٣- **المتغير العسكري**: ويعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية للدول وأداء الدولة لدورها الإقليمي والعالمي[١]، وتتجسد عناصر القوة العسكرية في القاعدة الصناعية العسكرية وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية والقدرة النووية والاستراتيجية وحجم القوات المسلحة والإنفاق العسكري ونسبة القوات الفعلية إلى السكان[٢]، ويمثل المتغير العسكري غاية ووسيلة في آن واحد، فهو أحد الوسائل الفاعلة التي تدفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات السلم أو الحرب، وهو غاية تتجسد في النظر إلى القوة العسكرية للدولة بوصفها المظهر الأساسي لقوتها وأحد أهم الأسس التي تستند عليها في رسم سياستها الخارجية[٣].

٤-**المتغير العلمي و التكنولوجي**: ويعد هذا المتغير من المتغيرات المهمة في العلاقات الدولية، فقد حققت التكنولوجيا تغيرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع في شتى الميادين الدبلوماسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية وغيرها وألغت عامل المسافة بين الدول وجعلت العالم قرية صغيرة[٤]، وباستخدام التكنولوجيا تستطيع الدولة بناء قوة عسكرية تعتمد التكنولوجيا الحديثة من نظم معلومات وأقمار صناعية وأسلحة متطورة تقليدية أو نووية على حد سواء وأيضاً تتيح للدولة القدرة على استغلال مواردها بصورة كفوءة دون مساعدة من الخارج مما يؤدي إلى زيادة دور الدولة في النظام الدولي، هذا وقد ازداد الاعتماد على المعلومات والمعرفة في جميع المجالات حتى أصبحت المحرك الحيوي لنمو الاقتصاد العالمي الأمر الذي أدى لولادة بنى اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة[٥].

٥- **المتغير المجتمعي**: ويشمل كل ما يتعلق بحركة المجتمع من هوية اجتماعية وقيم ثقافية وتجارب تاريخية مروراً بالهيكل الاجتماعي السياسي وطبيعة النظام الحاكم[٦]، وتتفاعل هذه المكونات لتشكل المرتكز القاعدي في تحديد ماهية الدور الذي تؤديه الدولة

(١) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٥، ص٢٨.

(٢) مهند علي عمران، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٣) ثامر كامل الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

(٤) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص١٦٨.

(٥) نقلا عن يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص٣١-٣٢

(٦) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩١، ص٢٠٦.

وتضع الضوابط والمحددات على قدرة صانع القرار على اختيار بدائل معينة[١].

٦- **متغير صانع القرار**: وهو متغير مؤثر في رسم طبيعة دور الدولة وأبعاده ولعل ما يبرهن ذلك ما نراه في كثير من الأنظمة من تغيرات في التوجهات الخارجية للدولة عند حدوث تغيير في النخبة الحاكمة لدولة ما، كذلك ظاهرة اختلاف أنماط تصرف الدول المتشابهة في خصائصها مع بعضها البعض وذلك يعود إلى شخصية صانع القرار والمتغيرات المؤثرة في تكوين هذه الشخصية من معتقدات وخبرات وتجارب سابقة ولذا فإن دراسة وفهم هذه المتغيرات تشكل المفتاح الرئيس لفهم الاستراتيجية التي يتبناها صانع القرار حيال الدول الأخرى[٢].

ثانياً: متغيرات خارجية:

وتعني أثر البيئة الخارجية الإقليمية والدولية على الوحدة الدولية ومدى قبولها أو تعارضها مع الدور الذي ترغب الدولة بالقيام به والذي يستند في الأساس على قاعدة المصالح والأهداف المشتركة، وذلك لأن الدور الذي تؤديه دولة ما داخل محيطها لا يكون بمعزل عن رقابة الدول الكبرى[٣].

يتبين لنا مما سبق أن الدور هو محصلة تفاعل مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية سلباً أو إيجاباً ومدى إدراك صانع القرار لهذه المعادلة بشكل يمكنه من توظيف استراتيجية ملائمة لتحويل أهداف دولته إلى واقع ملموس.

---

(١) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص١٥١-١٥٢.

(٣) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٤-٣٥.

المطلب الرابع: المفاهيم المقاربة للدور

هناك مجموعة من المفاهيم التي تتداخل وتقترن مع مفهوم الدور وفي كثير من الأحيان يتم الخلط بين هذه المفاهيم، لذلك سنحاول توضيحها على سبيل المثال لا الحصر في هذا المطلب وأهمها:

١-**المكانة:** ويقصد بالمكانة في علم السياسة بأنها "التصور البنائي الشامل للمنسجمات الكلية التي تحظى بها الدولة من منزلة في مدركات الآخرين، سواء كان إقليمياً أم دولياً ولكنها تتشكل بصورة مختلفة"[١]، كما تعرف أيضا بأنها "الوزن السياسي للدولة في ظل النظام الدولي"[٢].

وبذلك فإن مفهوم المكانة يشير إلى مكان وموقع الفاعل في نظام علاقات معينة بوصفها بناء أما الدور فيشير إلى السلوك نفسه لهذا الفاعل في علاقته مع الآخرين مع الأخذ بعين الاهتمام أهمية السلوك الوظيفي للنظام[٣].

وتدور الفكرة الرئيسة لمفهوم المكانة في بنيان النسق الدولي هو أنها تحدد سلوك الدولة إزاء الدول الأخرى، ذلك أن النظام الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات السياسية استناداً إلى عناصر القوة الشاملة والتي بمقتضاها تنقسم الدول على وحدات عليا ودنيا ولذا فإن التراتبية والتدرج تشكل جوهر المكانة[٤].

وترتبط المكانة بالهيبة والقوة لذلك فإن الحصول على مكانة متميزة في النظام الدولي يشكل أحد الأهداف الرئيسة للدول، وهي تسعى إلى تحقيقها إما للمكانة في حد ذاتها، أو بسبب ما يترتب على المكانة من تحقيق أهداف أخرى أهمها[٥]:

١-إثبات تفوقها عن طريق سلسلة من الإجراءات لمواجهة خصم دولي قوي.

٢-رد الاعتبار لمكانة الدولة وخاصة في حال تعرضت إلى هزيمة في الحرب أو فقدت

(١) عمار حميد ياسين، مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي، المجلة السياسية والدولية، العدد٣٥-٣٦، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧، ص٣٩٤.

(٢) احمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،٢٠١٧،ص ٢١٨.

(٣) نقلا عن: وسام محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٤) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥.

(٥) عقيل مصطفى مهدي، مكانة الخليج العربي في المدرك الاستراتيجي الصيني بعد عام ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢١، ص٩.

أمجادها الماضية، أو في حالة تكوين دولة جديدة أو إعادة بنائها.

٣-الحصول على نفوذ إقليمي ودولي.

ويرى مورجنثاو* إن سياسات المكانة تكون فعالة وتحقق نتائجها المرجوة عندما تضفي على الدولة سمعة دولية واسعة بأنها قوية، وبالشكل الذي يجنبها استعمال العنف في تحقيق أهدافها وما يسهم في ذلك وجعل هذا النصر ممكناً عاملين، أحدهما: سمعة قائمة على امتلاك قوة لا يمكن مجابهتها، والآخر إبداء عدم الاكتراث بالمخاطر المترتبة على استعمال القوة(١).

مما تقدم يتبين لنا أن مكانة الدولة تعتمد إلى حد كبير على دورها ومدى فاعلية هذا الدور الذي يؤهلها لتبوء مكانة متميزة على الصعيدين الإقليمي والدولي بالشكل الذي يخدم مصلحة الدولة العليا.

٢- **الوظيفة:** توجد علاقة مترابطة ومتداخلة بين الوظيفة والدور، فالوظيفة تمثل سلوكيات معينة تؤدي إلى تأثيرات ملموسة، في حين يمثل الدور سلوكاً يقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات بوجود نوع من الوظيفة الاجتماعية، ومعنى هذا أن الأدوار هي السلوك، والوظائف هي نتائج للسلوك، مع الأخذ بعين الاهتمام أن دور الدولة أو وظيفتها هو نمط غير ثابت من السلوك ويتغير تبعاً لتغير القدرات والتوازنات والمصالح العليا للدولة وطبيعة المتغيرات التي تعتمدها باتجاه معين(٢).

ومن ناحية أخرى فإن نجاح الدولة في أداء وظيفتها قد يمكنها من زيادة دورها في مناطق مختلفة ويهيئ الوضع المناسب لنشوء أدوار جديدة للدولة مما يعزز من فاعلية الوظيفة المبتغاة(٣).

ويكمن الفرق الأساسي بين الدور والوظيفة سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي أو السياسي وغيره، هو أن الدور سلوك يقوم به الفرد أو الجماعة أو الدولة ويعبر عن اختيار ذاتي نابع من مدركات خاصة تنسجم مع القدرات المتاحة والأهداف المخططة،

---

*هانز مورجنثاو١٩٠٤-١٩٨٠: أحد رواد القرن العشرين في السياسة الدولية، له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية والقانون الدولي، أهم مؤلفاته السياسة بين الأمم.

(١) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

(٢) هاني الحديثي، العراق ومحيطه العربي- دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٩،ص٥٧.

(٣) حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

ولكل دور وظائف مرتبطة به، في حين تتعلق الوظيفة في جانب منها بتطورات وتكليفات خارجية تملى على القائمين بتلك الوظائف كنوع من الواجبات التي يجب القيام بها مقابل حوافز معينة سواء كانت حوافز سياسية أو اقتصادية أو أمنية...إلخ.

أما فيما يتعلق بالوظائف العامة التي تقوم بها الدولة في المجتمع فهي[1]:

١-ترجمة المبادئ والقيم السياسية التي يؤمن بها المجتمع الى سياسات عملية تسهم في نمو المجتمع وتقدمه.

٢-سن القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون المؤسسات البنيوية وتنفيذها.

٣- مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التي تعرقل سير المجتمع والتصدي لها.

٤-تشجيع الأفراد على الإسهام في النسق السياسي وشغل أدوار مهمة فيه بعد الحصول على التدريب والمهارة الإدارية.

٥-تكييف النظام السياسي إلى طبيعة البيئة الاجتماعية المتواجد فيها.

وأما فيما يخص العلاقات الدولية، فيمكن توظيف مكانة دولة ما لخدمة أهداف ومصالح دولة أخرى تأسيساً من موقع هذه الدولة الأولى، ومثال ذلك عندما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الدول لخدمة مصالحها، سواء تم ذلك بواسطة الدعم اللوجستي الذي تقدمه الولايات المتحدة أو من طريق تواجدها العسكري في أراضي الدولة المعنية على شكل قواعد عسكرية[2].

(١) احسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨،ص١١٧.

(٢) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ٢٠١٣، ص٣٥.

المبحث الثاني: عملية صنع القرار السياسي

المطلب الأول: ماهية صنع القرار السياسي

تشغل عملية صنع القرار موقعاً متميزاً في إطار العملية السياسية، فالسياسة ماهي إلا مجموعة من القرارات التي تعبر عن سلوك القوى المؤثرة في الدولة، لذا تعد عملية صنع القرار بمثابة الإطار النظري الذي يستوعب أجزاء العملية السياسية كافة سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي[١].

وينبغي الإشارة إلى أن عملية صنع القرار عملية معقدة ومركبة في حد ذاتها، إذ تتداخل فيها عوامل متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وقيمية ونفسية، كما تتضمن عناصر القيمة، والأوضاع غير المحددة، وهي العوامل التي اتخذها صانع القرار في ذهنه كأساس متوقع، ومن ثم اتخذ القرار استناداً عليها[٢]. وفضلاً عن هذا فإن عملية صنع القرار تحتوي على أكثر من خطوة للوصول إلى قرار معين، فهي عملية واسعة تتضمن أكثر من إجراء أو مرحلة بدءاً من تحديد المشكلة مروراً باختيار البديل الأنسب لحلها ومعالجتها بشكل أو بآخر انتهاءً بعملية متابعة تنفيذ القرار وتقييمه وتشترط جميع هذه المراحل اختيار حذر ودقيق ورشيد لأحد البدائل من بين بديلين أو أكثر، ومن ثم تمتاز عملية صنع القرار بتشابك وتعقد أبعادها[٣].

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم القرار بصفة عامة، ومفهوم صنع القرار السياسي بصفة خاصة.

أولاً: مفهوم القرار:

بداية يمكن القول: إن هناك فرقاً بين عملية صنع القرار والقرار نفسه، فعملية صنع القرار أكثر اتساعاً من القرار، لأن القرار يعبر عن المخرجات المرتبطة بالموقف. أما عملية صنع القرار فهي كل ما يرتبط بهذا الموقف من مدخلات ومخرجات وما بينهما من تفاعل، وبذلك فإن عملية صنع القرار هي تحديد المشكلة وتقدير الموقف و تهيئة للمعلومات وصياغة للبدائل لعلاج موقف ما ومتابعة لما يتم اختياره من بديل وغيرها، في حين إن

---

(١) احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد٤٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٧.

(٢) ابراهيم درويش، الإدارة العامة في النظرية والممارسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٥.

(٣) اسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٤٢.

اتخاذ القرار هو فقط اختيار أفضل البدائل، وبالتالي فإن اتخاذ القرار هو مرحلة من مراحل عملية صنع القرار ويخضع لتوجيه فريق العمل أو المستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه[١].

ويعرف القرار بشكل عام بأنه "اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة"[٢]، أما على صعيد القرار السياسي فقد تباينت التعاريف التي تناولته من مفكر إلى آخر كلاً بحسب توجهاته ومنطلقاته الفكرية والزاوية التي ينظر منها، فيعرفه حامد ربيع بأنه" التصميم الإرادي السلطوي بقصد تصفية مشكلة معينة من طريق التلاحم الحركي بموقف معين"[٣].

غير أن هناك من يعرفه بأنه "ما تختار الحكومة أن تفعله أو ما لا تفعله...لضبط الصراع داخل المجتمع... أو إدارة الصراع مع مجتمعات أخرى"[٤].

أما(بيرتراند بادي) (وجاك جيرسنلي) فيقدمان تعريفاً للقرار على أنه اختيار واعي يتخذه صاحب القرار من بين مجموعة من الاختيارات المتاحة أمامه وبشكل علني بهدف حل مشكلة ما. وما يمكن استنتاجه من هذا التعريف إن كل اختيار إن لم يكن اختياراً واعياً فإنه ليس بقرار، ويكتفي هذا الاختيار الواعي بمعالجة المشكلات المطروحة على الساحة السياسية حسب ما تسمح بها قدراته وأحوال المحيط الداخلي والخارجي[٥].

وأما (ب.لوفين) فيعرف القرار بأنه عمل مدروس يؤخذ على ضوء خطة عمل تجاه مجموعة من الأفعال التي لها خصوصيتها ويمكن تصنيف عناصره الرئيسة على ناتج العمل وحصيلة المنتوج. ونرى هنا بأن لوفين أكد على أن القرار هو عمل، والعمل يرتبط بكل ما يحيط به، ومعنى هذا أن القرار يرتبط بالمحيط الذي حوله وهو شرط أساسي كي يتسم القرار بالعقلانية[٦].

---

(١) ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص٩٦.

(٢) حسن ياسين طعمة، نظرية اتخاذ القرارات: أسلوب كمي تحليلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٢٠.

(٣) حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢٢.

(٤) رايح سرير عبدالله، القرار الإداري، دار الحامد والنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠١، ص٤٥.

(٥) نقلا عن: سلام علي احمد المشهداني، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠١٣، ص١١.

(٦) ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٩٢.

ومما تقدم نرى أن القرار السياسي يختلف عن باقي القرارات المتخذة في الدولة نظراً لطبيعته الخاصة، فالقرار السياسي هو الاختيار الرشيد لبديل بعينه من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهذا البديل يرتبط في أساسه بوجود معايير عقلانية يستند عليها عند إجراء عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف[١]، غير أنَ سمة الرشد أو العقلانية لا تمنع من أن يكون هذا الاختيار يحمل بعض مشاعر الإسقاط النفسي للفرد منظوراً إليه نتيجة تأثر الفرد بوضع ما وفكرة معينة، وكذلك من ناحية الظرف الزمني الذي اتخذ فيه القرار، لذلك فإن فكرة العقلانية الشاملة تم استبدالها من بعض المحللين بفكرة أكثر بساطة واعتدالاً وهي فكرة العقلانية المحدودة أو العقلانية (المرهونة أو المقيدة) طالما أن متخذي القرار هم من البشر ويتفاعلون مع أوضاع متغيرة باستمرار[٢]*. لا سيما أنَ تحقيق الرشادة أو العقلانية التامة في القرارات السياسية الخارجية بالرغم من تطور أدوات صنع القرار تعد من الأمور شبه المستحيلة بسبب طبيعة القرار السياسي نفسه الذي يتأثر بمعايير غير موضوعية على رأسها تأثره بتوجهات الرأي العام حتى عندما تكون غير واعية[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه فيما يخص أنواع القرار** فهناك العديد من التصنيفات ومن ضمنها تصنيف (كارل دويتش) والذي يصنفها على نوعين وهما[٤]:

---

(١) سعد عبيد علوان السعيدي، أثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي (دراسة نماذج مختارة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٢، ص٥٤.

(٢) هيثم توفيق فياض، الدبلوماسية: المساومة القسرية والسياسة الدولية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٣، ص٦٢٨.

*يقصد بالعقلانية بأنها تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب وأقل قدر من الخسائر. المصدر: غراهام ابفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٦٣٣. وللمزيد ينظر: اليكس مينتس وكارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٦، ص ص٩٥-١٥٤.

(٣) سعد السعيدي وبسمة خليل، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الدراسات الدولية، العدد٥٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١١، ص١٠.

**للمزيد ينظر: منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الاعلام في صنع القرار السياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ص١٠٩-١١٢.

(٤) نقلاً عن د. بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٩٧.

١- قرار السياسة، وهو الذي يصنع بناءً على أهداف عامة تعود على طبقة أو فئة من المشكلات.

٢- قرارات تهتم بالوسائل والأدوات التي تنفذ بها والاختلاف بين الأول والثاني يشبه الاختلاف بين الاستراتيجية والتكتيك.

أما حامد ربيع فيرى بأن هناك ثلاثة أنواع من القرارات وهي[١]:

١- القرار الحاسم.
٢- قرار التأجيل.
٣- قرار التوفيق.

ثانياً: مفهوم عملية صنع القرار:

تعرف عملية صنع القرار بأنها تلك العملية المعقدة التي يتم فيها اختيار بديل ملائم من البدائل المتاحة في ضوء تقدير المزايا النسبية لكل منها، وتتداخل في هذه العملية عوامل اجتماعية وبيئية وتنظيمية وفنية، كما توصف بأنها سلوك إرادي لا تلقائي أو اختياري ولكنه نتاج طبيعي لتفاعل القيم، وأنماط السلوك داخل المجتمع[٢].

كما إنها تعرف بأنها تلك الآلية التي بمقتضاها تنتج الدولة قرارتها، والتي تكون محصلة للتفاعل بين القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية وفقاً لمعطيات البيئة الداخلية ومحددات البيئة الدولية، والموقف الذي بصدده يصدر القرار[٣].

وأما (جيمس دورتـي وروبـرت بالستغراف) فيعرفانها بأنها "الدراسة الشاملة والمتخصصة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاهتمام عند تحليل واتخاذ سياسة معينة، وتحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف ثم تحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات ولكنها لا تضع -بالضرورة- فرضيات تتطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها بقدر ما تؤدي دوراً مهماً في كشف العديد من الجوانب المهمة في السياسة"[٤].

---

(١) حامد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٤-١٢٥.

(٢) سلام علي احمد المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٣) بسيوني ابراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، سلسلة محاضرات الامارات، المجلد٥٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٢، ص١٥.

(٤) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٩٥، ص٣٠٧.

وهناك من يعرفها بأنها "عملية فنية وذهنية في آن واحد، إذ أنها تحتاج إلى الإلمام الكافي بالجوانب الفنية والمعلومات الدقيقة المتصلة بالموضوع، كما أنها تحتاج إلى مهارات عالية في التنظيم والتحليل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأنسب "[١].

في ضوء ما تقدم، يتضح لنا أن عملية صنع القرار تتضمن عناصر وأبعاد عدة يمكن تلخيصها فيما يلي[٢]:

١- إن عملية صنع القرار هي عملية جماعية متكاملة تشير إلى إجراءات معقدة ومركبة، وإن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل الذي يتم من جهات رسمية وغير رسمية.

٢- تتأثر عملية صنع القرار بمجموعة من المحددات والعوامل البيئية المحيطة بها الداخلية والخارجية والعوامل الإنسانية وطبيعة الهيكل التنظيمي لهذه العملية.

٣- تخضع إلى اشتراطات علمية نظرية وعملية، وذلك من أجل تحقيق نتائج مرضية.

٤- تختلف عملية صنع القرار عن عملية اتخاذه، فالأولى تختص بآلية تكوين القرار وتشكيله، أما الثانية فتختص بآلية انتقاء القرار واختياره بعد تشكله، لذلك فإن الاختلاف بين عملية صنع القرار واتخاذ القرار هو اختلاف وظيفي بنيوي، واتخاذ القرار يعد مرحلة متوسطة من صنع القرار وأكثرها أهمية تتبعها مرحلتي التنفيذ والمتابعة.

٥- بالرغم من أن عملية صنع القرار تتعلق بحالة مستقبلية غير أن تعقد بيئة القرار ونقص المعلومات تفضي أحياناً إلى صعوبة التنبؤ الدقيق بالنتائج المترتبة على صنع القرار، وذلك تبعاً للكثير من المتغيرات المستقبلية والتداخلات المختلفة المتعلقة ببيئة صنع القرار[٣].

٦- تتسم عملية صنع القرار بالواقعية أو على الأقل بالوعي المقبول من أجل الوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى من التصور[٤].

---

(١) خالد اسماعيل سرحان، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠، ص٧.

(٢) امجد حامد جمعة، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق أنموذجا)، مجلس النواب، دائرة البحوث، الدورة النيابية الرابعة، تشرين الثاني ٢٠١٨، ص ص٤-٥.

(٣) سلمان زيدان، العمق الاستراتيجي موقع التخطيط والمعلومات في صناعة القرارات، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧، ص٢١٢.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

نستنتج مما سبق بأن عملية صنع القرار هي العملية التي ينتج عنها الواقع الملموس للعملية السياسية والذي تتمكن الدولة عن طريقه التحرك لممارسة دورها الذي تضطلع به بما يتوافق مع هويتها بغية تحقيق أهداف معينة، وهي الفيصل بين عملية التنظير والتطبيق.

المطلب الثاني: مراحل عملية صنع القرار السياسي

تعددت الآراء والمناهج التحليلية في وضع تقسيم هذه المراحل وهذا التعدد ناجم عن تعدد خلفيات الباحثين واتجاهاتهم ومنابعهم الفكرية، فهناك من يقسم هذه المراحل على سبعة مراحل ومنهم من يقسمها على أربعة مراحل وغير ذلك من الآراء المختلفة. لذلك سنتطرق إلى مراحل صنع القرار بصيغتها الموسعة لتلافي تجاهل بعض المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار، وهي كالآتي[١]:

أولاً: تحديد المشكلة أو تعريف الموقف: أي تحليل صانع القرار للموقف من زاوية درجة تأثيره في مصالح دولته، وهذا يجب أن يكون التحرك الأول لصانع القرار وهو أن يخلق صورة أولية للمشكلة أو الموقف في أذهان منظومة هيكلية صنع القرار، وذلك بعد وضع قائمة تشمل: (ماذا، لماذا، أين، كيف، من)، ويؤدي التحديد السليم للمشكلة وإيضاح أبعادها إلى اختيار أفضل البدائل الممكنة[٢].

ثانياً : جمع البيانات والمعلومات: إن توافر المعلومات المتكاملة تعد العامل الحاسم في نجاح أو عدم نجاح عملية صنع القرار، وينبغي أن تتوافر في المعلومات الخصائص التالية لتحقيق الفائدة منها[٣]:

١ - الدقة والموضوعية.

٢ - الشمولية، وتعني استيعاب المعلومات للمشكلة وقدرتها على الإحاطة والاتصال بها وبالعناصر المؤثرة فيها.

٣ - الملاءمة، وتعني قدرة المعلومات في الإسهام بإعطاء الدلالات التي من شأنها أن تسهم في الإحاطة والإلمام بأبعاد المشكلة كافة.

ويتعين بعد ذلك على صانع القرار تفسير تلك المعلومات أي رفض أو قبول مصداقيتها والربط بينها لاستيضاح التهديدات أو الفرص وهنا يظهر دور عقائد صانع القرار بقبول أو رفض تلك المعلومات[٤].

---

(١) سعد عبيد السعيدي وبسمة خليل، مصدر سبق ذكره، ص ص١١-١٢.

(٢) السعيد مبروك ابراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٢١٤-٢١٥.

(٤) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

ثالثاً: تحديد الهدف: ويسهم تحديد الهدف في توجيه عملية صنع القرار بأكملها، ويرى سنايدر* أن صانع القرار يتأثر بأربعة عوامل رئيسة في تحديده لهدفه وهي[١]:

١- الغاية التي يتطلب انجازها
٢- علاقتها مع غيرها من الغايات.
٣- الوقت المناسب لإنجازها.
٤- النتائج المترتبة عليها.

وعلى الجانب الآخر فإن هناك آراء ترى أن صانع القرار في تحديده لهدفه يتأثر بالتطلعات والحاجات الاجتماعية والسياسية للبيئة الداخلية وتفسيره لها من ناحية، وطبيعة الأوضاع السياسية الدولية السائدة من ناحية أخرى[٢].

رابعاً : تحديد وتقييم البدائل: وتعني وجود بديلين أو أكثر لمواجهة الموقف أو المشكلة، وتحديد النتائج المحتمل ترتبها على كل بديل ودراسة احتمالات نجاحه بالمقارنة مع البدائل الأخرى، ويشترط في البدائل أن تكون قادرة على حل المشكلة وأن تكون في حدود الموارد والإمكانات المتاحة[٣]، وبعد أن يستقر صانع القرار على البديل الذي يحقق هدفه بأقل كلفة ممكنة يعمد إلى اتخاذه كخيار مناسب[٤].

خامساً: اختيار البديل الأنسب: وهذه المرحلة هي لب عملية صنع القرار وجوهرها، وتعني ذهاب متخذ القرار إلى إجراء عملية المفاضلة بين بديلين على الأقل يتمتعان بقيمة متشابهة ويختار من بينهما الأكثر قدرة على إنجاز الهدف المطلوب بأقل خسارة ممكنة، وهذا يتطلب أن يكون بين يدي صانع القرار كامل المعلومات الواضحة والدقيقة والمتبلورة وأن يكون صانع القرار على درجه عالية من الذكاء والدراية ليؤدي دوراً مركزياً في اختيار البديل الأنسب ومراعاة ردود الفعل المتوقعة وحساب عوامل المخاطرة والموارد والوقت ... الخ. ففي دراسة أجريت لقياس درجة ذكاء رؤساء مجالس الإدارة ومتخذي القرارات الاستراتيجية في الشركات الأمريكية العالمية على سبيل المثال وجد أن ذكاءهم أعلى نسبياً

*ريتشارد سنايدر يعد من بين أهم المهتمين بعملية صنع القرار والذين طوروا نظرية صنع القرار الحديثة.

(١) نديم خليل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد٦٣، المديرية العامة للتربية، ديالى، ٢٠٢١، ص٩٩.

(٢) خالد اسماعيل سرحان، مصدر سبق ذكره،ص١٤.

(٣) سعد السعيدي وبسمة خليل الأوقاتي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٤) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

من ذكاء جماهير عامة الشعب الأمريكي[١].

سادساً : تنفيذ القرار: أي نقل القرار من حالته النظرية إلى حالته العملية، وتحقيق هدف القرار يتوقف على مدى الإبداع في اختيار الوسيلة المعتمدة لتنفيذه سواء دبلوماسية أو دعائية أم اقتصادية أو عسكرية، لأن وضوح الهدف لا تكمن قيمته في توجيه الإرادة المخططة فحسب، وإنما في ابتكار وتطوير وسائل وصيغ جديدة في التنفيذ[٢].

سابعاً : متابعة وتقييم القرار(التغذية الاسترجاعية): ويقصد به العملية المنهجية التي يقوم بها صانع القرار لمعرفة حجم التأثيرات التي أنتجها القرار وتحديد قيمة النتائج المترتبة عند تنفيذه، وذلك من أجل التماشي مع الأهداف التي تم التخطيط لها[٣]، وقد تكون هذه النتائج إيجابية عندما تكون مطابقة أو مقاربة للهدف الأصلي، أو قد تكون سلبية عندما تكون مختلفة بشكل ما عن الهدف الأصلي، وهنا يجب على صانع القرار تصحيح الانحراف الحاصل وإعادة النظر في حساباته واتباع نمط سلوكي جديد في وسائله ليحقق القرار هدفه[٤].

(١) للمزيد في هذا الموضوع ينظر حامد احمد رمضان، الإدارة الاستراتيجية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٣، ص١٢٣.

(٢) سلام علي احمد المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٣) السعيد مبروك ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(٤) صبار محمد عبدالله، الكونغرس وعملية صنع القرار الداخلي الأمريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٧٦.

المطلب الثالث : نماذج صنع القرار

ويقصد بها صيغ النشاط النمطي ذات السمة المعينة التي يعمد عبرها صناع القرار إلى استشفاف بدائل في حركتهم اللاحقة حيال المشكلة التي يجابهون ثم اختيار واحد منها. و هناك أربعة نماذج رئيسة في هذا المجال[١]:

أولاً: أنموذج الفاعل العقلاني:

ويعتمد على مفهوم الإنتاج الحدي (Marginal Product) الاقتصادي كمؤشر في عملية صنع القرار، ويفترض هذا الأنموذج أن صانع القرار هو إنسان كامل الرشد لذلك يمكنه التصرف بعقلانية الرجل الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق هدفه بموضوعية وبشكل لا يتأثر بمتغيرات ذاتية أو مادية مختلفة وإن عملية صنع القرار وفقاً لهذا الأنموذج تسعى إلى التركيز على أهمية تحقيق المنافع[٢]. وهدف الرجل الاقتصادي هو تعظيم العائد وتقليص الكلفة بافتراض أن صانع القرار لديه معلومات كاملة ليستطيع تحديد البدائل والتحليل الموضوعي ووضع حسابات الكلفة والمنفعة في حساباته عند اتخاذ القرار[٣]، وفي ضوء هذا الأنموذج تبنى العملية العقلانية الاقتصادية التي تسبق اتخاذ القرار على ثلاث خطوات متكاملة، الأولى تحديد جميع البدائل المحتملة، الثانية هي تقويم هذه البدائل كافة من حيث منافعها وعيوبها، والثالثة عقد مقارنة تحليلية بين هذه البدائل من أجل تثبيت المنفعة[٤]. وقد أيد الكثير من المهتمين بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي هذا الأنموذج لاسيما بعد تسارع و كثافة موجات التدويل الاقتصادي ثم سيادة بعض أهم سمات العولمة الاقتصادية بالشكل الذي جعل من النسق العالمي نسقاً اقتصادياً- معرفياً[٥].

لقد تعرض هذا الأنموذج للكثير من نقاط النقد، من أهمها ذلك الذي طرحه هربرت سيمون وهو أنَ صانع القرار لا يعمل دائماً في ظل الموضوعية المثالية بسبب عدم

---

(١) روبرت كوين و جون رورىو ، كيفية تحسين عملية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ترجمة محمد عبد الفتاح ، المجلة العربية للإدارة ، العدد ٢ ، الجزء ١١ ، الأردن، ١٩٨٧، ص١٦٦.

(٢) للمزيد في هذا الموضوع ينظر كل من : عادل حسن، الإدارة، مطبعة الوادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص٢٩٤، و محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٥.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٥٣.

(٤) للمزيد ينظر إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص٢٠٠.

(٥) راوية عبد العال وآدم سيغال، هل تجاوزت العولمة ذروتها، مجلة الثقافة العالمية (١٥٧)، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، ٢٠٠٩.

اكتمال المعلومات فضلاً عن وجود عوامل أخرى إلى جانب الربحية تتحكم بالقرارات كالاعتبارات المعنوية[١]، وانتقد الكثير من المختصين في هذا المجال تركيز النموذج العقلاني على ضرورة تحقيق المنفعة القصوى أو الأمثلية في القرار مفضلين استخدام معايير أخرى كالرضا الذي لا يعني تعظيم النتائج بقدر ما يعني تحقيق نتائج مرضية في ظل الموضوعية المحدودة وهذا ما أكد عليه مثلاً المنهج الإداري.

ثانياً: الأنموذج الإداري (الرضائي):

وقد برز هذا الأنموذج إثر تعذر تطبيق الأنموذج العقلاني الاقتصادي في الواقع نظراً لتعذر توافر الرشد المطلق في القرارات، بسبب نقص المعلومات وتأثير متغيرات أخرى غير موضوعية، ويقوم هذا النموذج على وجود جانب من عدم الرشد طالما أنَّ المعرفة الكاملة أمر يصعب تحقيقه عملياً[٢]، إذ يفترض هذا الأنموذج عدم تكامل المعلومات لذلك يبحث عن بديل مقبول ضمن ما يتوافر لديه من معلومات وبدائل متاحة، أي يتخذ قراره بالاعتماد على الرشد المحدود. وصانع القرار هنا يكتفي بتحقيق ما يعده ربحاً مرضياً عند البحث عن وسائل لرفع الأرباح إذا انخفضت عن معيار الرضا[٣]، فضلاً عن أن متخذ القرار طبقاً للأنموذج الإداري يراعي المعايير الإنسانية في قراره أكثر من متخذ القرار طبقاً للأنموذج الاقتصادي ويعترف بمحدودية القدرة الإنسانية. وتعد هذه الفكرة الأقرب إلى الواقع طالما أن القرار يتعلق بالمستقبل وأن البديل الأمثل يمثل حالة نظرية تستلزم اشتراطات معينة يتعذر توافرها في الحياة العملية. وقد تبنى علماء السياسة المهتمين بمنهج صنع القرار جانب مهم من فروض الأنموذج الإداري في عملية صنع القرار لاسيما أثناء الأزمات والقرارات التي لا تتخذ في ظل فسحة كافية من الوقت.

(١) سعد غالب الياسين، المعلوماتية و إدارة المعرفة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٢٢.

(٢) حمدي مصطفى المعاز، وظائف الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٥٥.

(٣) للمزيد في هذا الموضوع ينظر كل من : احمد النعيمي، السياسة الخارجية ، ص١٣١. و عادل حسن ، الإدارة ، ص٣٠٧.

ثالثاً: المنهج العقيدي:

وينطلق هذا الأنموذج من افتراض مؤداه إن صانع القرار كالرجل العقيدي يعمد إلى إسقاط مكونات نظامه العقيدي على كيفية حصر البدائل واختيار أحدها. أي يجعل من مدركاته ومعتقداته الذاتية معياراً لقبول ما ينسجم وإياها من معلومات ورفض غيرها، بمعنى أن صانع القرار يعمد إلى البحث عن بعض البدائل المحتملة فقط وهي التي تنسجم مع عقائده الفلسفية والتي تأكدت جدواها من تجربته السابقة[١]. وفي هذا المجال يرى (هولستي) إن مواقف السياسة الخارجية مثلا والكيفية التي يختار صانع القرار على أساسها البدائل المختلفة يحكمها ويقررها إلى حد بعيد تصور واضعي السياسة الخارجية للبيئة والواقع اللذان يحيطان بهم و يتعاملون معه. و هذا التصور قد يكون دقيقاً و قريباً من الواقع و قد يكون عكس ذلك[٢]. وفي ضوء هذا الأنموذج كلما سيطرت قيم معينة لدى صانع القرار كلما كان هناك اتجاه أكبر أن يتم أخذ القرار الذي يتفق مع القيم الشخصية المسيطرة لصانع القرار. وما يؤخذ على هذا الأنموذج أنه لا يستطيع التوصل إلى قرارات موضوعية ودقيقة بشكل كاف بسبب اعتماده على القيم الشخصية لصانع القرار بشكل أساسي، وقد تطرق العديد من علماء السياسة إلى الدور المؤثر لهذا النموذج في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا سيما في ضوء نقص المعلومات.

رابعاً: الأنموذج الكمي (الإحصائي):

وهو الذي يعتمد الأساليب الإحصائية و أساليب بحوث العمليات للمساعدة في تحقيق الموضوعية في القرارات وتدنية درجة المخاطرة المرتبطة بها، أي أنه يسهم في ترشيد القرارات عبر تحديد الأهداف والفروض ودرجة المخاطرة بأسلوب موضوعي نسبياً مقارنة مع الخبرة والحكم الشخصي لصانع القرار الذي لا يعد كافياً لوحده لاتخاذ قرار رشيد مما أضفى تطوراً كبيراً على عملية صنع القرار وعلى أسس سليمة[٣]. ويقوم هذا الأنموذج على أساس بناء هيكل رياضي يستعمل رموزاً لتصوير العلاقات بين المتغيرات و كل رمز يمثل متغيراً يمكن تعريفه ضمن معادلة تمكن من سعة و دقة اتخاذ القرار حتى

---

(١) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره ص٣٧٨.

(2) Holsti K.J, International politics: A Framework for Analysis, ٢nd Edition, Prentice Hall, London 1972, p 315.

(٣) محمد نور وغازي إبراهيم، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص٩٩.

لو كان عدد المتغيرات المستعملة وعدد البدائل المتاحة خيالياً [1]. وعلى الرغم من أهمية هذا الأنموذج لكنه يبقى قاصراً عن الإحاطة بجميع العوامل والظروف الموضوعية المحيطة بالقرار لاسيما فيما يتعلق بحساب أثر ومقدار أهمية المتغيرات المتحركة باستمرار في عملية صنع القرار كالمتغيرات النفسية لصانع القرار والمتغيرات المعنوية بشكل عام.

وبالحقيقة لا يمكن لأنموذج معين من هذه النماذج بمفرده أن يفسر كل الاعتبارات التي على أساسها تتم عملية صنع القرار إلا إذا تشابك وتداخل مع النماذج الأخرى على ذلك النحو الذي يجعل كل واحد منها مكمل للآخر انطلاقاً من أن كل واحد من هذه النماذج يذهب إلى تفسير جزء من الاعتبارات التي يتم في ضوئها صنع القرار.

(١) سعد عبيد السعيدي، أثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي (دراسة نماذج مختارة)، مصدر سبق ذكره ص ٦٧.

المبحث الثالث: إدارة الصراع الدولي

المطلب الأول: ماهية الصراع الدولي وطبيعته

تعد ظاهرة الصراع ظاهرة اجتماعية- سياسية قديمة قدم الحضارة البشرية، فهي غريزة راسخة الجذور في أعماق النفس البشرية وملازمة لها، بدءاً من الأسرة مروراً بالقبيلة والدولة والأمة، نرى أن قانون الصراع هو ما يحكم المؤسسات جميعاً، لذلك يعد الصراع حقيقة حتمية وأحد الظواهر الملازمة للوجود البشري على الأصعدة كافة[١]*.

وينشأ الصراع بصفة عامة عن تعارض المصالح وتناقض الإرادات أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهم، وهو يجري مدفوعا بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك مصالح يمكن أن تحققها من جراء الانخراط في الصراع فإنها تقدم على الدخول فيه، وتختلف أشكال وحدة ومستوى الصراع بحسب اعتقادات وتصورات ورغبات الأطراف المشاركة فيه[٢].

ويمكن تعريف الصراع على أنه " شكل من أشكال التفاعل البشري الذي يقوم في أساسه على مختلف التناقضات الحقيقية أو الوهمية، الموضوعية أو الذاتية، والمدركة بدرجات متفاوتة بين الناس، مع محاولات حلها على خلفية من ظهور الانفعالات والمشاعر"[٣].

أما دائرة المعارف الأمريكية فتعرف الصراع على أنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج من التعارض بين رغبتين أو أكثر من رغبات الفرد وحاجته"[٤].

وبالرغم من الانطباع الغالب بأن الصراع هو ظاهرة سلبية، إلا أنه في بعض الأحيان يكون ضرورة إنسانية، ففي أحيان كثيرة يكون الصراع مطلب أساس للتغيير والتطوير، وواحداً من أهم محركات التقدم المجتمعي والديناميكية الاجتماعية، إذ يحصل الأفراد

---

(١) سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص٥٣.

*جاء في مقولة إنه «عندما يوجد فرد يسود السلام، وعند وجود اثنين ينشأ الصراع، وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات». ونحن نرى بأن الصراع لصيق بالفرد حتى مع نفسه، فهو في صراع دائم بين الخير والشر، الحق والباطل، والنفس وهواها، حتى يغلب أحداهما الآخر وهذا هو جوهر الحياة.

(٢) جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧.

(٣) مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، ترجمة ابراهيم استنبولي، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٣، ص٦٨.

(4) The encyclopedia Americana international edition, Danbury, Connecticut, Geroiier Incorporated, 1992, p 537.

عبر الصراع على منافع أكثر، الأمر الذي يسهم بشكل أساسي في إحداث حالة من التطور الاجتماعي تنعكس في صورة تغيرات وتطورات تعكسها حالة الحراك الاجتماعي والسياسي والثورات[1]*، ومن الجوانب الإيجابية للصراع أيضا أنه يمثل مصدراً للإحساس والانتباه بوجود المشكلات وجعل الناس أكثر إدراكاً لها وأكثر تشجيعاً لإحداث تغيير ضروري أو الوصول إلى حلول عملية، كما إنه يولد الدافع للتغيير ودافعاً لرفض الواقع السلبي وتطوير القدرة على التكيف والتغيير[2]**.

ويعد الصراع السياسي أحد صور الصراع الذي يجري في المجتمع ويستمد تسميته من المضمون السياسي له، ويصنفه(جهاد عودة) على ثلاثة مستويات وهي[3]:

المستوى الأول: مستوى صانع القرار الفرد:

ويكون هنا الصراع بين دولتين على مستوى صانعي القرار، بسبب عدم الثقة وتفشي الكراهية الشخصية بين قمتي السلطتين التنفيذيتين في هاتين الدولتين.

المستوى الثاني: مستوى الدولة:

ويكون الصراع هنا بين دولتين بسبب اختلاف استراتيجيتهما وسعي إحداهما إلى الهيمنة، والقيام بما من شأنه الإخلال بالتوازن الإقليمي والدولي السائد.

المستوى الثالث: مستوى النظام الدولي:

ويكون الصراع هنا بسبب المعطيات والصفات والشروط المنظمة للنظام الدولي، وعدم ملاءمتها في وقت ما مع توازن القوى السائد.

ويمكن القول: إن الصراع يغلب على التفاعلات الدولية على الرغم من محاولة الدول التنكر أو إخفاء تلك الحقيقة، وأكثر من ذلك فعلى الرغم من أن النمط التعاوني بين بعض الدول يبدو أحياناً هو المستهدف والغاية من العلاقات الدولية بيد أن الحقيقة تقترب أكثر من كونه موجه بالأساس لخدمة صراع آخر تديره الدولة أو مجموعة الدول مع الأخرى،

(1) Ho-won jeong, conflict management and resolution, Routledge, New york, 2010, p 8.

*عبر ماكس فيبر عن ذلك بقوله «الصراع ينظف»، وذلك لأن الصراع الذي يترك اثراً ايجابياً في بنية وإنتاجية العمليات الاجتماعية- النفسية ويسهم بالتطوير الذاتي يسمى صراعا بناءً او ايجابياً. المصدر: مجموعة مؤلفين، علم الصراع، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(2) Ho-won jeong, conflict resolution: dynamic, process and structure, ash gate publishing, England, 1999, p 30.

**للمزيد ينظر: محمد يوسف الحافي، الهيمنة الامريكية على الامم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص٥١.

(٣) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

ولعل ما نراه في الأحلاف والروابط السياسية والاقتصادية بين مجموعة الدول خير مثال على ذلك، فهي قد تأخذ في صورتها الظاهرية نمط التعاون ولكنها في الغالب تكونت بدافع الخوف والفوضى الدولية السائدة، كذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية بين دولتين أو أكثر قد تحمل في طياتها محاولة السيطرة والتأثير من إحداهم على الأخرى بهدف توجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها ببعض القيود المتراكمة كنتاج للتأثير والنفوذ[١].

واستناداً إلى ما سبق فإن الصراع الدولي يعرف على أنه موقف خاص مدرك ومتبادل ومتناقض بين دولتين أو أكثر، حول المصالح المادية أو القيم الأساسية، ويمس بشكل خاص قضايا السيادة الوطنية، الأمن، الهوية، وغير ذلك مما يفضي بالدول الأطراف إلى تبني استراتيجيات ومواقف تتعارض مع المصالح المحتملة للدولة أو الدول الأخرى[٢].

وفي الإطار نفسه يعرفه إسماعيل صبري مقلد بأنه تنازع الإرادات الوطنية، والناتج عن الاختلاف في موارد وإمكانات ودوافع وأهداف الدول، الأمر الذي يقود إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات تختلف أكثر مما تتفق[٣]. ومن هذا التعريف نرى أن عنصر الإرادة يمثل أساساً محورياً في تعريف الصراع.

وهناك من يعرفه بدلالة النشاط، بوصفه "النشاط الذي يصدر من طرف يرمي إلى تغليب مشيئته على مشيئة غيره وقد يكون حربياً أو إكراهياً أو أن يكون لا يستعمل وسائل وأدوات العنف"[٤].

في حين يعرفه مازن الرمضاني بأنه "انعكاس لعلاقة تفاعل منسق بين جانبين تتميز

(١) جمال سلامة علي، اصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢١٥.

(٢) صدام مرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٦، ص١٨٠.

(٣) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.

(٤) نقلا عن: عدنان كاظم حسن الكناني، ادارة الصراعات الاقليمية في (الشرق الأوسط) بعد عام ٢٠١٠ دراسة في الاهداف والوسائل، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٩، ص١٣.

أنماط سلوكهما بالإصرار على تحقيق أهداف محددة تتصف بأنها متعارضة"[١].

وينبغي الإشارة إلى التطور الحاصل في مفهوم الصراع الدولي، تبعاً للتطورات في نواحي الحياة كافة، فقد كان الشائع أنَ الصراع يعني تصادم إرادات طرفين أو أكثر، هدفهم تدمير بعضهم كلياً أو جزئياً، كي يسيطر أحدهم على الآخر ومن ثم ينتهي الصراع بما يحقق أهدافه، إلا أنه وبسبب الأوضاع المعقدة والمتشابكة للصراعات وتداخل الصراعات الإقليمية مع العالمية أصبح من الصعب تحطيم الإرادات، وأصبح الصراع بذلك ينتهي إلى نقطة بين الهزيمة والانتصار ولا يحقق الأغراض الكاملة لأطرافه، ولذلك أصبح هدف الصراع تليين الإرادات لا تحطيمها لتحقيق المصالح من ورائه[٢].

في ضوء ما تقدم نرى أن ظاهرة الصراع تحتوي في مضمونها عناصر عدة وهي[٣]:

١- الصراع ليس ظاهرة عشوائية، أو غير قابلة للتفسير، بل ظاهرة تصنع ويمكن توجيهها والتأثير فيها.

٢- الصراع ظاهرة ديناميكية متحركة ومتطورة وليست جامدة، بل تسلك في تطورها مراحل عدة تبعاً لتطورات مكوناتها أو متغيرات الزمن.

٣- على الرغم من تفاعلية وديناميكية ظاهرة الصراع، إلا أنه من الممكن تطوير إطار نظري لتحليلها، وتحديد الاستراتيجيات والخيارات المناسبة لتهدئة وإدارة الصراع.

(١) نقلا عن: يوسف محمد صادق الزلمي، الارهاب والصراع الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٧، ص٦٩.

(٢) ايناس العنزي، الصراع الدولي في العقد الاول للهيمنة والقطبية الاحادية، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٩.

(٣) سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للصراع الدولي

توجد بعض المفاهيم التي قد تقترن مع مفهوم الصراع وتعرف بدلالته، إلا أنها تختلف من حيث المضمون عن الصراع، فقد يكون الصراع أحياناً محصلة ونتيجة لها كالمنافسة والتوتر وإن كانت بعض مراحل الصراع تتضمن هذين المفهومين فضلاً عن الأزمة والنزاع. وبعضها يكون نتيجة للصراع عندما يصل إلى أشد مراحله وأكثرها عنفاً كالحرب[١]. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه المفاهيم وهي:

أولاً- التنافس: ويقصد بالتنافس السعي للحصول على مزايا سياسية أو اقتصادية في صورة نفوذ أو موارد بدون سعي أحد المتنافسين إلى عرقلة أو منع منافسه من تحقيق أهدافه هو الآخر، فقد يتسع مجال المنافسة لأكثر من طرف، وهي تتحول إلى صراع عندما يحاول أحد الأطراف إخراج منافسيهم من إطار العمل التنافسي، أو محاولة إلحاق الأذى بهم، في حين أن المنافسة لا حاجة لها أن تتضمن عداء أو اضراراً أو حتى وعي أحد الأطراف بأن الآخر موجود[٢]. وبذلك فإن التنافس هو حالة وسطية بين الصراع والتعاون فالإرادات هنا لا تسعى إلى التصادم التام أو إلغاء بعضها بل السباق والاحتكاك للحصول على منافع متنوعة دون تطبيق شروط النظرية الصفرية المتعلقة بالربح التام والخسارة التامة [٣].

ثانياً- الكفاح: وهو بالرغم من كونه أحد صور الصراع، إلا أنه يختلف عن الصراع في كونه يستعمل غالباً عند تناول مسائل النضال من أجل الاستقلال الوطني، أو لوصف نضال فئة معينة داخل الدولة من أجل الحصول على حقوق أو مزايا، وفي الكفاح يمكن التوصل إلى نهاية أو حل بمجرد تحقيق المطالب المرجوة، وأحياناً تتحول العلاقة إلى علاقة تعاون وصداقة، مثل تلك التي نشأت بين انجلترا ومستعمراتها السابقة تحت اسم رابطة دول الكومنولث[٤].

ثالثاً- التوتر: هو حالة من المخاوف والشكوك وعدم الثقة المتبادلة، والناجمة عن تبدل مواقف الدول وسياسات بعضها تجاه البعض الآخر[٥]، فبينما يشير الصراع إلى تعارض

(١) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٢) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(٣) منير محمد البدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الاصول النظرية للأسباب والانواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، بيروت، ١٩٩٣ ص٣٦.

(٤) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٥٥.

(٥) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص٥٦.

فعلي وأفعال متبادلة بين الدول للتأثير على بعضهم البعض، فإن التوتر لا يعدو أن يكون حالة تخوف وعداء وتصور بتباين المصالح، وقد يتصاعد التوتر إلى شكل خطير ويكون بدوره عاملاً مساعداً أو رئيساً لحدوث الصراع نتيجة لتوتر علاقات التفاعل، وهو بذلك حالة سابقة للصراع وكثيراً ما تقترن أسبابه بأسباب الصراع[١].

رابعاً- الأزمة: ويعرفها البعض ومنهم هنري كيسنجر بأنها "مجرد عارض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، ما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل أن تتفاقم عواقبها"[٢]. وبذلك فإن الأزمة تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع وتحول جذري في الموقف الصراعي، الذي تعيشه دولتان أو أكثر، وتحتوي على عنصر المباغتة والمفاجأة، مما يشكل تهديداً عالٍ لمنظومة القيم الجوهرية وأسس النظام[٣].

خامساً- النزاع: ويقصد بالنزاع الدولي "الخلاف على نقطة قانونية، أو واقعية، أو تعارض وتناقض الادعاءات القانونية بين دولتين أو أكثر"[٤]. ولا يتسم هذا النوع من الخلافات عادة بالديمومة، فغالباً ما يتم التوصل إلى حل قانوني عبر التحكيم أو الوساطة أو التسويات السلمية، أما إذا لم يستجب أطراف النزاع لهذه الحلول وتم الالتجاء إلى القوة، فقد يتطور النزاع إلى صراع[٥].

سادساً-العنف: يمثل العنف أحد أوجه وأبعاد الصراع، ويتضمن على الأغلب استعمالاً غير مشروع للقوة، أي غير مطابق للقانون، لفرض إرادة طرف ما على الآخر[٦]، وتختلف صور العنف ما بين أفعال ومفردات وسلوكيات تسبب إيذاء جسدياً ونفسياً واجتماعياً وبيئياً، فللعنف اتجاهان، الأول: العنف المباشر، ويتضمن أعمال القتل والاضطهاد والقمع والتعذيب وما عداها. والثاني: هو العنف البنيوي، ويتضمن التمييز والخوف والاستغلال

---

(١) نقلا عن: علي زياد العلي، الصراع والأمن الجيو سيبراني في السياسة الدولية «دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي»، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص٣٢.

(٢) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران-العراق-سوريا-لبنان-أنموذجا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص٤١.

(٣) سعد عبيد السعيدي ومصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الافريقي: شرق افريقيا وانعكاسه على الأمن في (الشرق الأوسط)، مجله تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، ٢٠١٩، ص ٨٦.

(٤) ابراهيم احمد الياس، سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٤٦.

(٥) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٦) صدام مرير الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

وغيرها، وعادة ما يكون هذا الأخير كامناً وغير ظاهر، ويعمل ببطء في تآكل قيم المجتمع[١].

سابعاً- الحرب: وهي شكل من أشكال العلاقات الدولية يتم فيها استعمال العنف المسلح والقوة بين دولتين أو أكثر لهم مصالح متعارضة، إلا أنها في حالات معينة قد لا تتضمن استعمال أدوات العنف المادي كالحرب الاقتصادية والإعلامية وغيرها[٢]. ويختلف مفهوم الحرب عن العنف في كونه عمل تحكمه قواعد قانونية تشريعية أو عرفية، فالحرب ليست كسائر أعمال العنف العشوائية أو الفردية، بل هي عمل تنظيمي جماعي، كذلك فإن الحرب عادةً ما تكون عملية مؤقتة، فلا توجد دولة أو مجتمع يستطيع أن يكون في حالة حرب دائمة[٣]. وتعد الحرب أعلى وأخطر مراحل الصراع غير المرغوبة، ولكن ليس من الضروري أن تكون الحرب محصلة للصراع، إذ قد تنشب الحروب دون أن يسبقها صراع ما بين أطرافها، في حين من الممكن أن تكون نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات[٤]، وعندئذٍ تصبح الحرب أداة من أدوات إدارة الصراع، وهي بهذا المعنى لا تشير إلى الفشل في حل الصراع بل تكون وسيلة للتغيير[٥]، أما إذا لم تحطم الحرب إرادة احد الأطراف، فعندئذٍ لا تعد نهاية لتطور صراع قائم، ومثال على هذا الصراع الفلسطينيمع الكيان الصهيوني، والذي تخللته سلسلة من الحروب لكنها لم تنه الصراع[٦]. وعليه فإن الحرب تختلف عن الصراع شكلاً ومضموناً، فالحرب بمعناها العسكري لها صورة واحدة وهي الصدام المسلح بين أطرافها، في حين يأخذ الصراع أشكالاً عدة فربما يكون سياسياً، اقتصادياً، أيديولوجياً، أو أي شكل آخر. لذا يمكن القول إن مفهوم الصراع الدولي أشمل وأوسع في نطاقه من مفهوم الحرب التي لا تترك لأطرافها خياراً أما النصر أو الهزيمة، الاستمرار أو الاستسلام، خلاف الصراع الذي يكون فيه ثمة مجال أوسع لإدارته قبل وصوله لذروته أي الحرب، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية لاختيار بديل من البدائل المتاحة أمام كل طرف[٧].

---

(١) سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص ص٧١-٧٢.

(٢) خليل حسين، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات الأمن القومي والحروب واستراتيجية الإقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٢٥.

(٣) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٤) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٥) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص١٢٧.

(٦) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٢.

(٧) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢٣-٢٢٤.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الصراع الدولي

لا توجد نظرية عامة واحدة يمكنها أن تفسر ظاهرة الصراع الدولي، ويعود ذلك لتعدد الخلفيات العلمية التي انطلق منها الباحثون، وطبيعة المدارس الفكرية والمناهج العلمية التي يتبنوها، ولتعقيد ظاهرة الصراع وتعدد أبعادها ومصادرها وتداخل مسبباتها[١]. وفي هذا السياق يرى(كينيث والتز) أن صعوبة الصراع تتجلى في مبررين[٢]:

١-أنه وبما أن الصراع ينشأ من أكثر من سبب واحد، فإن معالجة أحد هذه الاسباب لا تعني القضاء على الصراع.

٢-إن التركيز فقط على أحد الأسباب وترك الأخرى من شأنه أن يفاقم الموقف إلى درجة أعلى.

وفيما يلي أهم المداخل التي حاولت تفسير الصراع الدولي:

أولاً-المدخل السيكولوجي: ويتضمن مجموعة من النظريات التي تعزي ظاهرة الصراع إلى السلوك الإنساني، سواء كان هذا السلوك غريزة داخل الإنسان يولد بها، أو يكتسبها في حياته، ويتمثل هذا السلوك بالنزعات العدوانية، الرغبة في التسلط وحب السيطرة، والحقد والكراهية، الإحباط وخيبة الأمل، الصور الذهنية والانطباعات، وغيرها من العوامل النفسية[٣]. وعلى الرغم من أهمية دراسة السلوك الانساني في تفسير محددات وتوجهات الصراع، إلا أنه لا يكون بمعزل عن العوامل الأخرى، فهو يرتبط ارتباطا وثيقاً بالعوامل الاجتماعية والبيئية التي تتفاعل معا لتشكل توجها ما نحو السلم أو الصراع[٤].

ثانياً -المدخل الأيديولوجي: ووفقاً لهذا المدخل فإن الصراع ينبع من التناقضات الأيديولوجية بين الدول، والايديولوجيا هي النسق الكلي للقيم والمعتقدات والأفكار في الميدان السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الديني والاخلاقي، تشكل بها الدولة رؤية وتصور لذاتها ولبيئتها الخارجية، وإن هذا التعدد والاختلاف في الأيديولوجيات من شأنه أن يقود إلى أخطر الصراعات وأكثرها امتداداً من حيث الإطار الزمني، خصوصاً إن فكرة الهيمنة وليست فكرة التعايش مع الآخر هي النزعة الغالبة، ومن ثم فإن العامل الأيديولوجي هو

---

(١) سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(2) Kenneth waltz, theory of international politics, university of California, 1979, p p 13-16.

(٣) سامي إبراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

(٤) جمال سلامة علي، أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.

عامل محرك ومعبئ وكذلك غطاء للكثير من الصراعات الدولية[١].

ثالثاً -المدخل السياسي: ويستند هذا المدخل إلى المنطق القائل بأن التكتلات والتحالفات الدولية والتي ترتكز عليها سياسة توازن القوى، تأتي على رأس العوامل المؤدية لنشوب التوتر ومن ثم الصراع الدولي، وذلك لأن أي تغيير يطرأ على تركيب هذه التحالفات سيؤدي إلى اختلالات في ميزان القوى وهيكل النظام تتفاوت حدتها بحسب الأحوال[٢].

رابعاً-مدخل المصالح القومية في نطاق القوة: ويمثل الواقعيون هذا الاتجاه، إذ يعد مفهوم المصلحة القومية المحور الأساس الذي تنطلق منه الفعاليات السياسية الدولية كافة، لذلك فإن الدول وبسبب هاجس الأمن في ظل غياب سلطة فوقية، تسعى لحيازة المزيد من القوة تحقيقاً لمصالحها، وفي إطار سعيها لاكتساب القوة تعمد إلى توظيف كل طاقاتها واللجوء للصراعات والحروب، فالقوة فقط هي التي تستطيع مجابهة أثر القوة[٣]. وتجدر الإشارة بأن الدول هنا تهتم بالقوة النسبية وليس القوة المطلقة، بمعنى أن تكون المكاسب الحاصلة عليها أكثر مقارنة بالدول الأخرى وليس فقط تحقيق المكاسب، لذا من الصعب تحقيق التعاون[٤].

خامساً-المدخل الاقتصادي: ويعزي هذا المدخل ظاهرة الصراع الدولي إلى الندرة والفقر وسوء توزيع الثروة عالميا، فنرى إن النظرية الماركسية قد أكدت بأن كل الصراعات والحروب بين الدول تحركها الدوافع الاقتصادية، وخاصة في ضوء تنافسها مع الرأسمالية الغربية، والتي تحتوي على تناقضات جذرية تولد صراعات طبقية سواء بين البرجوازية والبروليتاريا، أو من الخارج تحت ضغط منافسة الدول الرأسمالية نفسها على الموارد والأسواق[٥]. وهناك من يرى بأن الدول تدخل الحروب لما لها من آثار إيجابية في دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي والإسراع بعملية التطوير الصناعي للدولة، فالإنفاق العسكري يسهم بدور مهم في زيادة الطلب على كثير من الصناعات والخدمات المعاونة

(١) علي زياد العلي، الصراع والأمن الجيو سيبراني في السياسة الدولية «دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي»، مصدر سبق ذكره، ص ص٤١-٤١.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

(٣) جوانيتا الياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٦، ص ص٧١-٧٢.

(٤) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٢، ص٤٦.

(٥) سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

للمجهود الحربي، مما يسهم بكسر طوق الركود الاقتصادي، ولعل ما تركته الحرب العالمية الثانية من تأثيرات إيجابية في الاقتصاد الأمريكي خير برهان على ذلك، وإن كان هذا من غير المسلم بتحققه بصورة مطلقة ودائمة[١].

سادساً-المدخل الجيوبولتيكي: يركز الجيوبولتيك على تحليل الوضع الجغرافي للدولة من ناحية ارتباطه بالسياسة الدولية، أي أن ميدانه البيئة الدولية من حيث الموارد والثروات والمجالات الحيوية التي تشكل عناصر رئيسة لقوة الدولة واستمرارية وجودها، وتتفق جميع نظريات الجيوبولتيك على فكرة أن الدولة مثل الكائن الحي الذي ترتهن مقدرته على النمو بمقدار الحيز المكاني الذي يتحرك فيه، ومن ثم فإن الحدود الإقليمية غير ثابتة وقابلة للتغير في صالح الدول الأكثر حيوية[٢]. فهذه الدول في سعي دائم للسيطرة على المواقع الجيوستراتيجية بالنسبة إليها سواء كانت برية أو بحرية أو فضائية، للمحافظة على أمنها أو تعظيم قوتها[٣]. ولذا تشكل المواقع الجيوستراتيجية مصدراً للصراع بين الدول.

سابعاً-مدخل سباق التسلح: يرى البعض أن سباق التسلح هو المصدر الرئيس للصراع الدولي، خصوصاً وإن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يولد مناخاً من الخوف والشك وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، مما يدفعها نحو الصراع، لاسيما بعد التقدم التكنولوجي في ميدان الأسلحة، وما أدى إليه من حدوث فجوة في نظم التسلح بين الدول المتقدمة وما دونها، مما يدفع بالأولى لشن الحرب أو استعراض قوتها كوسيلة للضغط، مما يؤدي لزيادة التوتر وتفاقم أوضاع الصراع[٤].

ثامناً-مدخل طبيعة النظام السياسي: ويفترض هذا المدخل وجود علاقة بين أنظمة الحكم الاستبدادية وبين الصراع الدولي، تبعاً لبنية هذه الأنظمة والعقائد التي تحركها وما تمتلك من أساليب تهدد الاستقرار الدولي، فضلاً عن أن طبيعة هذه الأنظمة تستدعي أحياناً استعمال القوة تجاهها لتعدل من سلوكها، وعليه تعد طبيعة النظام السياسي مصدراً مهماً للاستقرار أو عدم الاستقرار الدولي[٥].

(١) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٥٧.

(٢) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٣) علي زياد العلي، الصراع والأمن الجيوسيبراني في السياسة الدولية «دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي»، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

(٤) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٣-٢٤٤.

(٥) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.

مما سبق يمكن القول إن الصراع هو ظاهرة معقدة التكوين متداخلة العوامل، فلا ينبغي النظر إلى عامل ما بنظرة أحادية بمعزل عن العوامل والمسببات الأخرى، فالصراع الدولي بالنهاية هو محصلة لمجموعة من العوامل المختلفة والتي في أغلبها يكون هدفها النهائي هو السيطرة والنفوذ باختلاف مسمياتها ودوافعها سواء كانت اقتصادية أم جيوبولتيكية وغيرها، كما أن صانع القرار يؤدي دورا مهماً في توجيه الصراع نحو التهدئة أو التصعيد.

المطلب الرابع: مفهوم إدارة الصراع الدولي

يعد مفهوم إدارة الصراع الدولي من المفاهيم التي أثارت جدلاً وتبايناً واسعاً ، إذ ليس هناك ثمة اتفاق بين الباحثين حول هذا المفهوم، وذلك نظراً لاختلافهم في مفهوم الصراع الدولي ذاته من جهة، ولتداخل مفهوم إدارة الصراع مع مفاهيم ثانية من جهة أخرى، ومن أبرزها مفهوم حل الصراع ومفهوم تسوية الصراع ومفهوم منع الصراع وغيرها من المفاهيم الأخرى، فضلاً عن مفهوم تحويل الصراع الذي بات رائجاً في دراسات بناء السلام بوصفه مدخل لتحويل تركيز الدول من توظيف العنف إلى توظيف السلام في إدارة مصالحهم الخارجية[١].

وينبغي القول: إنَ مفهوم إدارة الصراع قد شهد تطوراً ليشمل كل المصطلحات التي تندرج تحته، فهو يشمل حل الصراع والوقاية منه، واحتواء الصراع وتسويته، واختلاقه وتصعيده وتهدئته[٢]، ويضم في إطاره جميع الخطوات والإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التي يتخذها أطراف الصراع في مختلف مراحله لتحقيق مكاسب معينة، إذ تشكل حسابات الربح والخسارة نقطة جوهرية في إدارة الصراع الدولي[٣].

وهناك من يعرف إدارة الصراع الدولي بأنها ممارسة التحكم بالصراع وتفاصيله، من قبل الأطراف المشاركة فيه، لتقليل احتمالية انفجار الأزمة التي تسبقه ووصولها إلى الحرب، فكل طرف يسعى لإدارة الصراع بالشكل الذي يخدم مصالحه إلى أقصى حد ممكن، وهو ما يسمى بالإدارة العقلانية للصراع[٤].

وفي السياق نفسه يعرفه معهد GTZ الالماني بأنه "محاولة لتنظيم الصراع، من خلال العمل على منع، أو إنهاء العنف، وهو يسعى لجلب حلول بناءة من أطراف الصراع جمعيها، والتي يمكن الاستفادة منها"[٥].

في حين هناك من يعرف إدارة الصراع الدولي بأنها عملية تتسم بأنها علم وفن في آن واحد، فهي منهج علمي له أصوله وقواعده التي بدأت تتبلور، وفي الوقت نفسه فإن

---

(١) احمد محمد وهبان، تحليل ادارة الصراع الدولي (دراسة مسحية)، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٤، ص١٢.

(٢) عدنان كاظم حسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(3) John w. burton, conflict resolution: its language processes, lanham, md, scarecrow press,1969, p 49.

(4) Ho-won jeong, conflict resolution: dynamic, process and structure, op.cit, p 14.

(٥) نقلا عن: سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

القيام بها وممارستها ترتكز على مجموعة من القدرات والمهارات التي تحتاج إلى الإبداع والابتكار، لأنها تستهدف تطويع الإرادات لتحقيق هدف معين، وهذا يتأثر بشخصية القائم بإدارة الصراع فضلاً عن المتغيرات الأخرى من أوضاع دولته والمتغيرات الخارجية[١].

وبدورنا نرى أن إدارة الصراع الدولي هي عملية ترمي لديمومة وجود الدول والحفاظ على بقائها في ظل نظام دولي فوضوي يحكمه الصراع والتناقضات المختلفة، وذلك عبر استعمال أدوات مختلفة قد تتطلب التهدئة أو التصعيد إذ قد تكون غاية إدارة الصراع الوصول به إلى الحرب أو تسويته وانهائه بحسب الأوضاع والظروف المحيطة وما تقتضيه المصلحة العليا للدولة.

مما سبق نرى أن مفهوم إدارة الصراع ينطوي على سلسلة من الاستراتيجيات التي تتلاءم كل منها مع مستوى معين للصراع، فهو يستهدف تجنب صراع متوقع حدوثه في المستقبل القريب، ويستهدف منع صراع في بداياته الأولى من الوصول إلى مرحلة العنف، ويستهدف ضبط صراع قائم بحيث لا يتصاعد لمستوى أكثر حدة، وأيضاً يستهدف حل صراع قائم متجذر، وكذلك الحيلولة دون اندلاع صراع قد تم حله مؤخراً، وأحياناً يستهدف تصعيد الصراع وصولاً للحرب[٢]. ويستعمل في إطار هذه الاستراتيجيات أساليب عدة تتراوح ما بين المفاوضة والوساطة والتهديد والإجبار واستعمال القوة المسلحة أو التهديد باستعمالها وغير ذلك من الأساليب، ولنجاح إدارة الصراع ينبغي التكامل والتنسيق فيما بين هذه الأساليب، لأن الاستراتيجية الفعالة تتطلب المزج بين سياسة (العصا والجزرة)[٣]*.

وتقتضي إدارة الصراع السيطرة ومحاولة الإمساك بالموقف والدفع به نحو الهدف المحدد، وذلك من خلال استعمال أدوات الحركة والتلاعب في متغيرات الموقف لتحقيق فاعلية قصوى للأهداف، إذ أنَ أهداف إدارة الصراع هي في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي[٤].

---

(١) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والازمات الدولة، كتب عربية للنشر الالكتروني، القاهرة، ب. ن، ص٩.

(٢) احمد محمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(3) Dennis J. D. Sandole and others, Conflict Analysis and Resolution, Routledge, USA and Canada, 2009, p 200

*للمزيد من أدوات وأساليب إدارة الصراع الدولي ينظر: مايكل لند، منع المنازعات العنيفة، ترجمة عادل عناني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٩، ص ص٢٤٧-٢٥٠.

(٤) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

ومن الضروري أيضاً وجود نظام إنذار مبكر للتكهن بالموقف وتشخيصه، والعمل مبكراً على التعامل معه كخطوة استباقية تتطلبها الإدارة الناجحة للصراعات[١].

وأخيراً ومن بعد تقدير الموقف وإدراكه، فلا بد من مراعاة التوقيت المناسب لانتهاج الاستراتيجيات والأساليب التي يرتئيها صانع القرار بأنها الأنسب لتحقيق الأهداف المنشودة[٢].

(1) Charles Webel and Johan Galtung, Peace and Conflict Studies, Routledge, USA and Canada, 2007, p 98

(٢) اسماعيل عبد الفتاح الكافي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

الفصل الثاني

مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام ٢٠٠١

الفصل الثاني
مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام ٢٠٠١

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة مؤسسات تشترك جميعها في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي الداخلي أو الخارجي، ولما كان الصراع الدولي الظاهرة الأكثر غلبة في طبيعة العلاقات الدولية وهو ما يحكم النظام الدولي، فإن المؤسسات الأمريكية اضطلعت بدور رئيس كلاً حسب اختصاصها في التعامل مع الصراع لبلورة القرار السياسي بشكله النهائي وبما يحقق للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها العليا. ولغرض توضيح دور هذه المؤسسات بشكل أكثر تفصيلاً فقد تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي.
المبحث الثاني: واقع الصراع الدولي الراهن بعد عام ٢٠٠١ في ضوء المصالح الأمريكية.
المبحث الثالث: آليات إدارة الصراع الدولي.

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي

يعد النظام السياسي الأمريكي انموذجاً للنظام الفيدرالي الذي يقوم على تقاسم ومشاركة السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات، وفقاً لما نص عليه دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٩ والذي يجري العمل به إلى يومنا هذا، مع بعض التعديلات التي في مجملها لم تمس جوهره، إذ أراد الآباء المؤسسون تشكيل حكومة مركزية قوية بدون أن يلغي هذا أو يضعف الولايات، فابتدعوا نظاماً يكون فيه توزيعاً جغرافياً للسلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات، إذ تمارس كلاً منها سلطة مباشرة على الأفراد داخل نطاق اختصاصها[١].

ويأخذ النظام السياسي الأمريكي بنظام الحكم الرئاسي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وهي: الرئاسة والكونغرس والقضاء[٢]. والمقصود بالفصل بين السلطات هنا هو توزيع السلطات على مؤسسات منفصلة، دون أن يمنع ذلك أن يكون هناك تعاون ورقابة فيما بينهم لضمان وقوف كل سلطة عند حدودها[٣]. ويذهب بعضهم بالتأكيد على اقتسام السلطات أكثر من التأكيد على الفصل بين السلطات، وان تداخل السلطات ضروري لأغراض الدفاع المشترك، لذا فإن الفصل الكامل للسلطات لا يتعارض مع مبدأ التخالط الجزئي، أي مبدأ فصل السلطات ونظام المراقبة والتوازن جنباً إلى جنب[٤].

وفي الأحوال كلها، فهناك نوع من التداخل الرسمي بين السلطات الثلاث، فنائب الرئيس مثلاً ومع أنه عضو في السلطة التنفيذية، فهو يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ في الكونغرس (السلطة التشريعية)، وكذلك الدور شبه القضائي للكونغرس، إذ يمتلك سلطة توجيه الاتهام ضد المسؤولين، ويعمل مجلس الشيوخ كهيأة للمحلفين يمكنها أن توقع العقوبة بالمتهم بأغلبية الثلثين، ومن ثم عزله من منصبه. وهناك نوع من التداخل غير الرسمي، من الوظائف شبه القضائية وشبه التشريعية التي تقوم بها وكالات تنفيذية كثيرة إذ تصدر اللوائح وتسمع النزاعات، ومع هذا تحتفظ كل سلطة باستقلالها والوصف الأمثل

(١) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، نظام الحكم في امريكا، ترجمة نظمي لوقا، ط٢، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٠.

(٢) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٤) لويس فيشر، سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية، ترجمة مازن حماد، ط٣، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص١٤.

لعملية السلطات المنفصلة إنها تكفل الضوابط والتوازنات[١].

ولعل هذا التطبيق المقبول لمبدأ الفصل بين السلطات أسهم في نجاح النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من السلطة القوية التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي إلا أنَ الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الديمقراطيات استقراراً، فهي دولة ذات مؤسسات عديدة مما يجعل العديد من أجهزة الدولة والمنظمات السياسية وقوى الضغط ومراكز البحوث ومختلف وسائل الاعلام تشترك في صنع القرار[٢]. كما أن هناك علاقة متداخلة بين هذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه هناك تنافس كبير وأحياناً تضارب في القرارات إلا أن النظام له القدرة على تلافي الأخطاء وصنع قرار موحد وعقلاني يخدم المصالح العليا للدولة[٣].

وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي، وهي تنقسم على مؤسسات رسمية وغير رسمية.

(١) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٢) حسن سيد احمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ن، ص ص٥٦-٥٨.

(٣) حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي بعد احداث١١ أيلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ص٩٣-٩٤.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

ويقصد بالمؤسسات الرسمية تلك المؤسسات التي تستمد شرعيتها ومهامها من الدستور، ولا تنتظر تفويض من جهة رسمية عند قيامها بمهامها المناطة بها[١]، وهي:

أولاً: مؤسسة الرئاسة:

يعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قمة هرم السلطة التنفيذية ومسؤولاً عنها في إطار النظام السياسي، بموجب المادة الثانية –الفقرة الأولى- من الدستور الأمريكي والتي نصت على أن " تناط السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة. ويتقلد منصبه لمدة أربع سنوات، وينتخب مع نائب الرئيس الذي يتم اختياره للمدة نفسها[٢].

ويؤدي الرئيس دوراً مركزياً في النظام السياسي الأمريكي، مما جعل منصب الرئاسة الأمريكية أشبه بالرئاسة الامبريالية، وذلك للسلطات الواسعة التي يتمتع بها باتخاذ القرارات بموافقة الكونغرس أو بدونها[٣].

ويستمد الرئيس سلطته هذه من ثلاثة مصادر وهي الدستور، والقوانين التي شرعها الكونغرس، وعن طريق الممارسة كنتيجة لتراكم الأسبقيات والتقاليد التي وضعها الرؤساء السابقين عبر مرور الزمن[٤]، كما أن تأييد المحكمة العليا للرئيس عن طريق التوسع في تفسير سلطاته واختصاصاته الدستورية أفضى إلى المزيد من الدعم لدوره وصلاحياته[٥].

ويعزي هذا النمو والتوسع في سلطة الرئيس إلى جملة أمور، منها ما هو مرتبط بالبناء الدستوري، إذ صاغ صانعو الدستور جملهم عن الرئيس بصورة مبهمة يكتنفها بعض الغموض، لغرض إعطاءه مساحة من الحرية وجعل صلاحياته تنطوي على نوع من المطاطية ليتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية[٦]. ومنها ما هو تاريخي مرتبط بتكوين

---

(١) عدي عبد مزهر كزار البديري، دور الاحزاب في الحياة السياسية الامريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣، ص٦٠.

(2) According to: Michael J. Garcia And Others, The Constitution Of The United States Of America: Analysis And Interpretation, Centennial Edition, U.S Government Publishing Office, Washington, 2016, p11.

(٣) صباح عبد الرزاق كبة، الرئيس والكونغرس والقرار السياسي الخارجي الامريكي، دار الرافدين للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، ٢٠١٨، ص٢١٨.

(٤) نقلا عن: احمد عبد الامير الانباري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد احداث التغيير (٢٠١٠-٢٠١٤)، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص١٨.

(٥) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٨٨.

(٦) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

الأمة الأمريكية، وخوفاً على الدولة من التفتت وإيمانها بصانعي الدستور ومؤسسي الجمهورية، والنظر إليهم وكأنهم مرسلون من الله وموحدين للأمة، مما جعل من مفهوم شخصنة السلطة ثقافة مجتمعية في الفكر الأمريكي[١]. وعلاوة على ذلك، فأن النمو الذي صاحب الفرع التنفيذي كله حجماً وسلطة حتى أصبحت نخبة هائلة يخدمها كم هائل من الموظفين، واعتلاء منصب الرئيس من قبل شخصيات قوية لهم ميول واضحة لتوسيع سلطات الرئاسة، وما طرأ على المجتمع من تطورات تكنولوجية، كل هذا أسهم في زيادة سلطة الرئيس بهذا الشكل[٢].

وتتعدد اختصاصات الرئيس لتشمل كل نواحي السلطة التنفيذية فضلاً عن اختصاصات ذات طابع تشريعي وقضائي، فالرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، وهو الذي يرأس الإدارة الفيدرالية، ويعين السفراء والوزراء المفوضين والقناصل وقضاة المحكمة العليا وبعض التعيينات الأخرى، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، وله صلاحية عزلهم أيضاً في حال ثبت عدم لياقتهم، ويعمل على تنفيذ القوانين والإشراف على سير الجهاز الحكومي وإدارة الشؤون الداخلية[٣]. وأما اختصاصاته ذات الطابع التشريعي، فأن للرئيس سلطة إعلان الحرب بالتنسيق مع الكونغرس وخاصة في الأحوال الاستثنائية كحالة الطوارئ أو الأزمات والحروب، واستعمال الفيتو للاعتراض على القوانين التي شرعها الكونغرس لإعادة النظر فيها، واقتراح القوانين للكونغرس عند تقديمه تقريراً عن حالة الاتحاد، كذلك المساومة مع الكونغرس[٤]، وللرئيس أيضاً سلطات ذات طابع قضائي، فهو يملك سلطة ايقاف التنفيذ وإصدار العفو، فيما عدا حالات الاتهام البرلماني[٥].

وأما في الشؤون الخارجية، فقد حظي الرئيس بدور مركزي فيها، فهو وفقاً للدستور الأمريكي هو الذي يدير ويقود السياسة الخارجية الأمريكية، ويتمتع بحق عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، وإجراء المفاوضات بوصفه

(١) محمد خالد الشاكر، اثر الفواعل الحكومية وغير الحكومية في توجهات الاستراتيجية الامريكية وصناعة القرار الامريكي، مكتب الدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٦، ص٥.

(٢) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(٣) وائل محمد اسماعيل وعماد نهاد عبد الواحد، سلطات الرئيس الامريكي في الدستور والجانب العملي، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد ٢٠، العدد ٨٣، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

(٤) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٥) التطبيقات التاريخية لفصل السلطات: النظام الرئاسي (النموذج الامريكي)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.elkanounia.com/2020/8/Articals1313.html نشر بتاريخ ١٦-٨-٢٠٢٠.

كبير الدبلوماسيين، والاعتراف بالدول الأخرى، واعتماد السفراء الأجانب في الولايات المتحدة[١].

وعموماً، فأن السياسة العامة للرئيس الأمريكي شبه ثابتة على مر التاريخ ولم يطرأ عليها تغيير إلا على المستوى التكتيكي وليس الاستراتيجي، أي أنَ الهدف واحد مع اختلاف الأدوات بحسب القيادة، وهذا مفاده أنَ هناك من يحدد حركة الرؤساء بطرائق مختلفة في أثناء أداء أدوارهم الرئاسية[٢].

ثانياً: الكونغرس:

يعد الكونغرس الجهة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، وعلى غرار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، حرص واضعو الدستور الأمريكي على ادخال هذا المبدأ داخل الهيئة التشريعية نفسها (الكونغرس)، إذ يتكون الكونغرس من مجلسي النواب والشيوخ، ويمثل الأول الشعب الأمريكي في حين يمثل الآخر الولايات، ويتطلب صدور أغلب التشريعات موافقة كلا المجلسين[٣].

ويتكون مجلس النواب من ٤٣٥ نائباً يمثلون السكان على أساس نسبتهم العددية في كل ولاية، وتدوم ولايتهم سنتين، أما مجلس الشيوخ فيتكون من ١٠٠ عضواً، بواقع عضوين عن كل ولاية وبصرف النظر عن عدد السكان فيها، وينتخبون لمدة ستة أعوام، ومن ثم يعاد انتخاب ثلث الأعضاء كل عامين[٤].

ويمارس الكونغرس دوره من طريق لجانه العاملة، لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في البت في مشروعات القوانين، إذ يتم تقسيم العمل بين هذه اللجان مع إتاحة درجة معينة من التخصص، وهناك أربعة أنواع من اللجان: لجان مؤقتة وهي تتشكل لمدة مؤقتة لغرض معين وما أن تتم مهمتها يتم حلها، ولجان دائمة ويتسم عملها بالثبات والاستمرارية، ولجان مشتركة وهي التي تؤلف بين أعضاء المجلسين وتنحصر مهمتها في الأزمات التي تخص الولايات المتحدة لاسيما الشؤون الخارجية، وهناك لجان المؤتمرات للفصل في الخلافات التي تحدث بين المجلسين[٥]. وتشكل هذه اللجان العمود الفقري في الكونغرس حتى وصفها بعضهم بأنها "عين الكونغرس وآذانه ويده وربما عقله أحياناً"، وهي لأهميتها يطلق

(1) Michael Lind, The Next American Nation, The Free Press, New York, 2000, p187.

(٢) وائل محمد اسماعيل وعماد نهاد عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

(٣) عباس علوان، الكونغرس الامريكي مؤسسة تدير العالم، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩، ص٣١.

(4) Michael J. Garcia And Others, OP.Cit, p p3-4.

(٥) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٦-٩٧.

عليها "هيئات تشريعية مصغرة[١].

وللكونغرس بموجب الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة، فله وحده صلاحية إصدار القوانين، وممارسة الرقابة على المؤسسة التنفيذية، وسلطة فرض وتحصيل الضرائب لتسديد الديون، وتحقيق الرفاهية العامة، واقتراض الأموال لصالح الخزينة العامة، وصك العملة وتحديد قيمتها، وتحديد العقوبة ضد المزورين، ووضع القوانين العامة للإفلاس، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات الأمريكية نفسها، وإقرار الميزانية العامة، ووضع نظام المحاكم الفيدرالية، وإعلان الحرب وإنشاء الجيوش[٢].

مما تقدم نرى أن هناك نوعاً من التداخل والتعارض والتوازن أورثها الدستور الأمريكي بين الرئيس والكونغرس، فهو يكلف الكونغرس بأجزاء، والرئيس بأجزاء أخرى، وكلاهما مشتركان بأجزاء معينة، وقد عمد واضعو الدستور إلى ذلك لتجنب تركيز السلطة في يد واحـدة[٣]. وتتحكم عوامل عدة في تفوق مؤسسة على الأخرى، منها شخصية الرئيس، والأغلبية في الكونغرس، والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة، وإن كانت الغلبة بيد السلطة التنفيذية عموماً، لاحتكارها المعلومات الميدانية الجارية في الساحة الدولية والإقليمية، فضلاً عن امتلاكها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية[٤].

(١) نقلا عن: عباس علوان، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(2) The Constitution Of The United State, Article 1, section ٨. https://www.senate.gov/civics/constitution_item/constitution.htm

(٣) لويس فيشر، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

(٤) ابو بكر علي الهاشمي، دور المؤسسات الرسمية الامريكية في صنع السياسة الخارجية، مجلة جامعة الزيتونة، العدد٤، جامعة الزيتونة، ليبيا، ٢٠١٢، ص ص١٤٧-١٤٨.

جدول رقم (١) السلطات المشتركة بين الرئيس والكونغرس

سلطة الرئيس	سلطة الكونغرس
الفيتو (المادة الأولى، الفقرة السابعة)	إبطال الفيتو بموافقة ثلثي أعضاء الكونغرس (المادة الأولى، الفقرة السابعة)
الانتخاب (المادة الثانية، الفقرة الأولى، التعديل الثاني عشر)	تحديد الوقت، ويختار مجلس النواب الرئيس ويختار مجلس الشيوخ نائب الرئيس في حال لم يحصل على الأغلبية في المجمع الانتخابي (المادة الثانية، الفقرة الأولى، التعديل الثاني عشر)
القائد العام للقوات المسلحة (المادة الثانية، الفقرة الثانية)	إعلان الحرب وانشاء الجيوش ودعمها (المادة الأولى، الفقرة الثامنة)
تعيين الوزراء والسفراء وقضاة المحكمة العليا (المادة الثانية، الفقرة الثانية)	مشورة مجلس الشيوخ وموافقته وتعيين المسؤولين الأقل مرتبة (المادة الثانية، الفقرة الثانية)
عقد المعاهدات (المادة الثانية، الفقرة الثانية)	موافقة ثلثي مجلس الشيوخ (المادة الثانية، الفقرة الثانية)
ترشيح نائب الرئيس في حال أصبح المنصب شاغرا (التعديل الخامس والعشرون، الفقرة الثانية)	موافقة أغلبية الأصوات في كلا المجلسين (التعديل الخامس والعشرين، الفقرة الثانية)
تقديم تقرير للكونغرس عن حالة الاتحاد والتوصية باتخاذ اجراءات (المادة الثانية، الفقرة الثالثة)	سن كل القوانين (المادة الاولى، الفقرة السابعة)
الإقالة (المادة الثانية، الفقرة الرابعة)	لمجلس النواب سلطة توجيه الاتهام، وينفرد مجلس الشيوخ بسلطة المحاكمة في الاتهام (المادة الأولى، الفقرتان الثانية والثالثة)

المصدر: تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الامريكية، ترجمة محمد احمد السيد حرفوش، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٣٨-٤٠.

ثالثاً: وزارة الخارجية:

وهي أول مؤسسة تنفيذية تأسست بموجب الدستور الأمريكي، وتتولى إدارة وتنفيذ السياسة الأمريكية على المستوى الدبلوماسي الخارجي، وتمثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة[١]، ويعد وزير الخارجية أرفع مسؤول تنفيذي بعد الرئيس ونائبه، فهو المستشار الأول للرئيس، والمسؤول الأول عن الوزارة، وعضو في مجلس الأمن القومي وفي وحدة صنع القرار، فضلاً عن كونه ممثل الإدارة لدى الكونغرس فيما يتعلق ببرامج المساعدات للمنظمات الدولية والدول الأجنبية[٢].

وترتبط المهام التنفيذية للوزارة بالرئيس وتخضع له، ومن أهم اختصاصاتها: تنفيذ السياسة الخارجية عن طريق البعثات الدبلوماسية، وتمثيل الولايات المتحدة في الخارج، وحماية حقوق مواطنيها هناك، وتنفيذ وإجراء المفاوضات وإعداد المعاهدات والاتفاقيات حول القضايا المختلفة بدءاً من الشؤون التجارية وحتى قضايا التسلح النووي، والترويج للاقتصاد الأمريكي، والدعاية للسياسة الأمريكية ودعم الأنشطة الدولية التي تقوم بها الوكالات الأمريكية وجمع المعلومات عن الدول الأخرى من خلال السفارات ووضعها أمام الرئاسة[٣].

ويرتبط دور وزارة الخارجية بشخصية وزيرها، ويتراوح هذا الدور ما بين البروز الكبير في بعض الحقب، والضعف والانحسار في حقب أخرى لصالح مجلس الأمن القومي والوكالات التنفيذية الأخرى[٤].

رابعاً: وزارة الدفاع (البنتاغون):

نظراً للمكانة المتميزة التي تتمتع بها القوة العسكرية في السياسة الأمريكية، أصبح للبنتاغون دوراً محوريا داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي، وفي دعم المكانة القيادية للولايات المتحدة، وفي هذا الصدد يقول بريجنسكي* " أمريكا حافظت على مكانتها القيادية في توظيف آخر الاكتشافات العلمية للأغراض العسكرية ووسعتها، فأخذت

---

(١) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية www.state.gov .

(٢) عمر علي رشيد، دور المؤسسات الامريكية في صناعة الحرب على العراق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد٢٨، العدد١، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٧٧.

(٣) نقلا عن: لمى مضر الامارة، دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص١٩٧-١٩٨.

(٤) نقلا عن: احمد عبد الامير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

*زبيغنيو بريجنسكي هو مفكر استراتيجي امريكي وعمل مستشارا للأمن القومي الامريكي لدى الرئيس كارتر، وشكلت افكاره ونظرياته مراجع سياسية واستراتيجية للعديد من مراكز القرار الامريكي.

بذلك مؤسسة عسكرية لا ند لها لتفوقها التكنولوجي وهي المؤسسة الوحيدة القادرة على الوصول إلى أية نقطة في العالم[١].

وتتولى الوزارة الإسهام في القرارات ذات الطابع الدبلوماسي والاقتصادي فضلاً عن صناعة القرار العسكري، ذلك أنَ مفهوم الأمن القومي يرتكز أساساً على الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية كمعطيات ثابتة[٢]. وتعد الوزارة الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري في شؤون الدول الأجنبية، والإشراف على القواعد والتواجد العسكري الأمريكي في الخارج، وتنفيذ العمليات العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية، وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة، فضلاً عن تقديم المعونات العسكرية للدول الأخرى[٣].

هذا ويعد وزير الدفاع المساعد الأهم للرئيس الأمريكي في كافة المسائل المرتبطة بالدفاع والأمن القومي والسياسة العليا ويخضع للسلطة الرئاسية مباشرة، في حين تتولى هيئة الأركان العامة المشتركة تقديم التوجيهات والمشورة للرئيس ويظهر دورها في القضايا العسكرية البحتة[٤].

خامساً: المؤسسات الأمنية والاستخبارية:

تؤدي المؤسسات الأمنية والاستخبارية دوراً مركزياً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بالرغم من أنَها لا تؤدي وظائف سياسية، ولكن إطار عملها يصب في صميم العمل السياسي، لأنها تتعامل مع المعلومات، والتي تستند عليها السياسة الصحيحة ويرتكز عليها صنع القرار الرشيد[٥]. وتتعدد الأجهزة الاستخبارية والأمنية في الولايات المتحدة إلا أنَ أهمها على صعيد السياسة الخارجية هي وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي.

١- وكالة الاستخبارات المركزية CIA:

تأسست هذه الوكالة سنة ١٩٤٧ عندما سن الكونغرس قانون الأمن القومي، والذي تضمن إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية، وقد خولها مجموعة من الاختصاصات

(١) المصدر السابق، ص ص٢٣-٢٤.

(٢) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

(٣) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(٤) عمر علي رشيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٩.

(٥) نصير مطر الزبيدي، دور الاجهزة الاستخبارية الامريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الامريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص١٧.

الاستثنائية، وتأتي مكانتها هذه لكثرة وتعدد مصادر معلوماتها الداخلية والخارجية، فضلاً عن تعدد الوكالات التابعة لها[١].

وتتولى الوكالة جمع المعلومات السرية عن الدول الأجنبية وتحليلها وتقييمها ومن ثم تقديمها للجهات المختصة، وإجراء الدراسات والتحليلات للأوضاع في مختلف أنحاء العالم، وتخطيط وتنفيذ الأعمال السرية، فضلاً عن التعاون والتنسيق في بعض الأحيان مع أجهزة استخبارات الدول الأخرى لمعرفة مستجدات الأحداث العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية[٢].

وبذلك نرى أنَ الدور الذي تقدمه الوكالة في مجال صنع القرار يتركز في توفير المعلومة التي يبنى عليها القرار الحاسم، وهي بهذا تمثل الحكومة الخفية للولايات المتحدة، فهي ماكنة عملاقة تتألف من العديد من التشكيلات والهيئات التي يتداخل عملها والقاصدة من عملها الاستخباراتي الأمني تحقيق أهداف السياسة الأمريكية[٣].

٢-مجلس الامن القوميNSC:

ويعد هذا المجلس بمثابة الحكومة المصغرة للولايات المتحدة، فهو وبالرغم من صغر حجمه وتشكيله إلا أنه الأكثر تأثيراً في توصياته وتوجيهاته في مسار السياسة الأمريكية، لأنه معني باتخاذ القرارات الأمنية وهي ما ترتكز عليه السياسة. وقد تأسس هذا المجلس سنة ١٩٤٧ بموجب قانون الأمن القومي، ويضم كلاً من الرئيس الأمريكي والذي يعمل كرئيس للمجلس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير المالية، والمدير التنفيذي للمجلس، وفي بعض الأحيان يحضره عدداً من الموظفين في الأجهزة التنفيذية والوكالات المتخصصة بصفة استشارية[٤].

ويرمي المجلس إلى تقديم الاستشارة للرئيس في القضايا كافة، وصياغة الخطوط العامة لمختلف القرارات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية والسياسية، فضلاً عن التنسيق والتوازن بين السياسات الداخلية والخارجية المرتبطة بمجال الأمن القومي[٥].

---

(١) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ٢١١٠.

(٢) عمر حمد امين نور الديني، مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة علمية دورية تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية، المجلد١، العدد٢، اربيل، ٢٠١٦، ص ص٤٤-٤٥.

(٣) سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، السياسة الامريكية في ادارة الازمات الدولية، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ص٨١-٨٢.

(٤) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣-٢٧.

(٥) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

وهي مجموعة المؤسسات غير المخولة دستورياً بصنع القرار، إلا أنَها تؤدي دوراً مهماً في السياسة والقرار الأمريكي، أخذاً بمبدأ الحريات كأحد المبادئ العامة في الدستور الأمريكي[١]، وهذه المؤسسات هي:

أولاً: الأحزاب السياسية:

وهي مجموعة من الأفراد لهم تنظيم دائم ويعملون معاً من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها بصورة مشروعة لتنفيذ سياسة محددة[٢]. وفي الولايات المتحدة يسيطر حزبان على العملية السياسية وهما: الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وقد اتسما بغياب العقيدة الأيديولوجية، فكلاهما يؤمن بالرأسمالية، والقوة لتحقيق المصلحة العليا، ويقتصر الاختلاف بينهما في تحديد مفهوم القوة ووسيلتها وكيفية استعمالها، هو ما يشير الى أن الفوارق بين الحزبين شكلية وليست جوهرية[٣].

وتؤدي الأحزاب دوراً مهماً في عملية صنع القرار ورسم السياسة الخارجية للبلد، فهي تنظم التبعية الحزبية داخل الكونغرس وفي المجالس التشريعية في الولايات، ويعمل قادة الحزب عن طريق نفوذهم على اختيار أعضاء المجالس التشريعية للعمل في اللجان المختلفة، وبهذا فهم يؤثرون بشكل مباشر في عملية صنع القرار، كذلك فأن الرئيس يستعمل نفوذ حزبه داخل الكونغرس لدعم قراراته، وهو في الغالب ينتخب وزير خارجيته من نفس حزبه لضمان تقارب وجهات النظر حول السياسة الخارجية[٤].

ثانياً: جماعات الضغط والمصالح:

وهي مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم مصالح مشتركة دائمة أو مؤقتة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو مهنية...الخ، يقومون بالضغط والتأثير في صانعي القرار من أجل تحقيق هذه المصالح من غير السعي للحصول على السلطة، كما هو الحال مع الأحزاب[٥].

(١) عدي عبد مزهر كزار البديري، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٢) محمود شرقي، دور مؤسسات صنع القرار الخارجي في استراتيجية الهيمنة الامريكية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، مجلد ١، العدد ٣، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ب. ن، ٢٠١٣، ص١٠٢.

(٣) محمد خالد الشاكر، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٤) لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٨.

(٥) احمد عارف الكنانة، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤-٢٥.

وتعد هذه الجماعات أحد المدخلات الرئيسة الفاعلة في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة، إما من اتصالها المباشر مع أعضاء السلطات المختلفة، أو من تعبئة وسائل الإعلام التي تمتلكها أو الإسهام فيها لتوليد رأي عام يتوافق مع مصالحها، وكذلك عن طريق تقديم التمويل والدعم المالي في فترة الانتخابات التشريعية أو الرئاسية أو على مستوى الولايات لكسب مواقع النفوذ، لتشكل بذلك آلة للضغط من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، فهي تستطيع أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية عن طريق توظيف مصادر قوتها سواء كانت الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو التكنولوجية[١].

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عدداً هائلاً من جماعات الضغط والمصالح، وان من أبرز هذه الجماعات المؤثرة في صنع القرار السياسي الأمريكي الداخلي والخارجي هي:

١. اللوبي الصهيوني:

وهو جماعات ومنظمات غير حكومية، ومنها لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الصهيونية (آيباك)، والتي تتمتع بدور كبير في النظام السياسي الأمريكي وتشكل قلب اللوبي الصهيوني داخل الكونغرس، وتمارس عملها من خلال احتواء أعضاء الكونغرس ولجانه، ومن تمويل نفقات الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والسيطرة على وسائل الإعلام ومعاهد الدراسات والبحوث[٢].

ويكمن هدفها الأساسي في تقوية العلاقات والروابط بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وتوعية أصحاب القرار في الولايات المتحدة بأهمية تلك الروابط، وإن من صالح أمريكا ضمان أمن وسلامة وقوة الكيان الصهيوني، إلى جانب إقامة نوع من الشراكة الخاصة بين البلدين للترويج للكيان الصهيوني ومحاربة الإرهاب وحث الكونغرس الأمريكي لتقديم المعونات المختلفة للكيان الصهيوني[٣]. وقد اتسم هذا اللوبي بالعمل بشكل ممنهج وعلمي بعد فهم الواقع الدولي ومتغيراته، ونجح في جعل السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة تماماً للكيان الصهيوني حتى أصبح يمثل

(١) سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٢٧، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٨٩-٩٠.

(٢) احمد عبد الكاظم موسى، مكانة ايران الاقليمية في الاستراتيجية الامريكية بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص١٠١.

(٣) داود مراد حسين وغالي حمزة، دور اللوبي الصهيوني في صنع السياسة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣، ص١٧٩.

التفكير الصهيوني الاستراتيجي الأكثر تشدداً[١].

٢. الشركات الكبرى:

تؤدي الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي، كونها ولدت من رحم النظام الرأسمالي، حيث المال والنفوذ هما بوصلة السياسة ومحركها، ونظراً لما تمتلكه هذه الشركات من سيطرة على الأموال والموارد الاقتصادية، أصبحت تسهم وبشكل كبير في صناعة القرار الأمريكي على مختلف الصعد، وفي مقدمة تلك الشركات شركات النفط وشركات تصنيع الأسلحة والتكنولوجيا.

أ-شركات النفط:

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الدول الصناعية كالولايات المتحدة، فالنفط سلعة استراتيجية حيوية في الحرب ومهمة في أثناء السلام، وضرورية للنفوذ العالمي، وقد أدى هذا إلى تعاظم دور شركات النفط الأمريكية حتى أصبحت الدولة لا تستغني عنها لأثرها البالغ في اقتصادها، ومنها شركة شيفرون، أكسون موبيل، تكساس أوبل، وغيرها[٢]. وفي صدد تأثيرها في القرار السياسي يقول الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت «إن ما يزعج في هذه البلاد هو أنك لا تستطيع أن تكسب انتخاباً من دون دعم من كتلة بترولية، كما أنه لا يمكنك الحكم إلا وأنت مستند عليها»[٣].

ب-شركات تصنيع الأسلحة والتكنولوجيا:

ويأتي في مقدمتها المجمع الصناعي العسكري الذي يعد أقوى مجموعات الضغط في واشنطن، ويتكون من شركات كبرى ترمي إلى بيع الأسلحة من أجل الربح وزيادة رؤوس أموالها، ونظراً لما يحققه من أرباح طائلة من مبيعات الأسلحة حول العالم، أصبحت جملة المجمع الصناعي العسكري متزامنة مع فكرة تجارة الحرب، ونشوب الصراعات وإطالة أمدها بما يعزز قدرة المجمع على تصريف إنتاجه، لذا فهو يمارس كل أساليب الضغط للتأثير في صنع القرار بما يتوافق مع هذه السياسة، من تشجيع للحروب وتمرير صفقات شراء الأسلحة ورفع ميزانية الدفاع الأمريكية بحجة حماية الأمن

(١) سلام علي احمد المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٢) مؤيد جبار حسن صالح، دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة اهل البيت، العدد١٩، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، كربلاء، ٢٠١٦، ص٤٣٣.

(٣) نقلا عن: انتوني سامبسون، الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ص١٠٣-١٠٤.

القومي للولايات المتحدة[١]. ويمارس تأثيره هذا من تمويل الحملات الانتخابية لممثلي الولايات التي تنتشر فيها الصناعات الحربية، أو للممثلين الذين يتعهدون بدعم مصالح هذه الصناعات[٢]. فضلاً عن الدور الطاغي الذي صارت تؤديه شركات التكنولوجيا الفائقة في السياسة الأمريكية لما تمتلكه من قدرات على ربط العالم بشبكة اتصالات متقدمة والتحكم بتدفق المعلومات ودفع برامج الذكاء الصناعي المتحكم بقدرات التسلح الحديثة إلى الواجهة.

٣. المؤسسات الدينية:

على الرغم من تأكيد الدستور الأمريكي على علمانية الدولة وفصل الدين عن السياسة، إلا أنَ للدين أثراً مهماً في المجتمع الأمريكي عامة والحياة السياسية خاصة، ويستمد الدين مكانته هذه من الطهورين الأوائل (أصل العقيدة البروتستانتية الكالفينية)، الذين استوطنوا أمريكا وهم حاملون معهم قيمهم وأفكارهم والتي كان لها دورها في صياغة العقل الأمريكي ومنهج التفكير السياسي الخارجي[٣]. وخصوصاً فيما يتعلق بالمعتقدات القدرية وعلاقة أمريكا بالتدبير الالهي، وإنها مكلفة بنشر قيمها كالحرية والديمقراطية خارج حدود إقليمها، وقد تبنى الآباء المؤسسون هذه الأفكار بدءاً من جورج واشنطن مروراً بالحرب الأهلية ثم إعلان مبدأ مونرو وإلى يومنا هذا، إذ اتسم الخطاب السياسي الأمريكي بوجود الصبغة الدينية، فنرى جورج واشنطن وضح فكرة القدر الحتمي بقوله «ما من شعب مدعو أكثر من شعب الولايات المتحدة إلى شكر الله وعبادة اليد الخفية التي تقود أمور الناس. فكل خطوة جعلتهم يتقدمون عن طريق الاستقلال الوطني تبدو موسومة بسمة التدخل الهي»، وقد أعلن يوم السادس والعشرين من تشرين الثاني عيد الشكر، وأما جورج بوش الأب فقد أعلن اليوم الثالث من شباط عيداً قومياً للصلاة، ولا يخرج بوش الابن عن سلفه من الرؤساء في قوله «لا يمكن للمرء أن يكون رئيساً لهذه البلاد من دون

(١) عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٠.

(٢) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، العقيدة الدينية واثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص٢٢-٢٣.

قناعة، إننا الأمة الوحيدة الخاضعة لأوامر الله»[١]. ولعل حمل ترامب للكتاب المقدس إبان فترة الانتخابات قرب البيت الأبيض في إشارة منه للإنجيليين الذين يرتكز عليهم كقاعدة جماهيرية له، خير مثال على ذلك.

ويمثل اليمين المسيحي المتطرف (المحافظون الجدد) صلب الإدارة الأمريكية المنتمين لهذا الفكر، ويتجلى ذلك من إيمانهم بأن الهيمنة الأمريكية المتفردة هي الضمانة العالمية للأمن والسلم الدوليين، ولا يحصل هذا بدون قوة عسكرية باطشة، فالحرب لديهم وسيلة لخدمة أهداف كبرى سامية لتحقيق فكرة القدر المبين والتدبير الإلهي، فضلاً عن تقديم الدعم الكامل للكيان الصهيوني بوصفها أرض الميعاد وانطلاقاً من أنَ ذلك رسالة الهية بسببها يبارك الرب أمريكا[٢].

وهكذا نرى المزاوجة بين القيم والمصالح والتي تجلت في توظيف الدين (المسيحية الصهيونية أو الإنجيليين وليس المسيحية كديانة) لخدمة أهداف السياسة وتبرير الممارسات السياسية والعسكرية، حتى أصبح الدين منخرطاً في الحياة السياسية الأمريكية وصناعة القرار السياسي في شكل مؤسسات دينية وجماعات مصالح ذات طابع ديني تسعى للتأثير في المسار السياسي بأساليب عدة في استعادة للثلاثية الأوربية (العسكري والتاجر والمبشر)[٣].

ثالثاً: الإعلام والرأي العام:

تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية دوراً كبيراً في توجيه المعلومات المؤثرة في صناعة القرارات السياسية الداخلية والخارجية، عن طريق شركات دعائية وإعلامية عملاقة قادرة على تكوين وصناعة الرأيين الأمريكي والعالمي بما يخدم مصالح السياسة الخارجية الأمريكية[٤].

وتمتلك الولايات المتحدة أضخم جهاز إعلامي في العالم، إذ تعد وكالة

(١) نقلا عن: ناجي محمد الهتاش وعبد الخالق شامل محمود، اثر العامل الديني في التفكير الاستراتيجي الامريكي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٢، العدد٢، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، ٢٠١٥، ص ص٧-١٠.

(٢) ينظر: ناطق متعب، البعد الديني في الفكر السياسي الامريكي، دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦، ص ص١٧٦-١٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٦٣-١٦٤.

(٤) شيماء الهواري، وسائل الاعلام وصنع السياسة الامريكية، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=٥٠١٧١ نشر بتاريخ ١٩-١٠-٢٠١٧.

(اسوشيتد برس) أكبر الوكالات العالمية التي تقوم بنقل التقارير الاخبارية من ٢٤٢ مكتباً حول العالم، والتي تعكس مصالح الأمن القومي الأمريكي، ويسيطر أصحاب رؤوس الأموال والشركات العملاقة على صناعة الإعلام، وبالأخص اللوبي الصهيوني، نظراً لما يمتلكه من قوة مالية مكنته من السيطرة على غالبية وسائل الإعلام الأمريكية، كصحيفة النيويورك تايمز والواشنطن بوست وغيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى، كما إنه يسيطر بصورة كبيرة جداً على الشبكات التلفزيونية الأكثر متابعة والأهم من حيث المصدر للأخبار في الولايات المتحدة والعالم، فضلاً عن امتلاكه لغالبية شركات النشر العالمية وشركات الانتاج[١].

وتستعمل الإدارة الأمريكية الإعلام كقوة ناعمة للتأثير في الرأي العام وتوجيهه بما يتلاءم مع سياساتها، عن طريق قياس نبض الشارع الأمريكي من خلال نشر التقارير والبرامج الوثائقية لمتابعة ردود الأفعال تجاه ما تريد أن تقوم به من سياسات، ومن ثم تبدأ المؤسسات المعنية باستمالة الرأي العام وصناعة القبول والاجماع الشعبي تجاه تلك السياسة، حتى التأكد من حتمية تفاعل الأغلبية معها[٢].

وهكذا ظلت وسائل الإعلام الأمريكية مرهونة بالأجندة السياسية، وبما فيها المؤسسات المستقلة والحيادية إذ أثرت قوة المال والسلطة في تسييسها، وقد أكد الإعلامي الأمريكي جون روس على احتكارية الإدارة الأمريكية للإعلام عندما قال «يشهد التاريخ إنه كلما تمضي الولايات المتحدة إلى حرب تكون ترسانة الإعلام الرأسمالي طليعة المجهود الحربي»[٣].

رابعاً: مراكز التفكير والأبحاث:

وفقاً لمؤسسة راند للأبحاث تعرف مراكز التفكير بأنها «تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة والتي ترمي إلى إجراء بحوث مركزة ومكثفة، لتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح وغيرها في مختلف المجالات وحسب تخصص كل مركز»[٤].

وتعمل هذه المراكز على ملئ الفراغ الحاصل بين العالم الاكاديمي ورجل السلطة

(١) محمد خالد الشاكر، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦-٢٨.

(٢) شيماء الهواري، مصدر سبق ذكره.

(٣) سلام المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

(٤) نقلا عن: خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٣، ص٤.

وتقريب وجهات النظر، والربط ما بين الأفكار النظرية والواقع العملي، وتعد البيئة الحاضنة للنخب السياسية من خلال تزويد مركز القرار بهذه النخب، أو تقديم الدعم لصانعي القرار في البيت الأبيض[١].

ولدور مراكز التفكير أهمية فريدة، لأنها تقوم بمساعدة الحكومة على فهم واتخاذ خيارات واضحة وعقلانية مبنية على فهم ما يدور على أساس المصلحة، ومن قيامها بما يأتي[٢]:

١. تقديم المشورة لمؤسسات وأجهزة الدولة سواء بطلب منهم أو بمبادرة منها.
٢. طرح الأفكار والآراء الجديدة وتحويلها إلى قضايا سياسية قابلة للتنفيذ، واقتراح البدائل وتحديد أفضل وسائل التطبيق.
٣. تقييم السياسات السابقة، وتحديد الآثار البعيدة المدى للسياسات المتبعة وخاصة تلك المتعلقة بمصالح الولايات المتحدة ومكانتها الدولية.
٤. عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات واستعمال وسائل الإعلام للتأثير في الرأي العام وصانعي القرار.
٥. القيام باتصالات سرية مع جهات خارجية لحساب الحكومة الأمريكية لجس النبض قبل طرح المبادرات السياسية.
٦. دراسة المستجدات الدولية كافة بشكل عميق وتقديم التوصيات للإدارة الأمريكية من أجل التعامل مع الاشكالات المختلفة.

ومما ينبغي الإشارة إليه أنَ هذه المؤسسات لم تكن في بادئ الأمر تسعى للتأثير في القرارات السياسية بصورة مباشرة، وإنما سعت إلى زيادة وعي صناع القرار بالمزيد من الخيارات السياسية المتاحة أمامهم، فأصبح صانعو القرار يعتمدون عليها من أجل توفير تحليلات ومعلومات آنية قابلة للفهم وموثوقة، مما هيأ لتلك المراكز أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المشهد والعمل السياسي، وأصبحت من الثوابت المهمة في صنع السياسة الخارجية، وانحازت غالبيتها لتعمل كمؤسسات ضغط تتحكم في مسارات السياسة

(١) علي فارس حميد الشمري، استراتيجية الامن القومي الامريكي تجاه (الشرق الأوسط) بعد ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص٨٥.
(٢) ينظر: عمر حمد امين نور الديني، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٤-٥٥.

الأمريكية وخصوصاً فيما يتعلق بالتسلح والنفط والسياسة الخارجية[١].

في ضوء ما تقدم نرى أنه فضلاً عن تعقيد عملية صنع القرار بحد ذاتها، فأن صنع القرار الأمريكي أكثر تعقيداً، لأنها ليست عملية منفردة بل عملية مؤسساتية ضخمة ومتكاملة، لكل مؤسسة دورها وبدرجات متفاوتة، فضلاً عن تداخل وتقاطع هذه الأدوار في بعض الأحيان فيما بينها، ليضع الرئيس فيما بعد رؤيته النهائية إذ يعد المحرك الأول لعملية اتخاذ القرار بشكلها الأخير.

شكل رقم (٢) يبين التداخل في مستوى التأثير في مؤسسات صنع القرار الأمريكي

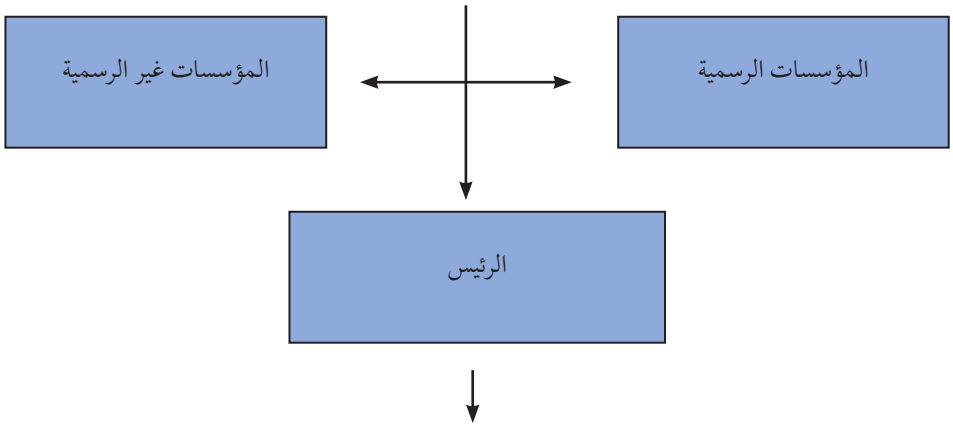

الشكل من اعداد المؤلف

(١) انس حسن حميد، دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي (الولايات المتحدة انموذجا)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٥٠، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥، ص ص٢٤-٢٥.

المبحث الثاني: واقع الصراع الدولي الراهن بعد عام ٢٠٠١ في ضوء المصالح الأمريكية

المطلب الأول: طبيعة الصراع الدولي الراهن بعد ٢٠٠١

بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الأولى والقطب الأوحد في العالم، فتحول الصراع من صراع ثنائي بين المعسكرين الغربي والاشتراكي بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلى صراع من أجل الاستمرارية والمحافظة على التفوق الأمريكي كخطوة استباقية وقبل الدخول في حالة من التنافس أو الصراع مع الخصم المحتمل.

ووفقاً إلى ما ذهب إليه (زبيغنيو بريجنسكي)، فأن الهيمنة العالمية الأمريكية تعتمد بشكل أساس على المدى الزمني والمدى الفعال في السيطرة على أوراسيا ، وعدم السماح لقوة أخرى أن تهيمن هناك، نظراً لأن أوراسيا هي أكبر القارات في العالم وبالسيطرة عليها تتم السيطرة على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً وانتاجاً على الصعيد الاقتصادي، وستلحق افريقيا تباعاً بها جاعلة بذلك نصف الكرة الغربي وقارة استراليا في وضع محيطي ثانوي نسبة إلى القارة الرئيسة في العالم، وفي أوراسيا يتواجد ٧٥٪ من سكان العالم، ويبلغ الناتج السنوي حوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج السنوي في العالم، علاوة على ذلك إن معظم الثروات المادية تتواجد بها، وتبلغ مصادر الطاقة فيها تقريبا ثلاثة ارباع موارد الطاقة الاجمالية في العالم[١]، كما أنَ أقوى ست اقتصاديات في العالم وأكثر ست دول انفاقاً على التسلح العسكري تتواجد فيها، وكل الدول التي تمتلك سلاحاً نووياً ما عدا واحدة هي الولايات المتحدة موجودة في أوراسيا، والأهم من ذلك فإن ثلاث قوى الأكثر ترشحا للهيمنة الإقليمية والنفوذ على العالم هي قوى اوراسية (الصين الهند وروسيا)، ومن ثم فأن اوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يتمحور ويستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية[٢].

(١) سعد عبيد السعيدي واحمد عدنان الكناني، السلوك الاستراتيجي الامريكي وديناميكيات تغيير معادلة التحكم في مستقبل (الشرق الأوسط) ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦١، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٩، ص٩٤.

(٢) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط٢، مركز الدراسات العسكرية، ، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٣٢-٣٣.

خريطة رقم (١) توضح موقع أوراسيا في العالم

المصدر: شبكة المعلومات الدولية، متاحة على الرابط الاتي https://www.bing.com

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول للعام ٢٠٠١ لتكون بمثابة الفرصة السانحة للولايات المتحدة لزيادة نفوذها وسيطرتها على اوراسيا، فوجدت من هذه الأحداث ذريعة للتوغل في آسيا الوسطى عن طريق افغانستان، وفي (الشرق الأوسط) عن طريق العراق، وهي بذلك وظفت أزمة الحادي عشر من أيلول وتفجير برجي مركز التجارة الدولية والبنتاغون من أجل خدمة صراعها حول السيطرة والنفوذ تحت غطاء أيديولوجي وتحت شعار محاربة الإرهاب.

وفي هذا الشأن يقول رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "إن الحادي عشر من أيلول، أحدثت ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم". لتكون الهيمنة فيما بعد مؤطرة بإطار أيديولوجي من أجل تأسيس نظام

دولي وفق الأنموذج الأمريكي[١].

ويمثل العراق البوابة الحامية لشرق الوطن العربي، ومن غير الممكن إحداث تغيير في المنطقة دون المرور بالعراق أولاً، لما يمتلكه من تعددية دينية ومذهبية يمكن من طريقها التأثير في دول المنطقة[٢]، ولما يتمتع به من حجم هائل للاحتياطي النفطي العالمي، فضلاً عن موقعه المتميز الذي يجعل منه مركزا جيواستراتيجياً في منظومة أنابيب النقل في المنطقة، وأيضا يربط العراق بين تركيا ودول الخليج، وهو الأقرب لآسيا الوسطى، ويجاوره كل من ايران وسوريا وهما من الدول المناوئة للولايات المتحدة التي يجب احتوائها، وهذا يعني أن بالسيطرة على العراق تكتمل السيطرة على (الشرق الأوسط) والحد من امتداد روسيا والصين في هذه المنطقة[٣].

وترجع أهمية (الشرق الأوسط) الذي يشكل نقطة تماس استراتيجي ومساحة للصراع والتنافس الدولي الكبير بين الدول لعدة أسباب أهمها[٤]:

١. يقع (الشرق الأوسط) ضمن مساحة جغرافية تتوسط الدائرة التي تضم القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأوربا، وتتضارب فيه المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية وما يتفرع من ذلك من تناقضات على مختلف الأصعدة.
٢. يشرف (الشرق الأوسط) على منافذ بحرية حيوية ومن بينها: البحر الأسود، بحر قزوين، البحر المتوسط، والبحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي. كما يضم (الشرق الأوسط) العديد من الأنهر العذبة والتي في أغلبها صالحة للملاحة النهرية وهي: النيل، دجلة، الفرات، ونهر الأردن فضلاً عن بعض الأنهار الصغيرة.
٣. تضم منطقة (الشرق الأوسط) بعض المضائق والمداخل ومنها: قناة السويس،

(١) كاظم هاشم نعمة، نظرية الهيمنة الامريكية على اليابسة: من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص١٦٥.

(٢) عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، ستار الجابري واخرون (محررون)، الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٥١.

(٣) مصطفى محمد جاسم العبيدي، الامبراطورية الناعمة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه (الشرق الأوسط)، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠٠.

(٤) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية كقوة عظمى: جيوبولتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في (الشرق الأوسط)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٩، ص ص٨٩-٩٠.

باب المندب، مضيق هرمز، ومضيق البوسفور والدردنيل والتي يمكن عن طريقه التحكم في امدادات الطاقة.

٤. صلاحية (الشرق الأوسط) لنشر القواعد العسكرية الاستراتيجية، إذ يتيح اتساع هذه المنطقة وكبر حجمها وعمقها بنشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب، علاوة على ما تمتلكه من المقدرة على امتصاص الضربات العسكرية وحتى تلك غير التقليدية.

٥. يتواجد في (الشرق الأوسط) أكثر من منطقة مميزة وأهمها الخليج العربي النفطي ودول شرق المتوسط، حيث تختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوبولتيكية.

وأما أفغانستان فكان لموقعها الجغرافي أهمية كبيرة لمصالح الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والتي تتركز فيها دول إسلامية وتحديداً تلك المطلة على بحر قزوين والذي يرقد فيه ما يقارب ١٢ تريليون دولار من موارد النفط والغاز والتي لا يمكن نقلها إلا من ثلاثة طرق: باتجاه الشرق وصولاً للصين، أو باتجاه الغرب من ايران وروسيا وتركيا إلى أوربا، أو باتجاه الجنوب عبر أفغانستان وباكستان، الأمر الذي يضفي لأفغانستان أهمية استراتيجية لا يستهان بها[١]، إذ من طريقها تستطيع الولايات المتحدة التحكم في شرايين حركة الطاقة المتجهة نحو كل من الصين وباكستان والهند واليابان وباقي الأسواق الآسيوية والتي تمثل أهم الأسواق المستقبلية في استهلاك الطاقة لتوفير متطلبات التقدم الصناعي لديها، وسد احتياجات المستهلكين المحلية بها، ومن طريقها يمكن محاصرة ايران والاقتراب من القوى النووية في جنوب آسيا وهي الهند وباكستان ومنع هيمنة أي قوى على الإقليم، والسيطرة على المجال الحيوي لكل من الصين وروسيا في آسيا الوسطى[٢]. وبهذا فإن الشرط الجيوبولتيكي والجيواستراتيجي والجيواقتصادي قد تحقق في آسيا الوسطى بما لا يتحقق في أي إقليم آخر، فمن الناحية الجيوبلتيكية، فهي في قلب العالم في جزيرة العالم، ومن الناحية الجيواستراتيجية فإنها تتوسط بين قوتين بريتين روسيا، التي تعمل على استعادة أمجادها وقدراتها، والصين

(١) صايل السرحان وعلي الشرعة، الاهداف الاستراتيجية الامريكية في افغانستان والعراق قبل احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما بعدها، مجلة دراسات وابحاث، المجلد٩، العدد٢٧، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،٢٠١٧، ص٢١.

(٢) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣١.

القوى البازغة، وأما من الناحية الجيواقتصاية فهي خزين كبير للطاقة[١].

وعليه يمكن القول إن الصراع موجه بالأساس ضد كل القوى الرامية للسيطرة لمنع تمددها وتحجيمها واحتوائها وبالأخص الصين وروسيا، بعد ضمان بناء شرق أوسط وأنظمة موالية للمصالح الأمريكية، فعملت الولايات المتحدة على توسيع ساحة الصراع على جبهات عدة تشمل بعض مناطق اوراسيا ومنها شرق آسيا و(الشرق الأوسط) وهذا في إطار ممارسة عملية الضبط الاستراتيجي للبيئة العالمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية[٢].

(١) كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الامن والمثلث الاستراتيجي الامريكي (الاسرائيلي) الايراني، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص١٧٩.

(٢) ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الاقليمية الى الدولية: العالم بين حالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٧.

المطلب الثاني: أحداث ١١ أيلول وأثرها في الصراع الدولي

أولاً: الحادي عشر من أيلول وجيل جديد من الصراعات:

أفرزت أحداث الحادي عشر من أيلول وما بعدها ساحة جديدة للصراع العالمي، وهو صراع الهيمنة على الفضاء الالكتروني أو السيبراني، بعد استخدام تنظيم القاعدة له كساحة قتال ضد الولايات المتحدة والترويج للفكر المتطرف، وشهد عام٢٠٠١ وحده أكثر من ١٣ ألف هجوم على الخدمات الموزعة على أكثر من ٥٠٠٠ موقع الكتروني لأكثر من ٢٠٠٠ منظمة أمريكية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع[١]، ليبدأ من بعدها جيل جديد من الصراعات وهو الجيل الخامس والذي برز بوضوح كمجال جديد للصراع في العمليات العدائية بين استونيا وروسيا، وفي الحرب بين روسيا وجورجيا عام ٢٠٠٨، ومن بعدها جاء الهجوم السيبراني بفيروس (stuxnet) و(flame) ليمثل نقلة مهمة بالتطور في مجال الأسلحة الالكترونية، فقد حول الأول الأجهزة الايرانية إلى آلات تصوير وتسجيل وأوقف العمل في مرفأ (خرج) النفطي، وأما الثاني فقد أوقف عمل المئات من أجهزة الطرد المركزي في معامل تخصيب اليورانيوم، وفي حينها توجهت أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني واللتين لم تنفيا التهمة[٢].

وإلى غير ذلك الكثير من الأمثلة ومما تجدر الإشارة اليه بأن العوامل التي ساعدت على انتشار هذا النوع من الصراعات والتهديدات الالكترونية هو تزايد ارتباط العالم بالفضاء الالكتروني في ظل التراجع النسبي لدور الدولة في عصر العولمة في مجال التصدي لتأثيرات البيئة الخارجية، بالتزامن مع بروز فواعل من غير الدول، كالشركات متعددة الجنسية وأهمها تلك التي تعمل في مجال التكنولوجيا كفاعل مؤثر في الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن قلة تكلفة هذا النوع من الصراعات مع امكانية شن الهجوم في أي وقت، فهي تتخطى عامل الزمان والمكان، فضلاً عن صعوبة التعرف على مصدره وسهولة نفي الجهة المنفذة له وأخيراً فإن الفضاء الالكتروني أصبح أحد أهم عوامل قياس قوة الدول، لذا ظهر ما يسمى بالاستراتيجية السيبرانية للدول[٣].

وعادة يأخذ الصراع السيبراني أشكالاً عدة بحسب الأهداف التي يرمي اليها وهي[٤]:

---

(١) سعد عبيد السعيدي واحمد عدنان الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٢) نقلا عن: عقيل مصطفى مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٣) علي زياد العلي، الصراع والامن الجيو سيبراني في السياسة الدولية "دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي"، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٨-٧٩.

(٤) عادل عبد الصادق، انماط الحروب السيبرانية وتداعياتها على الامن العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٨، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٧، ص٣٤.

١. **صراع سيبراني ذو طبيعة سياسية:** إذ تحركه دوافع سياسية، وقد يأخذ شكلاً عسكرياً يتم فيه استخدام قدرات دفاعية وهجومية عن طريق الفضاء الألكتروني لإفساد النظم المعلوماتية والبنية التحتية. ويتضمن هذا النوع توظيف أسلحة إلكترونية من جماعة فاعلين داخل المجتمع المعلوماتي، أو عن طريق التعاون مع قوى أخرى لتحقيق أهداف سياسية.

٢. **صراع سيبراني ذو أبعاد نفسية وإعلامية (ذو طبيعة ناعمة)**، ويرمي للحصول على المعلومات بهدف التأثير في الأفكار والمشاعر ومن ثم شن حرب نفسية وإعلامية مما يوثر في طبيعة العلاقات الدولية، ويتم ذلك عن طريق تسريب المعلومات واستعمالها عبر منصات إعلامية، كالدور الذي لعبه موقع ويكيليكس في الدبلوماسية الدولية.

٣. **صراع سيبراني تكنولوجي**، والذي يأخذ نمط المنافسة للاستحواذ على الأسرار الاقتصادية والعلمية ويمتد إلى محاولة السيطرة على الانترنت، وعناوين المواقع، والتحكم بالمعلومات والعمل على اختراق الأمن القومي للدول، كهجمات قراصنة الكومبيوتر، وتدمير المواقع والتجسس، الأمر الذي قد يكون له أثر مدمر في الاقتصاد والبنية التحتية.

٤. **صراع سيبراني معلوماتي استخباري**، إذ يعد الفضاء الالكتروني بيئة مناسبة للصراعات المعلوماتية، فمع صعوبة الفصل بين أنشطة الاستخبارات، وجمع المعلومات، وحروب الفضاء الالكتروني، أو التمييز بين الاستعمال السياسي والإجرامي، أسهم الفضاء الالكتروني في دعم القدرة الأمنية سواء للدول أو الفواعل من غير الدول، على تشكيل شبكة عالمية من العملاء بدون تورط مباشر، وقد مثل ذلك عنصراً جذاباً لاستعمال الأسلحة الالكترونية وتوظيفها لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية.

وبناءً على ذلك أدركت القوى المؤثرة في الشؤون العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة أن التفوق في الفضاء السيبراني أمر مهم لحماية وتعزيز المصالح القومية والحفاظ على ميزان القوة، فتمت صياغة استراتيجية شاملة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ والتي عرفت باسم «الاستراتيجية الوطنية لحماية الفضاء السيبراني» وانطلقت من قناعة أن الولايات المتحدة هي التي أنشأت شبكة الانترنت، وعليها الحفاظ على دورها المهيمن في تحديد الفضاء السيبراني وحمايته وتشكيله[١].

(١) عمرو عبد العاطي، استراتيجية امريكية هجومية ضد التهديدات السيبرانية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.ecsstudies.com/٢٠٧٧/ نشر بتاريخ ٤-١٠-٢٠١٨.

ولعل استعمال الولايات المتحدة للتكنولوجيا السيبرانية لتعزيز ما تراه مناسباً في مجال حقوق وحرية الانسان وتبني إجراءات فعالة لتعزيز قيم الليبرالية الديمقراطية في الفضاء السيبراني هو خير شاهد على دور امكانياتها في هذا المجال، فضلاً عن الوصول التجاري الأمريكي إلى نظام الانترنت والذي يعد مصدراً استراتيجياً هائلاً للحفاظ على تكافؤ الفرص في التجارة الالكترونية والتي أصبحت ميداناً جديداً للصراع[١].

ثانياً: الحادي عشر من أيلول وإعادة تعريف الصراع الدولي:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي برزت الحاجة الأمريكية لإيجاد عدو خارجي ، فوجود أو صناعة العدو في الاستراتيجية الأمريكية هو حالة طبيعية لتبرير الدور التوسعي الأمريكي في الشؤون الخارجية، وقد وجدت الولايات المتحدة ضالتها بعد أحداث ١١ أيلول، إذ عدت الإسلام الجهادي والجماعات الإرهابية المتطرفة والدول الداعمة لها العدو الأول لأمريكا في القرن الحادي والعشرين[٢].

وقد أعادت فكرة صناعة عدو ايديولوجي ظهور مفهوم الحروب الثقافية، وإعادة طرح نظرية صدام الحضارات لساموبل هنتنغتون كأهم مجهود استراتيجي للتنظير للعولمة والنظام العالمي الجديد القائم على سيطرة الولايات المتحدة على حركة التفاعلات الدولية كافة ضمن إطار النظام الدولي[٣]، حيث يؤكد هنتنغتون أن الصراع القادم هو صراع عميق بين الإسلام والمسيحية، إذ ينظر كلاهما إلى العالم بنظرة ثنائية: نحن وهم، خاصة وبعد انهيار الشيوعية العدو المشترك للغرب والإسلام فأصبح كلاً منهما يمثل الخطر المتوقع على الآخر[٤].

وعليه، استوجب على الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا التحدي بأن تعتمد بالدرجة الأساس على العمليات العسكرية القائمة في أفغانستان والعراق، وتغيير الأنظمة وسحب الإسلام إلى تيار العصرنة وتأسيس الدولة العلمانية[٥].

---

(١) علي زياد العلي، الصراع والامن الجيو سيبراني في السياسة الدولية "دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي"، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٥-١٧٦.

(٢) كرار انور البديري، دروب القوى العظمى: الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الامريكية، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨، ص١٢٣.

(٣) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٩-١٢٠.

(٤) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط٢، عمان، ١٩٩٩، ص ص٣٣٨-٣٤٠.

(٥) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي-الاستراتيجي الامريكي ما بعد الحادي عشر من ايلول/أيلول ٢٠٠١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٧.

وقد تجلى ذلك بعد أحداث أيلول حينما أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش تسمية الحرب على الإرهاب بالحملة الصليبية، وفي استراتيجيته للأمن القومي للعام ٢٠٠٢، قدم نهجاً جديداً يقسم العالم من خلاله على محورين: الخير (الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها) والشر (بقية العالم)[١]، كبداية وذريعة لتنفيذ المخطط الصهيوني العائد إلى ثمانينيات القرن الماضي، والذي يرمي إلى تفتيت (الشرق الأوسط) وتقسيمه على أسس دينية ومذهبية واثنية، ويسمح لكل فئة المشاركة في الحياة السياسية تأكيداً لمرجعيتها وفئويتها من جهة ولتبعيتها للمرجعية الأمريكية الحاضنة لها من جهة أخرى، وهذا يعني انتهاء الدولة المركزية التقليدية لتحل محلها الدولة الفيدرالية، أي الاتحاد بين مجموعة الطوائف المختلفة والمذاهب تحت كيان فيدرالي[٢]. غير أننا لا نتفق إلى حد ما مع صواب جانب من فكرة هنتنغتون في هذا الإطار لا سيما في مجال انتهاء أو تراجع دور الدولة المركزية وتصاعد لدور الفدرلة في العالم فلا تزال الحاجة لوجود دولة قوية قادرة على فرض سلطتها على كامل إقليمها ضرورة للاستقرار السياسي والاجتماعي لا سيما في بلدان التحول والعدالة الانتقالية والبلدان التي تعاني من تنوع وانقسامات اثنية ومجتمعية وقد باتت هذه القناعة مترسخة حتى لدى النخب السياسية والأكاديمية وصناع القرار والقوى الدينية التي أصبحت أكثر استعداداً للدفاع عن مركزية الدولة.

وفي هذا السياق يؤكد بريجنسكي في كتابه (بين جيلين) على ضرورة بقاء الوطن العربي مجزءاً، وأنه سيكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات دينية وعرقية مختلفة على أساس مبدأ دولة الأمة، لتتحول إلى كانتونات عرقية وطائفية يجمعها إطار إقليمي فيدرالي مما سيسمح للكيان الصهيوني بأن تعيش في المنطقة بعد أن تلغى فكرة القومية[٣].

وكنتيجة لضعف الدولة القومية والصراع الديني والمذهبي داخل كل دين على حدة وبين الأديان مع بعضها حسب رأي هنتنغتون، سيفضي ذلك لحالة من النفور ويمهد لقبول المشترك الديني الإبراهيمي القائم على التسامح-ظاهرياً- والذي تروج له الدبلوماسية الروحية (التي تجمع بين رجال الدين والدبلوماسيين والساسة) والذي يأخذ القيم المشتركة من الأديان الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية، ليتم دمجها في دين إبراهيمي واحد

(١) كرار انور البديري، براديغما للفهم النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص١٠٤.

(٢) مصطفى محمد جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٣) نقلا عن: زياد عبد الرحمن علي الكوراني، رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص٢١.

«الدين العالمي الواحد» في ظل دولة فيدرالية «الولايات المتحدة الإبراهيمية بقيادة الكيان الصهيوني» كطرح لحل الصراعات الدينية كما يزعم، أي إعادة تعريف أسباب الصراع على أنها دينية وليست بنيوية أو هيكلية وعليه سيكون التركيز على دور الدين كبديل لحل الصراعات[١].

ولعل من أهم المحاولات لتنفيذ فكرة الاتحاد الفيدرالي على أرض الواقع، هي فكرة تأسيس الناتو العربي التي لم يكتب لها الاستمرارية ومازالت في طور الفكرة في ظل غياب وفاق عربي، إذ يربط الكثيرون بين الناتو العربي والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتعتقد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب إن من شأن الناتو العربي أن يقرب بين الكيان الصهيوني ودول الخليج، وفي خطة ترامب للسلام أو ما يسمى بصفقة القرن نجد أنه لا يمكن عزل مشروع صفقة القرن عن موضوعين لهما علاقة أساسية بالصفقة وهما تشكيل تحالف خليجي عربي «الناتو العربي»، وإنهاء الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، حيث عد التطبيع مع الكيان الصهيوني أحد الأعمدة الهامة التي تضمنتها خطة ترامب للسلام[٢].

وفي السياق نفسه أكد جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق ترامب ومبعوثه في (الشرق الأوسط)، بأن خطة ترامب للسلام لا تقتصر على سكان الكيان الصهيوني والفلسطينيين فقط، بل ستشمل كل المنطقة العربية وستركز على ترسيم الحدود بالقضاء على هذه الحدود وإحلال السلام من خلال الاندماج الاقتصادي وزيادة الاستثمار[٣].

ولعل ما يؤكد ذلك هو اتخاذ دولة الإمارات الخطوة الأولى لتصبح جزءاً من هذا المشروع بعد تطبيعها مع الكيان الصهيوني والذي أطلق عليه ترامب باتفاق ابراهام أي الاتفاق الإبراهيمي[٤]. ومن ثم تلتها البحرين، كذلك ما نلاحظه من انتشار للأفكار

---

(١) هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية: مسار جديد ومخاطر كامنة وسياسات بديلة لصانع القرار، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد٢٦، العدد١١٦، الاسكندرية، ٢٠١٩، ص ص٥٥-٥٦.

(٢) كامل اسماعيل محمود وحقي شفيق صالح، الناتو العربي: صراع الاستراتيجيات في (الشرق الأوسط): الحقيقة والوهم، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص٣٤٨.

(٣) لقاء جاريد كوشنر مع سكاي نيوز العربية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الاتي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1230713-لقاء-جاريد-كوشنر-سكاي-نيوز-عربية-النص-كاملا نشر بتاريخ ٢٥-٢-٢٠١٩.

(٤) اليف صباغ، ابعد من اتفاقيات التطبيع.. مشروع الولايات الابراهيمية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الاتي: https://www.almayadeen.net/analysis/1425818/أبعد-من-اتفاقيات-التطبيع---مشروع--الولايات-المتحدة-الإبراهيم نشر بتاريخ ٢٥-٩-٢٠٢٠.

التي تعزز من الانتماء للإنسانية والأخوة الإنسانية وليس لدين معين، وإنشاء بيت العائلة الإبراهيمية في الإمارات والذي من المقرر أن يفتتح في العام ٢٠٢٢، والصلاة من أجل الإنسانية للدعاء برفع وباء كورونا بمشاركة بابا الفاتيكان وشيخ الأزهر بمبادرة من اللجنة العليا للأخوة الانسانية في الإمارات، وأخيراً زيارة بابا الفاتيكان للعراق وتأكيده على مكانة نبي الله إبراهيم للأديان الثلاث، ومما تقدم نجد أن المشاريع والسياسات كمشروع القرن الأمريكي و(الشرق الأوسط الكبير) والفوضى الخلاقة إلى صفقة القرن ثم الاتحاد الإبراهيمي ما هي إلا مسميات مختلفة لهدف واحد وهو الهيمنة والنفوذ، وإن كان يبدو بعضها غير مألوف إلا أنها تبقى مشاهد احتمالية مطروحة وبدأت تطبق على أرض الواقع خطوة خطوة في بناء تراكمي على المدى البعيد.

اذاً تحول مفهوم الصراع الدولي من القمة إلى القاعدة، أي إلى المناطق الفرعية التي تشهدها صراعات عنيفة ومتصاعدة، حيث مسببات الصراع عند القاعدة كثيرة: سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية، ولكنها يجب أن تؤطر بإطار جديد وتوجه نحو عدو يتم صنعه، لكي تبقى القيم والذات الغربية هي محور العالم[١]، فيصبح الصراع بين الأيديولوجيات جزءاً من مشروع أوسع للهيمنة الاستراتيجية[٢].

وتأسيساً على ما تم ذكره يمكن القول إنَ **سمات الصراع الدولي الراهن** تتمثل بما يلي:

١. يتسم بالتعددية، سواء من حيث الأطراف أو المصادر، أو ساحات الصراع، وإن كان (الشرق الأوسط) يمثل أهم ساحة للتنافس والصراع العالمي.
٢. يوظف كل الإمكانات والموارد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، مع تصاعد وتيرة الصراع المسلح والعنف والأزمات بين الحين والآخر.
٣. تطور ميادين الصراع تبعاً للتطور التكنولوجي والثورة العلمية والعولمة، فظهر الصراع على الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني والذكاء الصناعي.
٤. ظهور فواعل وأطراف جديدة مؤثرة في الصراع وعلى رأسها الإرهاب.
٥. يرمي للسيطرة والنفوذ مع زيادة توظيف الايديولوجيا في الصراع لخدمة النفوذ "صراع جيو أيديولوجي".

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٣.

٦. التغيير في هرم السلطة الدولي من خلال ظهور وأفول بعض القوى، كنتيجة لطبيعة النظام التي تتسم بالديناميكية والحركية والتي يعد الصراع أحد أهم العوامل لهذه الديناميكية فضلاً عن دورة القوة التي ذكرناها آنفا.

٧. الفوضوية والعشوائية، كنتيجة للفترة الانتقالية التي يشهدها النظام الدولي المتسمة بالضبابية.

٨. المشاركة في إدارة الصراع من قبل القوة العظمى والقوى الكبرى في النظام، حيث أدركت الولايات المتحدة إنه ليس بإمكانها الغاء الآخر أو تحطيم ارادته، وبدلاً من ذلك سعت لتطويع الإرادة وفق الحدود المسموح بها.

المطلب الثالث: مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية

بداية تختلف الأهداف عن المصالح في أن الأهداف هي ما تسعى الدولة إلى تحقيقه من أجل الوصول إلى غاية معينة (مصلحة)، في حين المصلحة هي صورة مستقبلية لواقع مرجو، وبالتالي فإن الأهداف هي العمل والفعل الذي يمكن قياسه والرامي لتحقيق هذا الواقع[١].

جدول رقم (٢) يوضح الفرق بين الأهداف والمصالح

الأهداف	المصالح
محددة	عامة
بنود فعل وعمل	غايات نهائية
الفعل في الجملة	الفاعل في الجملة
تخدم المصالح وتبررها المصالح	تستمد شرعيتها من خدمة المجتمع
القوة لها أهمية في تحقيقها	لا علاقة لها بالقوة (لأنها تطلعات ربما تكون مؤجلة
ما هو ممكن فعله	ما سوف يكون (لائحة امنيات)
التكلفة حيوية	لا علاقة لها بالتكلفة

المصدر: تيري ل ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥١٢.

وبشكل عام، تتسم المصالح والأهداف الأمريكية بالثبات النسبي مع التبدل في الأولويات، بحسب الفرص والتهديدات والتوازن فيما بينهما، وبما ينسجم مع معطيات ومتغيرات البيئة الخارجية والمتغيرات المحيطة بالقرار السياسي[٢].

أما بالنسبة للمصالح الأمريكية فقد حددت لجنة المصالح الوطنية الأمريكية

(١) كرار انور البديري، براديغما للفهم النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

(٢) علي فارس حميد الشمري، استراتيجية الامن القومي الامريكي تجاه (الشرق الأوسط) بعد ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

المصالح الحيوية للولايات المتحدة والتي عدتها شروطاً ضرورية ومهمة للغاية للحفاظ على الأمن والرفاهية الأمريكية وحفظ وجود الأمريكيين في دولة حرة وآمنة، وهذه المصالح هي[١]:

١. منع وردع وتقليل خطر الهجمات النووية والبيولوجية والكيميائية على الولايات المتحدة.
٢. منع ظهور هيمنة قوة معادية في اوروبا وآسيا.
٣. منع ظهور قوى كبرى معادية على حدود الولايات المتحدة أو البحار المحيطة بها.
٤. الحفاظ على الأنظمة العالمية الرئيسة (التجارة وإمدادات الطاقة والاسواق المالية والبيئة).
٥. الحفاظ على حلفاء الولايات المتحدة وضمان بقائهم وعلى رأسهم الكيان الصهيوني.

وتأتي سلامة وحماية أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها على رأس الأهداف السياسية[٢]، وإقامة النظام الدولي بقيادتها بالشكل الذي يلبي جميع مصالحها ويضمن عدم هيمنة دول أخرى على أجزاء مهمة من هذا النظام، وتعزيز التحالفات الأمنية والعسكرية والسياسية ومشاركتها في أعباء الهيمنة، لتوزيع التكاليف المترتبة عليها على الأطراف كافة من جهة، ولزيادة مشروعية أي إجراء أو سياسة تتخذها الولايات المتحدة سواء أمام الرأي العام المحلي أو العالمي من جهة أخرى[٣].

وأما الأهداف الاقتصادية فتتمثل بدعم السياسات الاقتصادية الدولية كافة التي تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكي وتوسع أطر التجارة والسوق الحرة، وتأمين مصادر الطاقة الدائمة لها ولحلفائها من خلال تأمين ممرات آمنة لمرور الناقلات العملاقة أو محاولة تامين إمدادات الطاقة إلى العالم الغربي[٤].

ويعتمد مفهوم أمن الطاقة الأمريكي على خفض اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج من خلال الترويج لأنواع وقود منتجة محلياً

(1) Americas National Interests, The Commission on Americas National Interests, Washington,1969, p 5..

(2) Eugene Gholz and Others, Come Home, America: The Strategy Of Restraint in the Face of Temptation, New york, The MIT Press, 1979, p35.

(٣) سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٢٢.

(٤) زياد عبد الرحمن علي الكوراني، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

كالإيثانول، وترى الولايات المتحدة أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة من أهم مقومات الأمن القومي الأمريكي[١].

وفي هذا السياق تعمل الولايات المتحدة من جانبين الأول داخلي والثاني خارجي، فداخلياً تعتمد على بناء مخزون استراتيجي من النفط عبر التوسع في انتاج النفط الصخري، والاستثمار في الطاقة النظيفة في ظل التهديدات التي تواجهها مصادر الطاقة التقليدية الناضبة كالنفط والغاز الطبيعي، واستعمال الطاقة بشكل فعال وترشيد الاستهلاك، والتنقيب عن النفط محلياً. أما خارجياً فهي تبحث دائماً عن مصادر جديدة للطاقة في الخارج مع تنويع هذه المصادر وامداداتها، وتقليل الاعتماد على النفط الخارجي وزيادة الاعتماد على مصادر محلية[٢].

وأما على صعيد الأهداف العسكرية والأمنية، فتتمثل بالمحافظة على القوة العسكرية الأمريكية بأن تكون قوة أكيدة ومضمونة، وزيادة قوتها بإدخال التطورات التقنية والتكنولوجية وتطوير الكفاءة القتالية للأسلحة وخاصة الجو فضائية وضبط أدائها العملياتي وكذلك تطوير كفاءة أجهزة القيادة والاستخبارات بهدف وضع كافة السياسات والخطط المناسبة[٣]. فضلاً عن تفعيل دور الناتو وتوسيع عضويته ومهامه إذ من خلاله تعبر الولايات المتحدة عن نفسها ودورها في العالم وليس في أوربا فقط[٤].

وكذلك السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والسعي الدؤوب بطرائق شتى منها: السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية دون حصول أي دولة عليها وفرض القيود على استعمالها[٥].

وأما الأهداف الأيديولوجية والثقافية فتتجلى بنشر القيم الأمريكية الغربية والأنموذج الأمريكي الليبرالي من ديمقراطية وحقوق انسان والتي تشكل جزءاً أساسياً في توسيع نفوذها ومصداقيتها، الأمر الذي أخذ بعداً واضحاً بطرحها مشروع (الشرق الأوسط الكبير) ودعم التغيير الديمقراطي للأنظمة الاستبدادية في العالم[٦].

---

(١) عمرو عبد العاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٥٤.

(٢) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص ص٩١-١٠٠.

(٣) سوسن العساف، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(٤) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٥) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٣٢.

(٦) احمد عبد الامير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

المبحث الثالث: آليات إدارة الصراع الدولي

تشترك مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع الدولي من مجموعة من الآليات المختلفة والتي تتراوح ما بين الترغيب والترهيب، أو المزج بينهما، بحكم أنها دولة ذات قوة متعددة الأبعاد والجوانب، وتنقسم الآليات على:

المطلب الأول: الآلية السياسية

تعتمد الولايات المتحدة في إدارة صراعها مع الدول الأخرى على العديد من وسائل الدعم السياسي التي تمتلكها فعلياً أو تمتلك السيطرة عليها، سواء من سلطات الرئيس المخولة له وبدعم من الكونغرس، أو عن طريق سياسة التحالفات، أو الدبلوماسية، أو عبر نفوذها في المنظمات الدولية.

وقد برز دور الرئيس بشكل كبير بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ عندما سعت إدارة بوش بتفعيل قرار الحرب على الإرهاب والحصول على موافقة الكونغرس ليخولها استعمال القوة العسكرية في ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس، وتمت المصادقة على هذا القرار والذي خول للرئيس سلطة توجيه ضربات استباقية، واستندت أفكاره على توجهات المحافظين الجدد والذين تنامى دورهم بشكل ملحوظ بعد ٢٠٠١، إذ ساهموا بصدور قرار الحرب على الإرهاب في ١٢-٩-٢٠٠١ أي بعد يوم واحد من الأحداث والتي اعتمدها بوش في سياسته الخارجية[١]. وقد حولت هذه الأحداث الرئيس الأمريكي إلى قيصر أمريكا، خاصة عندما أصدر الكونغرس القرار عام ٢٠٠٢ (وثيقة الأمن القومي) والذي سمح للرئيس الشروع في عمل عسكري ضد العراق سواء بتفويض من الأمم المتحدة أو بدونه وبدون الحاجة للحصول على الموافقة التالية من الكونغرس[٢].

وزاد اعتماد الرئيس على الأبحاث والدراسات التي تعدها مراكز التفكير ومنها مشروع القرن الأميركي الجديد والذي شغل دوراً مهماً في رسم سياسة بوش الخارجية، وتأسس هذا المشروع عام ١٩٩٧ وكان من ضمن مخططات المشروع ضرب العراق وتغيير نظام الحكم، فعندما تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة من الاحتواء إلى الضربات

(١) صباح عبد الرزاق كبة، المحافظون الجدد والدعوة لهيمنة القوة العسكرية الامريكية عالميا، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٩، ص٢٨.

(٢) عبد الامير عبد الحسن ابراهيم، تحول القوة في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في الانتقال بين القوة الصلبة والناعمة نحو بناء استراتيجية للقوة الذكية، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩، ص ص٣٤٥-٣٥٧.

الوقائية، كانت بمثابة إعلان عن تنفيذ مبادئ المحافظين الجدد الذين أسسوا المشروع[١]. والذين تستند سياستهم التوسعية والهيمنة على العالم من فكرة القدر المبين والتكليف الالهي للولايات المتحدة بنشر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أجل تحقيق هذه السياسة يجب أن تبقى الولايات المتحدة هي الأقوى عسكرياً وأن تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها ومحاربة أي نظام يعارض السياسة الأمريكية، فضلاً عن الايمان النابع من أن المقياس الحقيقي للشخصية السياسية يكمن في استعداد الخيرين لمواجهة الأشرار[٢].

ولا نغفل دور أعضاء اللوبي الصهيوني سواء كانوا من المحافظين الجدد أم لا، إذ شكل ضغط اللوبي عنصراً أساسياً وراء قرار إدارة بوش بالحرب، من خلال الدفع بمجموعة من السياسات وفي سياق محدد وبضمنها تأييدهم للمحافظين الجدد، وتصويت المجلس اليهودي للشؤون العامة ومؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الكبرى لصالح استعمال القوة في العراق، وعندما واجهت إدارة بوش صعوبة في إقناع الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بتخصيص المزيد من الأموال للحرب، قام اللوبي بممارسة الضغط عليهم حتى تمت الموافقة على التمويل، وهكذا فقد رأى الكيان الصهيوني والمحافظون الجدد وإدارة بوش بأن الحرب على العراق هي بمثابة الخطوة الأولى لإعادة ترتيب (الشرق الأوسط)[٣].

وأما إدارة الصراع من خلال توظيف المنظمات والمؤسسات الدولية، فيمكن القول إنَ الولايات المتحدة قد هيمنت على القرار في المؤسسات الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ولمدة عقد كامل تقريباً، وسيطرت بشكل شبه تام على الأمم المتحدة بوصفها إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولها حق الفيتو، كما إنها تمارس الضغوط على الأعضاء غير الدائمين في المجلس ليصوتوا بما يناسب مصالحها، فضلاً عن القرارات التي يصدرها المجلس حيث لا يتم التصويت عليها إلا بعد موافقة الولايات المتحدة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تشكيل حكومة عالمية لها السلطة العليا فوق سيادة الدول القومية عن طريق الأمم المتحدة، وعملت على تسييس القوة العسكرية وتوظيف سيطرتها على مجلس الأمن لإضفاء صفة الشرعية الدولية على

(١) احمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص ص٢٥-٢٦.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في الافكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص١٩٢.

(٣) جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي (الاسرائيلي) والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة انطوان باسيل، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٣٣٩-٣٧٧.

حالات استعمال القوة التي ترى فيها من المصلحة استعمالها، ومن هنا فإن الأمم المتحدة أصبحت بوقت معين أمم أطلسية تقودها الولايات المتحدة وتوظفها كأداة لإدارة الصراع بينها وبين الرافضين لهيمنتها الأمر الذي أدى إلى شلل عمل المنظمة وعدم عمل نظامها وفق نصوص الميثاق[١].

وعقب أحداث أيلول ٢٠٠١ سعت الولايات المتحدة لدعم سياستها الخارجية بالشرعية الدولية و الحصول على تصويت بالإجماع من مجلس الأمن في ٢٨/أيلول/٢٠٠١ للقرار رقم (١٣٧٣) والذي تم الأخذ به بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق*، والذي بدوره أوجب على الدول الأعضاء كافة بتجريم النشاطات المالية واتخاذ إجراءات لمنع تحركات تنظيم القاعدة والإرهابيين وكذلك التشارك في المعلومات الاستخبارية، وكان للقرار هذا أثره الرمزي في تأمين الشرعية الدولية للحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب[٢].

ومن الصور الأخرى لتوظيف الأمم المتحدة، هو استعمال حقوق الإنسان والأقليات والحريات العامة وغيرها لدفع الأمم المتحدة إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى المستقلة تحت مسمى التدخل الانساني، كالتدخل في قانون تحرير العراق الذي أقره الكونغرس عام ١٩٩٦[٣]. فضلاً عن أن التدخل في ليبيا عام ٢٠١١ والإسهام في إسقاط نظام معمر القذافي بقيادة حلف شمال الأطلسي يندرج في هذا الإطار.

وأما عن توظيف الناتو، فقد دعت الولايات المتحدة بعد الأحداث الدول الأعضاء كافة في الناتو إلى تطبيق أحكام المادة الخامسة من معاهدة الحلف، والتي بموجبها يعد أي هجوم تتعرض له أحد الدول الأعضاء هو هجوم على الدول الأعضاء كافة، وبالتالي يكون على الدول اتخاذ التدابير والخطوات المناسبة بموجب الاجراءات الدستورية[٤].

وعملت الولايات المتحدة على توسيع هذا الحلف وجمع أكبر عدد من الدول في

(١) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥٣-٢٧١.

* اعطى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة سلطة اتخاذ التدابير اللازمة والتي قد تصل الى حد استعمال القوة العسكرية بهدف حفظ السلم والامن الدوليين او اعادتهما الى نصابهما. للمزيد ينظر: احمد مبخوتة ومحمد الصغير مسيكة، حفظ السلم والامن الدولي بين احكام ميثاق الامم المتحدة والممارسة العلنية لمجلس الامن، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ص٢٣-٣٢.

(٢) اسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة: رؤية اصلاحية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١١، ص١٢٢.

(٣) سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

(٤) اسامة مرتضى السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

إطاره لتثبيت الدور القيادي الأمريكي في العالم ولخلق توازن مع المركز الاوربي الجاري تشكيله مع توسيع أوربا، فمن خلال الناتو تستطيع الهيمنة على أوربا وحفظ التوازن الاستراتيجي مهما ازداد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد، وحيث أن الأعضاء الجدد في الناتو والمرشحين للدخول فيه من دول شرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي المستقلة قد أعلنوا موقفاً مؤازراً للتدخل الأمريكي في العراق[١]. فضلاً عن ذلك فإن الاستراتيجية الجديدة للحلف وضعت ضمن إطار محدد بصدام الحضارات والذي يستهدف محاصرة كل من روسيا والصين، ومحاصرة القوى الإسلامية في (الشرق الأوسط)، وهذا هو الهدف الأكبر من توسيع الحلف[٢].

وأما توظيف التحالفات السياسية فنجد أن الولايات المتحدة حرصت على ايجاد تحالفات (والتي تتحول أغلبها فيما بعد إلى تحالفات عسكرية)، وتقوم بتبادل وتوزيع الأدوار مع حلفائها لخدمة إدارة صراعها، ومن شروط قيام التحالف هو امتلاك دول التحالف القوة الكافية لتحقيق الهدف المرجو من هذا التحالف، فضلاً عن وجود مصلحة مشتركة فيما بين الدول المتحالفة حيث الحصول على المكاسب شرط أساس للتحالف[٣].

والجدير بالذكر أن بريطانيا هي أقدم حليف للولايات المتحدة، وقد أدت بعد ٢٠٠١ دور الحليف الأهم في الحرب على العراق، بدءاً من تسويغ المخططات وممارسة الضغط على أطراف دولية أخرى وصولاً إلى الحرب واستعمال القوة العسكرية[٤]. وبعد الدخول إلى (الشرق الأوسط) اعتمدت الولايات المتحدة في إدارة الصراع على سياسة الدعامات الخمسة وتفويض القوى الإقليمية بعض الأدوار بما يحقق الهدف النهائي للولايات المتحدة وهم: الكيان الصهيوني وايران والسعودية وتركيا ومصر[٥].

أما الآلية الدبلوماسية فهي الأداة الأولى في السياسة الخارجية ومن أهم وسائل إدارة الصراع السلمية، حيث يتولى وزير الخارجية الإشراف على تسيير العلاقات الخارجية التي يقررها رئيس الدولة وحماية مصالح بلاده السياسية والاقتصادية والثقافية وتوطيد

(١) يفجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ أيلول وغزو العراق، ترجمة عبدالله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤، ص١٨٣.

(٢) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤.

(٣) ينظر: كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية "الازمة السورية انموذجا"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٩.

(٤) سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(٥) ينظر: زياد عبد الرحمن علي الكوراني، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

العلاقات الودية مع الدول الأجنبية وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى وعقد المؤتمرات الدولية والإقليمية والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإجراء المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة وبعثات تقصي الحقائق وغير ذلك من الآليات السلمية إذ تؤدي الاستراتيجية الدبلوماسية دوراً مهماً في تجنب تصاعد أو منع الكثير من الصراعات أو الصدامات العسكرية[١].

وقد زاد الاعتماد على هذه الآلية في الولايات المتحدة بوصول أوباما إلى إدارة البيت الأبيض، بعد أن تراجعت في عهد الرئيس ووكر بوش نتيجة الإفراط في مضاعفة الجهد السائد للقوة العسكرية والتركيز على القوة الصلبة، فانتهجت سياسة اوباما نهجاً مغايراً مع ثبات الهدف ذاته، أي تغير الأسلوب في تحقيق الهدف والآلية المتخذة في تنفيذ السياسة الخارجية مع الإبقاء على أهداف السياسة الخارجية ذاتها[٢]، وهو ما أكدته هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عندما قالت بأن «الوسيلة الدبلوماسية تشكل العمود الفقري للسياسة الخارجية الأمريكية والتي منها يتجدد الدور القيادي لأمريكا وتظل أمريكا قوة ايجابية في العالم»[٣].

وتعد كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة لدى إدارة بوش أكثر من جمع بين النزوع القيمي والمسلك البراغماتي في السياسة الخارجية، فهي بالرغم من دعمها للتيار المحافظ بطروحاته السياسية إلا إنها تحافظ على ثوابت وآليات الدبلوماسية، أي المزج بين القوة والدبلوماسية والمقاربة الواقعية والمثالية لتحقيق الهدف المنشود من السياسة المقصودة[٤].

وعلى الجانب الآخر فهناك دبلوماسية المسار الثاني التي تقوم بها أطراف غير رسمية، والتي طورتها الدبلوماسية الروحية عن طريق مزج القوى غير الرسمية مع الساسة لرسم الخطط والسياسات، إذ يتم الجمع بين القادة الروحيين والساسة والدبلوماسيين داخل آلية المسار الثاني للبحث عن القضايا محل النزاع وترمي للوصول إلى حل الصراع من خلال تقارب الأديان الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) وتحويل المشترك بينهم إلى واقع سياسي على الأرض وعده مركزاً للحكم بالعالم، ومن هذه المؤسسات المركز

(١) عادل محمد القيار، الدبلوماسية (المفهوم)، دار الوسيم، دمشق، ٢٠٠٩، ص٣٦.
(٢) صدقة يحيى فاضل، القوة الناعمة، مجلة الشورى، العدد ١٠٧، الرياض، ٢٠٠٩، ص٤٠.
(٣) نقلا عن: مؤمن طارق صالح، القوة الناعمة والسياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس باراك اوباما، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص١٥٢.
(٤) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

العالمي للدبلوماسية الروحية، والمركز الدولي للدين والدبلوماسية، وجمعية التفكير العقائدي، ومعهد أبناء ابراهيم وغيرها الكثير[١]. وقد كان لجهود بعض هذه القوى ودبلوماسيتها الخاصة دور مهم في تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٢٠.

وفي عام ٢٠١٣، أنشأت الولايات المتحدة إدارة مختصة بالدبلوماسية الروحية في وزارة الخارجية، مكونة من ستة فرق أسستها كلنتون تحت عنوان «الحوار الاستراتيجي مع المجتمع المدني»، وتضم حوالي ١٠٠ شخص من رجال الدين من أصحاب الديانات الثلاث، ومسؤولين بوزارة الخارجية، وترمي إلى تكريس الشراكة مع المجتمعات الدينية العالمية والقادة الروحيين بشأن قضايا أساسية ومنها السلام في (الشرق الأوسط) والتحولات العربية والتغيرات المناخية وغيرها من القضايا، وفي آب ٢٠١٣، عندما كان جون كيري وزيراً للخارجية، تحدث عن الأرض المشتركة للديانات الإبراهيمية وأشاد بأهمية الدين العالمي لمواجهة المخاطر المحيطة بالولايات المتحدة وأوعز للدبلوماسيين بأن يشاركوا المنظمات الدينية والقادة الروحيين عملهم[٢]. وهكذا نجد أن المزج بين السياسة والدين وتوظيف الدين كأداة من أدوات إدارة الصراع بوصفه قوة ناعمة باتت سمة ثابتة من سمات الدبلوماسية الأمريكية كآلية لإدارة الصراع مع القوى الأخرى لا سيما القوى الصاعدة .

وعلى الجانب الآخر فهناك وسائل دبلوماسية إكراهية لإدارة الصراع، كالعقوبات الدبلوماسية ومحاكم جرائم الحرب أو العقوبات المعنوية[٣]، ومثال على ذلك اعتراف إدارة جو بايدن بالإبادة الجماعية للأرمن من قبل تركيا بعد اعتراف الكونغرس، الأمر الذي يوضح مدى السيطرة الأمريكية لرسم حدود الدور المسموح تأديته من القوى الكبرى في المنطقة.

---

(١) هبة جمال الدين، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٢) سيد جبيل، الدبلوماسية الروحية: بوابة تصفية الصراع مع الكيان الصهيوني، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الاتي: https://www.elwatannews.com/news/details/3159185 نشر بتاريخ ١٣-٣-٢٠١٨.

(٣) سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية

يعد الاقتصاد الأمريكي هو الأضخم في العالم، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الأمريكي ٢٢ تريليون دولار في العام ٢٠٢٠، أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ أكثر من ٥٥ ألف دولار أمريكي للعام نفسه[١]. لذا فإن للولايات المتحدة قوة اقتصادية هائلة، تعمل على توظفيها لإدارة الصراع الدولي من خلال العولمة الرأسمالية، حيث إطلاق قانون السوق الواحد الذي يزيد قوة الشركات الأمريكية وسيطرتها العالمية بعد فتح أسواق جديدة أمام هذه الشركات الاحتكارية وبالتالي تصدير الفائض الانتاجي لديها فضلاً عن تأمين الاستثمار المالي في قطاعات مربحة[٢].

إن الهدف النهائي للعولمة الاقتصادية هو إضعاف سلطة وحدود الدولة القومية الواحدة، لاسيما في المجال الاقتصادي، من خلال جعل العالم مفتوحاً على بعضه البعض عبر سوق واحدة تتحكم فيها دواليب العرض والطلب وتخضع لشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنها صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والذين يخضعون لسيطرة الولايات المتحدة، ويتم ذلك من التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة تمهيدية والتخلي عن الخصوصية والاستقلالية الوطنية وخصخصة الاقتصاد الوطني حتى الوصول به إلى مرحلة الاقتصاد الكوني المعولم[٣].

وتوظف الولايات المتحدة ثالوث الهيمنة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) لهذا الغرض، وفرض شروطها على الدول الأضعف واستغلال قضية الديون وممارسة الضغوط الاقتصادية عليها لتتولى بعد ذلك قوى جيو اقتصادية خارج الدولة فرض السياسات الاقتصادية الوطنية وتطويق هذه الدول النامية وابقائها مصدرة للمواد الأولية وأسواق لتصريف المنتجات[٤].

وتعد الشركات الكبرى المتعددة الجنسية خاصة شركات الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الفائقة والشركات النفطية عامل مهم في رسم النظام الاقتصادي العالمي وظهور العولمة، ورسم السياسة الخارجية الأمريكية والتأثير فيها، نظراً لأنها ضاعفت

---

(١) بيانات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locale=ar .

(٢) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، ط٢، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٤٨.

(٣) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣١٩-٣٢٠.

(٤) جمال السويدي، افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للمستقبل، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص٢٨٦.

ثروة الولايات المتحدة، فأصبح لها نفوذ كبير ومؤثر في مؤسسات صنع القرار، وبعد أن حازت على حماية ونفوذ سياسي، أصبح من السهل عليها ممارسة الضغط على وكالة الاستخبارات أو البنتاغون أو البيت الأبيض والكونغرس للتدخل لحماية مصالحها عندما تهدد من دول أخرى[١].

وقد زادت هيمنة اللوبي النفطي على القرار الأمريكي في إدارة جورج بوش، الذي جاء إلى الرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي يسيطر عليها المحافظون في الحزب الجمهوري، وحتى نائبه ديك تشيني يعد من أبرز الشخصيات التي جاءت من القطاع النفطي إذ كان رئيساً لشركة هاليبرتون للطاقة حتى عام ٢٠٠٠ وكانت الاستراتيجية الوطنية للطاقة التي قدمها للرئيس بوش عام ٢٠٠١ أحد ابداعاته التي ترمي إلى رسم السياسة النفطية الأمريكية للعقدين المقبلين، والتي تستند إلى مفهوم أمن الطاقة، لذا فإن اللوبي النفطي كان يمارس الضغط على الإدارة الأمريكية للتدخل الخارجي وايجاد الحروب لضمان أكبر قدر من التأمين النفطي وضمان الحفاظ على استثماراته وهو ما يصب في نهاية المطاف في مصالح شركات النفط الأمريكية[٢].

ومما تجدر الإشارة اليه إنه عندما أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأمريكية، أي في إدارة بوش، التقت مصالح شركات النفط الأمريكية ومستهلكي النفط الأمريكيين، فأصبح ضمان أمن الطاقة وخاصة في (الشرق الأوسط)، يعود بالفائدة على الشركات من جهة، لضمان احتياطات نفطية جديدة عالية الربح، وللمستهلكين من جهة أخرى، لضمان امدادات نفطية بأسعار مناسبة لهم، وهذان هما هدفا الرأسمالية النفطية[٣].

وفضلاً عما سبق فإن الولايات المتحدة تحرص على استمرار نفوذها الكبير في مناطق انتاج النفط لا سيما في منطقة الخليج ليس بالدرجة الأولى لحاجتها لهذا النفط (فقد تراجعت نسبة حاجتها للنفط الخليجي) بقدر حرصها على الحيلولة دون وقوع مناطق انتاج النفط تحت سيطرة أو نفوذ قوى أخرى منافسة أو معادية للولايات المتحدة بما يسمح لها تهديد المصالح الأمريكية من جهة والضغط على القوى الدولية المستهلكة، كما أن الولايات المتحدة تعمل على استمرار هيمنتها في مناطق انتاج النفط لا سيما في (الشرق

(١) احمد فايز الصالح، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

(٢) شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩،ص ص١٠٢ -١٠٣.

(٣) محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٠، ص١٩٧.

الأوسط) من أجل ديمومة المساومة مع القوى الصاعدة والمنافسة وفي مقدمتها الصين والهند [١].

ومن الصور الأخرى لتوظيف الاقتصاد في الصراع الدولي هو استعماله باتجاه ايجابي (معونات ومساعدات) أو سلبي (عقوبات)، ويمتد الاتجاه الايجابي ليشمل مبدأ منح الدولة الأعلى أفضلية بالرعاية، والذي يسمح لهذه الدولة الاستفادة من التعريفة الجمركية الأضعف لتطبيقها على صادرات الدولة الأكثر رعاية، وفي المحصلة ستشكل هذه المعونات ورقة ضغط على الدول الضعيفة ويدفعها لتبني سلوك وسياسة تنسجم مع أهداف الولايات المتحدة، أما العقوبات فتشمل العقوبات المالية ومنها تخفيض أو تجميد أو إلغاء المساعدات والمنح التنموية، وتجميد أو تخفيض التسهيلات المالية والقروض ومصادرة الودائع المصرفية والأرصدة، وهناك العقوبات التجارية والتكنولوجية ومنها فرض حصص كمية على الصادرات والواردات من وإلى الدولة المقصودة، وفرض حظر تجاري وتراخيص الزامية إلى ومن الدولة نفسها[٢].

وفي هذا السياق تعد الكيان الصهيوني الدولة الأكثر نصيباً في الحصول على المساعدات والمعونات الأمريكية، بتأثير من اللوبي الصهيوني وفي المجالات كافة الاقتصادية والعسكرية واللوجستية بحكم أن الكيان الصهيوني أداة مهمة للولايات المتحدة لتنفيذ مشروع (الشرق الأوسط) الكبير في المنطقة[٣].

كما توظف الولايات المتحدة باستمرار أسواقها العملاقة سواء في مجال النفط أو التكنولوجيا أو التجارة أو الاستثمار وغيرها في مجال الضغط على الدول الأخرى لا سيما الدول الصاعدة ومساومتها في ملفات أخرى، فالسوق الأمريكي العملاق يمثل بالنسبة للقوى الاقتصادية الصاعدة ومن بينها الصين فرصة لا يمكن الاستغناء عنها لديمومة النمو الاقتصادي عبر التجارة الخارجية أو الاستثمار .

وأما الاتجاه السلبي فتمثل العقوبات الأمريكية على ايران بسبب تطويرها للأسلحة النووية سياسة العصا الأمريكية لإدارة الصراع الدولي، ففي العام ٢٠٠٥ صدر القانون الرئاسي ٣٣٨٢ والذي يرمي إلى تجميد أرصدة الدول التي تنتشر فيها نشاطات أسلحة

(١) محمد خيتاوي، المصدر السابق، ص٤٥٢.

(٢) نجلاء مرعي، العلاقات الامريكية السودانية النفط والتكالب الامريكي على السودان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص٣٣-٣٤.

(٣) رايق سليم بريزات، مشروع (الشرق الأوسط) الكبير والسياسة الخارجية الامريكية (الاهداف-الادوات-المعوقات)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص١١٧.

الدمار الشامل والداعمين لها وعزلهم مالياً عن المؤسسات المالية، وفي عام ٢٠٠٦ صدر قانون آخر ضد ايران وكوريا الشمالية وسوريا ويتضمن عقوبات على الكيانات والافراد الذين يتعاونون مع ايران لحيازتها الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٩، وأيضاً عقوبات على نقل المعدات والتقنيات التي تسهم في تطوير هذه الأسلحة ومنظومات كروز الصاروخية، وفي عام ٢٠٠٧ قدم السيناتور في مجلس الشيوخ جوردن سمشاق قانون العقوبات الذي بموجبه طلبت واشنطن ايقاف تعامل المصارف الدولية مع ثلاثة مصارف ايرانية أساسية وهي مصرف ميلات ومصرف ميلي وساديرات، وفي عام ٢٠٠٨ قدم السيناتور الديمقراطي ورئيس اللجنة المالية في الكونغرس ماكس بوكس قانوناً يعمق ويوسع العقوبات على ايران بمنع التجارة المباشرة وغير المباشرة بين ايران والولايات المتحدة، ويعد اللوبي (الاسرائيلي) أبرز المؤيدين لسياسة العقوبات الأمريكية على ايران والداعين إلى تمريرها وتوسيع اجراءاتها بوصفه أهم القوى غير الرسمية في دوائر صنع القرار الأمريكي[١].

وتعد هيمنة الدولار الأمريكي على أغلب التبادلات التجارية والعملات العالمية الأخرى أحد أهم آليات إدارة الصراع اقتصادياً، إذ يهيمن الدولار الأمريكي على جميع احتياطات دول العالم ولهذا تحرص الدول الكبرى على المحافظة على بقاء الدولار قوياً للمحافظة على مخزونها منه، وتتخذ الولايات المتحدة في هذا الشأن سياسات خاصة للحفاظ على ثقة الدول بالدولار، والحفاظ على هيمنة الدولار في إطار التجارة الدولية، كما تتبنى الولايات المتحدة سياسة تخفيض قيمة الدولار لجعل السلع الأمريكية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية أمام سلع البلدان الأخرى، مما يضفي قوة وانتعاشاً للاقتصاد الأمريكي[٢].

(١) كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الامن والمثلث الاستراتيجي الامريكي (الاسرائيلي) الايراني، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩٢-٣٩٤.

(٢) زيد حميد الجبوري، مستقبل التوظيف السياسي للدولار في العلاقات الاقتصادية الدولية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١، ص ٨٦.

المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية

تنفرد الولايات المتحدة بامتلاكها قوة عسكرية هائلة اقتضتها عليها أحوال النشأة وقيام الدولة الأمريكية منذ حوالي أكثر من قرنين من الزمان، إذ كان من الضروري بناء قوات مسلحة قادرة على ضبط جموح المهاجرين والباحثين عن الثروة وحاملي السلاح في ظل وجود مجتمع غير متجانس من المهاجرين والمستوطنين، فكان لا بد للقوة العسكرية ومنذ لحظة تأسيس الدولة أن تتفوق وبشدة للقضاء على ما لدى المجتمع الأمريكي من ضعف[١].

وقد تولدت هذه القناعة لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة كافة بأهمية الاحتفاظ بقوة عسكرية كافية لمنع التهديدات الداخلية والخارجية وقادرة على إدارة عمليات عسكرية واسعة النطاق حتى أصبحت الآلة العسكرية الأمريكية تبدو وكأنها عملاق عسكري بحيث لا يوجد منافس لها في هذا المجال[٢].

إذ تحظى الولايات المتحدة بميزانية تعد الأكبر بين الموازنات العسكرية لدول العالم، وقد زادت بعد العام ٢٠٠١ لتبلغ حوالي ٣١٧.٢ مليار دولار، وفي ٢٠٠٢ بلغت ٣٤٣.٢ مليار دولار لتصل إلى ما يقارب ٧٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٢٠، مما ينعكس بشكل ايجابي في إدامة تأدية المهام والأدوار المطلوبة[٣].

ويرتكز العمل العسكري الأمريكي في أداءه للأدوار المطلوبة على تكثيف العمل الأمني وعلى قاعدة المعلومات وفاعلية الاستخبارات العسكرية التابعة للبنتاغون، فضلاً عن توسيع شبكة القواعد العسكرية الأمريكية في انحاء العالم والمحيطات[٤]. وتتنوع صور العمل العسكري بين الاستعمال الفعلي للقوة أو التهديد باستعمال القوة (الردع) أو قيام التحالفات العسكرية والحفاظ على التوازن إلى غير ذلك من الآليات المختلفة كالقيود على استعمال القوة المسلحة عن طريق نظم مراقبة التسلح وقوات حفظ السلام أو عمل مناطق منزوعة السلاح وغير ذلك من

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، ط٨، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٠٣.

(٢) سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٢-٦٥.

(٣) هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية: أميركا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية، اسرار عسكرية تكشف للمرة الاولى وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٥٧.

(٤) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

الاستراتيجيات التي ترمي إلى تحقيق هدف السياسة[١].

ولقد برز دور وزارة الدفاع بعد عام ٢٠٠١ وكان أغلب موظفيها من المحافظين الجدد الذين ينظرون إلى السياسة الخارجية في إطار استعمال القوة، وكان لهم دور بارز في دفع إدارة بوش لاتخاذ قرار الحرب على العراق دون الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، وقد عبر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، عن الحاجة لوسائل عسكرية جديدة لمواجهة التهديدات وعدم الاكتفاء بالردع، ومنها إعادة بناء القوات المسلحة والحفاظ على وجود القوات الأمريكية في المناطق الحيوية ونشر القواعد العسكرية في العالم وتدمير معاقل العدو وضمان أمن أنظمة المعلومات وتطوير استعمال التكنولوجيا وحماية الفضاء[٢].

وكان هذا التنامي في دور دونالد رامسفيلد بشكل عام والبنتاغون بشكل خاص على حساب مجلس الأمن القومي وبالتزامن مع تنامي سلطات الرئيس الأسبق بوش، إذ تمكن رامسفيلد من التلاعب بالمعلومات التي تقدمها له عناصر أجهزة الأمن والمخابرات لإيجاد المبررات وتشويه الحقائق وكسب الدعم لحرب العراق[٣].

وأما فيما يخص علاقة البنتاغون بمراكز التفكير والأبحاث فإن العلاقة بينهما وثيقة، خاصة مؤسسة راند كوربوريشن التي تختص بقضايا الأمن والدفاع وعلاقتها باستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية والعسكرية، فهي بمثابة العقل للبنتاغون فيما يخص إعداد الأبحاث والدراسات الخاصة بأنظمة الدفاع المختلفة والأسلحة الأمريكية والكثير من هذه الدراسات لا تنشر وتبقى ضمن دائرة صغيرة من صناع القرار السياسي وخاصة القرار الأمني والعسكري[٤].

وهناك مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي التي أقامت ورشة عمل للتفتيش في العراق بحجة البحث عن سبل وكيفية تجنب الحرب، والتي شارك فيها مجموعة من الخبراء العسكريين ومفتشين سابقين في اللجنة الدولية، وكان لها دور في القرار الصادر

(١) سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

(٢) ستار جبار علاي، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالعراق، ستار الجابري واخرون (محررون)، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(٣) صباح عبد الرزاق كبة، الرئيس والكونغرس والقرار السياسي الخارجي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

(٤) بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص٨٨.

عن مجلس الأمن عام ٢٠٠٢ برقم ١٤٤١ والذي مهد فيما بعد لشن الحرب على العراق، حيث وصف هانز بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة للتفتيش هذا القرار بأنه "وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية" كونه ارتكز إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة كارنيغي للسلام[١].

وفي تأثير المجمع الصناعي العسكري في البنتاغون، فهناك أكثر من ٢٤٠ ألف مؤسسة متعاقدة مع البنتاغون، وما يقارب ٢٠ منها تأخذ حصة الأسد في العقود مع البنتاغون، أبرزها لوكهيد مارتن وبوينغ ورايثون، وتهتم هذه الشركات بتشجيع صناعة الحروب التي تعود عليها وعلى الاقتصاد الأمريكي بالأرباح الطائلة نتيجة مبيعاتها من السلاح على مستوى العالم[٢].

وفي هذا السياق فإن إدارة بوش قد مثلت مصالح صناع السلاح بشكل كبير بل وأصبحت جزءاً منها، فجي كارنر على سبيل المثال الحاكم العسكري الذي نصبته الولايات المتحدة على العراق كان تاجر سلاح في الأصل ويمثل الشركة المسؤولة عن توريد صواريخ باتريوت للقوات الأمريكية، أما ديك تشيني فكان عضواً في مجلس إدارة "هاليبرتون" التي نهبت الملايين بتوريد سلع للجيش الأمريكي في العراق بمبالغ طائلة[٣].

وللمجمع الصناعي العسكري دور رئيس في توسيع الناتو من التبرعات التي دفعتها شركات مثل لوكهيد مارتن وماكدونالد دوغلاس وديكسترون إلى منظمات اثنية مؤيدة للتوسيع، وأيضاً بممارسة شكل من الإغراء والمساومة شرق أوربا ووسطها مع كبار القادة هناك واقناعهم بشراء أسلحة أمريكية كأفضل وسيلة للتودد للولايات المتحدة وكسب تأييدها للانضمام إلى الحلف[٤].

إن هذه الشخصيات العسكرية والمؤسسات البحثية وشركات صناعة الأسلحة تفرض منطقها في الكثير من الأحيان حيال ما يجب على الولايات المتحدة فعله من سلوك عسكري وأمني تجاه قضايا الأمن والسلام الدولية وتجاه ما تمثله الدول الصاعدة بالنسبة للمصالح الأمريكية ، إذ لتقييمها الاستراتيجي الخاص بالتهديد الذي يمكن أن تمثله دول مثل الصين وروسيا وغيرها على هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي ومكانتها في القطبية الدولية دور كبير جداً في عملية صنع القرار الأمريكي الخاص بإدارة الصراع مع هذه القوى، فهذه الجهات تعمل بطريقة عقلانية وبراغماتية في الوقت نفسه تحول دون انزلاق الولايات المتحدة إلى صراع مفتوح أو حرب كبرى والحرص على عدم السماح

(١) سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٢) نبال خماش، امبراطورية الاكاذيب: مصطلحات الخداع الامريكي بعد احداث ١١ ايلول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٧.

(٣) احمد فايز صالح، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(٤) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

للقوى المنافسة تهديد المصالح الأمريكية الأساسية عبر التحكم بإدارة الصراع .

وأما عن دور الشركات الأمنية المتعددة الجنسية، فقد وظفتها الولايات المتحدة لتنفيذ خدمات لوجستية وبعض الأعمال الاستخبارية للجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان. وبإعطاء هذه الشركات مهام عسكرية يتحقق للولايات المتحدة توفير غطاء شرعي لاستعمالها للقوة بإبعاد أنظار الرأي العالمي والأمريكي عنها، وأيضاً تقليل التكاليف الباهظة للجيش الأمريكي[١].

وقد أتاحت أحداث أيلول ٢٠٠١ للولايات المتحدة تعزيز حالة الهيمنة والقطب الواحد التي سادت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وزادت من تنامي النزعة العسكرية للولايات المتحدة والتي باتت جلية من الأمور الآتية:

١-**تغير مفهوم الأمن القومي الأمريكي من الردع إلى الهجوم**، والخروج من قيود اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ وتنفيذ الأفكار الخاصة بالدرع الصاروخي الذي يحمي الولايات المتحدة من أي هجوم محتمل، والذي ترتب عنه أيضاً الانسحاب من اتفاقية حظر الصواريخ الباليستية الموقعة عام ١٩٧٢[٢].

وفي هذا الشأن عملت وزارة الدفاع الأمريكية وبالتعاون مع شركات التكنولوجيا المختصة بالشؤون العسكرية على تطوير القدرات العسكرية الجديدة كالأقمار الصناعية المعنية بالرصد والتجسس ونظم الاتصالات والرادارات المنصوبة في الفضاء أي عسكرة الفضاء والأنظمة الإشعاعية وأصبحت السيطرة على الفضاء ميدان جديد للتنافس كنتيجة للثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي والذكاء الصناعي[٣]، وقد وجه الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب البنتاغون بإنشاء أول قوة عسكرية فضائية في العالم وبالفعل تم تفعيل قوات الفضاء في العام ٢٠١٩ نظراً لأهمية الفضاء كأحدث ساحة للصراع بين الدول[٤].

---

(١) علي زياد عبدالله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الامريكية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ص١٢١-١٢٢.

(2) James Mann, Rise Of the Vulcans, Penguin Group, New York, 2004, p311..

(٣) نقلا عن: عطارد عوض الشريفي، الولايات المتحدة الامريكية هدر الفرصة السانحة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص١٣٢.

(4) United States Space Force, available on the following link: https://www.military.com/space-force .

*يشير مصطلح الذكاء الصناعي الى قدرة كومبيوتر او روبوت مدعم بكومبيوتر على معالجة البيانات والمعلومات والوصول الى نتائج شبيهة ومماثلة لعملية التفكير لدى البشر، وقد ترتب على الذكاء الصناعي العسكري امتلاك الاسلحة الذكية التي لها القدرة الذاتية في التعرف على الهدف وتحديد افضل مسار آمن للوصول اليه ولها خاصية التحكم بمساحة العمليات عن بعد. المصدر: استشراف مستقبل المعرفة، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، الغرير للطباعة والنشر، دبي، ب. ن، ص٩.

وفي مجال الذكاء الصناعي* فوفقاً لمعهد ستانفورد تحتل الولايات المتحدة المركز الأول في الاستثمارات في مجال الذكاء الصناعي للعام ٢٠٢٠ بقيمة ٢٣.٦ مليار دولار أمريكي واحتلت الصين المرتبة الثانية وبتمويل قدره ٩.٩ مليار دولار أمريكي وبهذا فإن الولايات المتحدة رائدة في هذا المجال(١).

فضلاً عن ظهور الفضاء السيبراني كميدان جديد للصراع والذي يعتمد أيضاً على تقنية المعلومات ومدى التطور التكنولوجي وعلى الأبحاث الخاصة بالمراكز الفكرية المختصة في هذا الشأن، ومما تجدر الإشارة إليه إن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالمياً في ميدان البحث العلمي والتكنولوجيا فائقة الدقة فوقفاً لإحصائيات عام ٢٠١١ بلغ حجم الإنفاق الأمريكي ٣٣٥.٢ مليار دولار على البحث والتطوير في سعي لتوظيف التكنولوجيا في الحفاظ على المنظومة الجيوبوليتيكية والتي هي امتداد لعمل المؤسسات الأمنية(٢).

٢-**التحالفات العسكرية**، أعادت أحداث أيلول٢٠٠١ تنشيط التحالفات القائمة فعلياً وإنشاء تحالفات جديدة بقيادة الولايات المتحدة تحت شعار مكافحة الإرهاب، وما يميز هذه التحالفات أنها مرنة وسلسة وقابلة للتغيير وفق معطيات البيئة الخارجية وليست ذات طابع مؤسسي كالتي فرضتها الحرب الباردة(٣).

ويعد التحالف الدولي ضد العراق عام ٢٠٠٣ أبرز هذه التحالفات والذي أطلق عليه تحالف الراغبين وشكلت القوات الأمريكية والبريطانية نسبة ٩٨٪ من هذا التحالف(٤). وأيضاً التحالف الدولي العسكري لمواجهة تنظيم داعش عام ٢٠١٤ والذي شاركت فيه أكثر من ستين دولة من بينها خمسة دول عربية وهي الإمارات والسعودية وقطر والأردن والبحرين وأما المغرب فلن تلتزم بشيء محدد في استراتيجية التحالف في حين أبدت مصر استعدادها لتقديم الدعم الاستخباري والفكري(٥).

---

(1) Shanhong Liu, Private investments in artificial intelligence (AI) in ٢٠٢٠, available on the following link: https://www.statista.com/statistics/1226538/ai-private-investments-by-area/ published on 15-4-2021

(٢) ينظر: خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٥، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢، ص١٨١.

(٣) كرار ذياب عبد جودة، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٤) باسم احمد فهد، دور التحالف الدولي في مكافحة الارهاب (داعش أنموذجا)، مجلة النهرين، العدد٥، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨، ص١٧.

(٥) باسم أحمد فهد، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

وهكذا وظفت الولايات المتحدة التحالفات في إدارة صراعها مقابل دعم الحلفاء بما يحتاجوه من تسليح ومعدات أو توزيع أدوار تتطلبها المصلحة لكلا الطرفين وفق حدود الدور المسموح به في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وينبغي الإشارة إلى أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة بعد ٢٠٠١ في البداية كانت أداة لإدارة صراعها حول النفوذ وليست نتيجة من نتائج الصراع أو أعلى مراحله.

جدول رقم (٣) يوضح الفرق بين التحالفات قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتحالفات المطلوبة بعدها

التحالفات التقليدية	التحالفات المطلوبة
تحالفات ذات طابع مؤسسي وقانوني	عدم التقيد بالمؤسسات (تحالف الراغبين)
التحالف مع الدول التي تمتلك مقومات القوة	التحالف مع كل من يرغب والتركيز على الدول الضعيفة كي لا تقع تحت سيطرة الإرهاب
التهديد واضح ومتفق على مفهومه ومستواه	عدم الاتفاق على مفهوم التهديد ومستواه
الايديولوجيا أكثر تأثيراً في تشكيل التحالف	المصالح أكثر تأثيراً
التحالف أحد وسائل توازن القوى	التحالف أحد وسائل مواجهة التهديد غير المعلوم
تحالفات دفاعية	تحالفات هجومية

المصدر: بهاء عدنان السعبري، الرؤية الامريكية للتحالفات الدولية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة دراسات دولية، العدد٥٧، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص١٩٠.

٣-**القواعد العسكرية**، ترتب على أحداث أيلول زيادة عدد القواعد العسكرية وإعادة التموضع خاصة في منطقة قوس الأزمات الممتد من كولومبيا إلى الفلبين ومروراً بـ(الشرق الأوسط)، وبحسب الخبراء فإن الولايات المتحدة تمتلك أكثر من ٧٠٠ قاعدة عسكرية في نحو ١٣٠ دولة، في حين يشير بعضهم بوجود أكثر من ألف قاعدة إذا ما أضيفت إليها

تلك القواعد السرية، حيث تشكل القواعد العسكرية أداة استراتيجية وأساسية للسيطرة على الدول والشعوب ومن ثم تعزيز الهيمنة العسكرية على العالم[١].

خريطة رقم (٢) توضح الانتشار العسكري الأمريكي في العالم

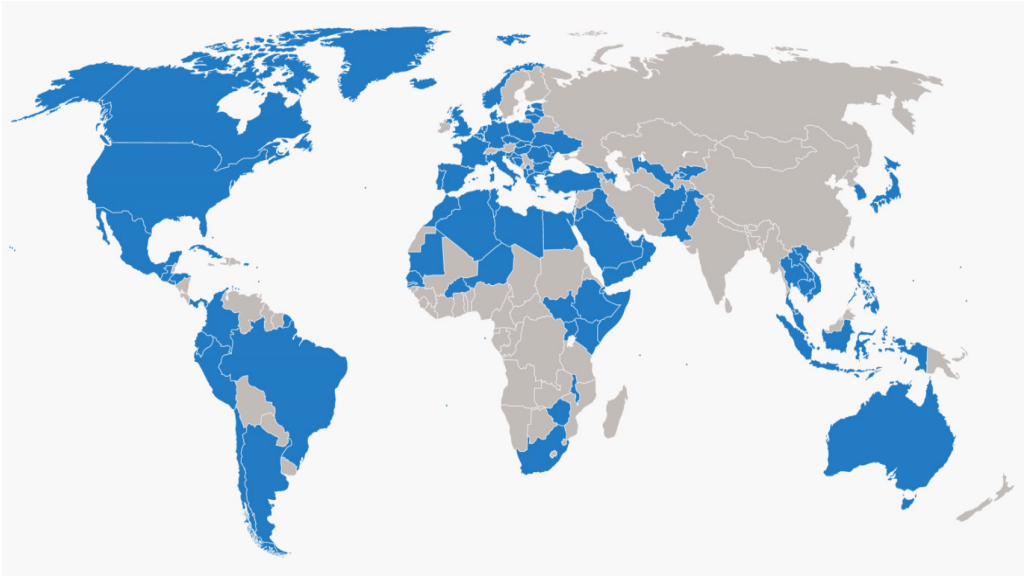

المصدر: المعهد السويسري لابحاث السلام والطاقة، شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.sasapost.com/١٠-countries-that-have-the-biggest-us-military-presence/ .

وتوظف الولايات المتحدة الآلية العسكرية في مجال صراعها مع الدول الكبرى بشكل أكثر وضوحاً فهذه الآلية بالرغم من عوامل التغير والتغيير في طبيعة عناصر القوة والتحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وسيادة منطق العولمة وتزايد نسبة التفاعل والتداخل العالمي عبر الاتصالات والتكامل الاقتصادي والتي أفضت إلى تراجع نسبي بعملية توظيف القوة العسكرية لصالح أنواع أخرى من القوة الناعمة وأخرى من القوة الاقتصادية التي تمزج ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة إلا أنها ما زالت تمثل نواة صلبة في إطار عناصر القوة لا سيما في مجال الردع والمساومة مع القوى الصاعدة .

(١) نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

لذلك تستمر الولايات المتحدة في توظيف هذه الآلية تجاه الصين مثلاً لردعها في منطقة بحر الصين الجنوبي ومحاولة منعها من إنشاء وقائع جديدة في هذا الممر البحري الاستراتيجي ودفعها للتفكير أكثر من مرة قبل الإقدام على مهاجمة تايوان أو الحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة في آسيا فضلاً عن استمرارها في دعم اليابان وكوريا الجنوبية ضد أي تهديد عسكري صيني أو كوري شمالي وكذلك استمرار التعاون العسكري مع الهند لإرساء توازن استراتيجي إقليمي في جنوب آسيا ، أما مع روسيا فالولايات المتحدة لم تغير من عقيدتها العسكرية تجاه الخطر الاستراتيجي الذي يمكن أن تمثله قوة روسيا العسكرية على المصالح الأمريكية ومن هنا تقيم مبادئها الأساسية المتعلقة بإدارة الصراع مع روسيا على أساس إدامة التفوق العسكري لا سيما في مجال الأسلحة الذكية والفرط صوتية وأسلحة الردع النووي [١].

(١) سعد عبيد السعيدي، الازمة الجورجية- الروسية وانعكاسها على العلاقات الامريكية – الروسية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٩.

المطلب الرابع: الآلية الأيديولوجية

فضلاً عن الآليات السابقة، تعتمد الولايات المتحدة إدارة واقعية قيمية للصراع من خلال نشر منظومتها القيمية المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز التجارة الحرة والعلمانية والعولمة وتعميم الأنموذج الغربي الأمريكي الرأسمالي في العالم (أمركة العالم)، أي اعتماد القيم لتحقيق المصلحة على المدى البعيد[١].

واتخذت الولايات المتحدة من أحـداث أيلول ذريعة لنشر مبادئ الحرية والديمقراطية والقيم والمثل الأمريكية وحيث السبيل إلى الهيمنة يكمن بوجود عدو بثقافته وحضارته الأيديولوجية لا بمقدراته المادية لكي يمثل الآخر ويضفي للأمريكيين الشرعية لحملتهم الصليبية وما يسمى بالهيمنة الخيرة[٢].

وللوبي الصهيوني دور كبير في تقديم الإسلام على أنه التهديد الأول للغرب وحضارته، إذ طرحت منظمة اللوبي الصهيوني التطرف الإسلامي كبديل عن الشيوعية ووصفته بأنه يهدد بإقامة قوس أزمات جديد يمتد من شمال افريقيا إلى آسيا الوسطى الإسلامية[٣].

وفي هذا الشأن أكد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج ووكر بوش في تصريحاته بعد الأحداث أن " العلاج الأساسي للإرهاب هو أن تترافق قوة السلاح مع وعود بحكومات ديمقراطية للعراق و(الشرق الأوسط الكبير)".. " أمريكا ستمضي في هجومها ليس عسكرياً وحسب، بل أيديولوجياً أيضا"[٤]، وأعطت أحداث أيلول ٢٠٠١ تسويغاً منطقياً لمفهوم المصلحة القومية وربطها بالقيم الديمقراطية وضرورة التدخل الإنساني باستعمال القوة العسكرية وحماية حقوق الإنسان وذلك لأدلجة القوة العسكرية كي يحظى استعمالها بالشرعية والقبول ولحاجة القوات المسلحة الأمريكية إلى غطاء أخلاقي وقانوني لممارسة عملها لأنه الضمان الأساس لثقتها فيما تفعل جنباً إلى جنب مع تأييد الرأي العام المحلي[٥].

---

(١) ينظر: وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد٤٢، العدد١، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الاردن، ٢٠١٥، ص١٠٦.

(٢) كاظم هاشم نعمة، نظرية الهيمنة الامريكية على اليابسة من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

(٣) ايناس العنزي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(٤) نقلا عن: توني سميث، حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الامريكي، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٥.

(٥) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

وفي هذه المدة ساد وبقوة فكرة الحرب العادلة أو المقدسة في إشارة إلى احتكار الولايات المتحدة لفكرة الدفاع عن الحق والعدل ونسبه لنفسها في مواجهة ما تصفه بالأعداء الأشرار والقتلة.

وأما إدارة الرئيس الأسبق أوباما فقد ركزت على فكرة تعزيز الكرامة والتنمية والاصلاح المؤسسي وتخفيف وطأة الفقر وإجراء انتخابات حرة وبناء الأنظمة بشكل يتوافق مع متطلبات الأنظمة الديمقراطية أي البدء من القاعدة إلى أعلى الهرم[١]، كمشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية إذ إن انتشار الفقر والبطالة يوفر بيئة خصبة لانتشار الشيوعية فكان لا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة.

وتعتمد الولايات المتحدة في تنفيذ هيمنتها الفكرية على القوى غير الرسمية بالدرجة الأساس، كالإعلام وبتأثير اللوبي الصهيوني المهيمن على الإعلام الأمريكي، وبعض مراكز الفكر فضلاً عن المنظمات وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

وتوظف الولايات المتحدة الكثير من منظمات المجتمع المدني والتي تضم مجموعة من الناشطين والأكاديميين وكل المهتمين بقضايا المجتمع كحقوق المرأة والعمال وغيرها، للترويج للأنموذج الغربي لتحقيق الأهداف التالية[٢]:

١-أهداف سياسية استخبارية، باستعمال هذه المنظمات كوسيلة ضغط على الحكومات المحلية عبر توعيتهم بضرورة مطالبهم لاسيما إذا كانت موجودة في دول لديها اضطرابات داخلية، وقاد هذا الأمر لاختراق العديد من هذه المنظمات والحصول على المعلومات الأمنية والاستخبارية وفتح قنوات اتصال لأقناع الشعوب بالرؤى الأمريكية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

ونتفق مع الذين يرون أنَ هذا الهدف يمثل انذاراً مبكراً عن طريق جمع المعلومات وتحليلها لاتخاذ خطوة استباقية في إدارة الصراع.

٢-أهداف اقتصادية، إذ أنَ التمويل والدعم المادي الذي تقدمه الولايات المتحدة لهذه المنظمات تكمن دوافعه في إعمام الفكر الرأسمالي والحرية الاقتصادية، وبلورة فئات

(١) كرار انور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسية الخارجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

(٢) سرمد زكي الجادر، التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي، العدد٣، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٩٦-٩٨.

تتبنى هذا الفكر من خلال آليات أهدافها المعلنة شيء ومضمونها شئياً آخراً.

٣-أهداف اجتماعية وثقافية، تتحقق الأهداف من بناء فكري جديد تروج له هذه المنظمات وخلق طبقة اجتماعية مؤمنة بالأنموذج المدني الأمريكي بوصفه الأمثل والذي يجب اعمامه إلى العالم على حساب تراجع الثقافة الإسلامية، من خلال توظيف مفردة التطرف واتخاذها ذريعة تدخل من طريقها إلى نفوس الأفراد والشعوب في محاولة لإعادة هيكلة المجتمع قبل زرع فكرة الديمقراطية فيه.

وفي هذا السياق نرى الخطاب السياسي الإصلاحي للإدارات الأمريكية المتعاقبة قد ارتبط بالدعوة لتصحيح الخطاب الديني بإزالة ما به من تحريض ضد غير المسلمين ومن عداء للسامية وفق الرؤية الأمريكية، فضلاً عن مراجعة مناهج التعليم والتربية في المدارس وإعلاء قيم السلام والتسامح تجاه الآخر، ومراجعة الخطاب الديني سواء في الإعلام أو المؤسسات الدينية نفسها ومن ثم توظيف القيم الايجابية -من وجهة نظرهم- الموجودة في الإسلام، كالحث على التسامح والعلم والانفتاح على الآخر[١].

وقد اضطلعت اليونسكو (وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة مختصة بالتربية والتعليم والثقافة) بدور بارز في اعمام المعايير الثقافية والاجتماعية بتشجيع تبني استراتيجية تعليم المواطنة العالمية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والسلام والتفاهم على الصعيد الدولي والتنمية المستدامة وتعزيز المشاركة الفعالة في العمليات الديمقراطية، ومراقبة سيرورة سيادة القانون سواء في المدارس أو خارجها لضمان مدى ملاءمته للمبادئ العالمية وبالتعاون مع الجهات الفعالة في المجتمع المحلي بغية تحقيق السلام والأمن الدولي _بحسب زعمهم_[٢] .

وأما عن توظيف الإعلام في خدمة الايديولوجيا (الموظفة أساساً للنفوذ) فكان في اتجاهين، اتجاه موجه إلى الداخل أي الرأي العام الأمريكي المحلي، واتجاه موجه إلى الخارج يستهدف الرأي العام العالمي عامة والعربي الإسلامي خاصة.

أما فيما يخص التوجه الداخلي فقد نجح الإعلام الأمريكي في تشكيل تلك الصورة الإرهابية العنيفة عن العربي المسلم في أذهان الغربيين، وخاصة بعد أحداث أيلول

(١) وليد محمود عبد الناصر، من بوش الى اوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الامريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٣٥.

(٢) منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم: دليل لواضعي السياسات، اليونسكو، ٢٠١٩، ص ص٤٠-٤١.

إذ تم تصوير الإسلام بأنه مصدر للإرهاب وبالرغم من أن الخطاب السياسي الأمريكي فرق بين التطرف والإسلام لكنه وصف الحرب بأنها حملة صليبية، وانتجت العديد من الأفلام الأمريكية بتمويل صهيوني التي تسئ إلى صورة العربي المسلم وكذلك ظهر أسلوب الكارتون السياسي الذي بات مادة إعلامية ثابتة في وسائل الإعلام كافة وغير ذلك الكثير من الأفلام الوثائقية التي تستهدف إقناع الرأي العام بالسياسات الخارجية المتخذة وكسب الرأي العام المحلي[١]. كما أدت بعض عناصر الايديولوجيا الأمريكية دوراً بارزاً في مجال إدارة الصراع مع القوى الكبرى منذ الحرب الباردة ومازالت توظف آلياتها في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة كنوع من الضغط والاستهداف الذي يركز على ما يمكن أن تمثله دول كالصين وروسيا وقوى إقليمية مثل ايران وتركيا وباكستان وجنوب افريقيا وغيرها بل وحتى القوى الصديقة كالسعودية ومصر والهند من مخاطر وتهديدات معينة للقيم والمصالح الأمريكية والغربية بشكل عام بالنظر إلى أن هذه الدول لا تؤمن في جوانب معينة بالقيم الغربية الأساسية في السياسة والثقافة والجوانب المدنية الأخرى وتعمل على تقويض هذه القيم.

وفيما يخص الإعلام الموجه إلى الخارج فإن الولايات المتحدة تسيطر على معظم وسائل الاتصال والمعلومات العالمية والتي أدت إلى الاختراق الثقافي للعقول وإعادة تشكيل الوعي للمتلقي عن طريق ما تطرحه من مادة اعلامية تخدم هيمنتها الايديولوجية، إذ تتحكم بحوالي ٨٠٪ من الصور المبثوثة في العالم، كما أن ٩٠٪ من مواقع الانترنت هي أمريكية، وتسهم بنحو ٦٠٪ من الإنتاج السينمائي العالمي كما تسيطر على حوالي ٧٥٪ من اجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفزيونية[٢].

وكان من نتاج تأثير هذه القوة الناعمة المتمثلة بالإعلام هو عولمة الأنماط الحياتية لدى الكثير من الفئات وبالأخص الشباب والسيطرة على أذواق مجموعات كبرى من البشر سواء في الجانب الموسيقي أو الأطعمة السريعة أو نمط اللباس (تحت مسمى الموضة)، وكذلك الانتشار الواسع لاستعمال اللغة الانكليزية على حساب اللغات العالمية الأخرى ومنها اللغة العربية فضلاً عن الانتشار الواسع للمدارس والجامعات والمراكز البحثية الأمريكية في مناطق العالم ومنها المنطقة العربية[٣].

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٦-٨٩.

(٢) علي زياد العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(٣) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط٤، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت، ٢٠١٥، ص ص٧١-٧٢.

ويمثل مشروع الفوضى الخلاقة (الربيع العربي) والذي هو جزء من مشروع (الشرق الأوسط الكبير) التوظيف الأمثل للقوى والمؤسسات غير الرسمية في إدارة الصراع، عن طريق تقديم الدعم مالياً وتكنولوجياً وتوفير المساعدات الفنية لمنظمات المجتمع المدني وتجنيد الشباب والأكاديميين والناشطين السياسيين وتدريبهم على كيفية بدء الثورات واستعمال التكنولوجيا الحديثة من قبل الاستخبارات المركزية وبإشراف مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية لاستخدامهم في تنفيذ المشروع والإطاحة بالأنظمة العربية وخلق فوضى ليتم تشكيل المنطقة من جديد بناءً على أسس دينية ومذهبية[١].

وهنا أدى الإعلام دوراً رئيساً في تحريك وتأجيج الرأي العام ومنها موقع ويكيليكس الذي قام بنشر وثائق على أنها تسريبات مسروقة يبين فيها مدى فساد الأنظمة العربية لتأجيج مشاعر الغضب والاستياء على الأنظمة العربية، وكان لتوظيف قناة الجزيرة العربية الحظ الأكبر للتأثير في مجريات التغيير سواء بعد أحداث أيلول أو فيما يسمى بثورات الربيع العربي إذ تبنت خط إعلامي يلامس الجانب العاطفي للجماهير العربية، كنشرها لفساد الأنظمة الحاكمة أو تناولها لقضايا قومية ذات نمط ثوري، كذلك فإن الهيكل الوظيفي في القناة يغلب عليه من ينتمون للإخوان وهي تمثل واجهة مهمة داعمة لهم ولجماعة الإسلام السياسي[٢]، إذ ترتبط هذه الجماعة بعلاقات مهمة مع الدوائر الغربية تبعاً لمعطيات تسود في مجال الإعلام والشؤون السياسية ومنها أن الغرب رفض عد بعض أجنحة هذه الجماعة منظمات ارهابية بالرغم من الضغط الذي مارسته مصر والسعودية والإمارات .

ولدور مراكز التفكير لا يقل أهمية ومنها معهد السلام الأمريكي الذي أصدر دراسة بداية العام ٢٠١٠ بعنوان "تعزيز ودعم الأمن والديمقراطية في (الشرق الأوسط الكبير)" يؤيد فيها بضرورة ادماج وانخراط الحركات الإسلامية بالأنظمة الجديدة مع العلمانيين والليبراليين، لأن بقائهم خارج السلطة هيأ لهم انتقاد الأنظمة الحاكمة وحشد الرأي العام حولهم نتيجة شعاراتهم السياسية المناهضة للولايات المتحدة، وبوصولهم إلى الحكم سيتم ايجاد ديناميات جديدة تدفعهم تجاه الاعتدال وتجنب التطرف، إلا أنه في واقع الأمر مقصده تأجيج الفتنة الطائفية والفوضى في العالم الإسلامي[٣].

---

(١) ينظر: مصطفى محمد جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٥-١٢٦.

(٢) نوف سعود عبد العزيز عبد الله المعتوق، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٥-١١٧.

(٣) حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات (الشرق الأوسط) الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، ٢٠١٣، ص٨٠.

كما وظفت الولايات المتحدة قدراتها ووسائلها الإعلامية بشكل مكثف في مجال إدارة الصراع مع القوى الكبرى عبر التركيز على ما تعده الولايات المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات العامة أو دعم حكومات هذه الدول لعمليات العنف أو القرصنة الالكترونية أو غيرها من التهم وهذا ما بدا واضحاً من تركيز إعلامي أمريكي حيال ما تعده انتهاكات جسيمة لروسيا مثلاً أثناء وبعد أزمة القرم عام ٢٠١٤ والأزمة السورية منذ عام ٢٠١١.

يتبين لنا مما سبق أن الولايات المتحدة توظف الإمكانات كافة لإدارة صراعها والمتمثلة بالقوة السياسية والاقتصادية والاحتفاظ بقوة عسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية فضلاً عن عولمة الايديولوجيا وبوجود إعلام مظلل وكذلك بتوظيف الفواعل من غير الدول لصالحها كالمؤسسات والمنظمات الدولية تحقيقاً للهدف الأعلى المتمثل "بالهيمنة والنفوذ".

الفصل الثالث

إدارة الصراع الدولي
مع القوى الصاعدة
وفقاً للمدرك الأمريكي

الفصل الثالث

إدارة الصراع الدولي مع القوى الصاعدة وفقاً للمدرك الأمريكي

يرتكز الفكر الاستراتيجي الأمريكي للهيمنة على النظام الدولي وحركة التفاعلات الدولية على عدم السماح لأي دولة بأن تهيمن في إقليمها ومنافستها سواء كانت حليفة أو تصنف كخصم محتمل، وانطلاقاً من هذا الفكر ابتدعت الولايات المتحدة مبدأ الضربات الاستباقية والاحتواء المنفرد أو المزدوج وغيرها من السياسات المؤدية لإضعاف القوى الأخرى وعملت على تحييدها واحتوائها والتمدد في مجالاتها الحيوية، في حين على الجانب الآخر كانت هذه الدول تعمل على تطوير مقومات قوتها الشاملة وبالأخص الاقتصادية منها واستطاعت تحقيق طفرة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وبناء ترتيبات إقليمية مكنتها من التأثير في النظام الدولي وأصبحت قوى لا يمكن تجاهلها، فما كان للولايات المتحدة إلا العمل على التحكم في مجال نفوذ هذه الدول بما لا يمس مصالحها الحيوية وبما لا يجعل تلك القوى تهيمن في إقليمها من خلال إدارة التوازنات والتهديدات والمصالح عبر مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على عقلنة إدارة الصراع والحيلولة دون وصوله إلى الحرب.

واستناداً الى ما تقدم تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: القوى الصاعدة وفقاً للمدرك الاستراتيجي الأمريكي بعد عام ٢٠٠١.

المبحث الثاني: آليات إدارة الصراع الدولي مع القوى الصاعدة.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدور مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

المبحث الأول: القوى الصاعدة وفقاً للمدرك الاستراتيجي الأمريكي بعد عام ٢٠٠١

بداية يمكن القول إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠١ أفرزت أخطاء استراتيجية واستنزاف كبير لقواها الاقتصادية بسبب زيادة النفقات العسكرية على الحروب، وهذا ما أشار إليه العديد من مراكز الفكر الأمريكي وفي المحصلة أدى ذلك إلى ما يعرف بصراع التمدد والإزاحة والتسابق على النفوذ في ظل نظام انتقالي بين قوى ترغب في الحفاظ على الوضع القائم والمتمثلة بالولايات المتحدة وحلفائها وأخرى ترغب في تغييره وإثبات مكانتها في النظام والمتمثلة بالقوى الصاعدة، وبذلك فقد أنتجت سياسة الولايات المتحدة بعد ٢٠٠١ نقيض ذاتها بالرغم من تحقيقها انتصار سياسي إلا أنها أوجدت ثغرة استراتيجية وسارعت بتهيئة مقدمات نشوء عالم متعدد الأقطاب[١].

ويرى ريتشارد هاس أنَ الأحادية القطبية انتهت ولم يعد لها وجود، لكنه في الوقت ذاته لا يرى العالم متعدد الأقطاب بل هو في طور «نظام اللاقطبية» والذي يأمل بأن يتطور ويستقر ليصبح نظاماً متعدد الأقطاب كي لا تسود الفوضى وتصبح هي القانون الحاكم للنظام الدولي[٢].

وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر «على العالم أن يصيغ نظاماً جديداً أو أن يدخل في فوضى»[٣]، وتحدث هذه الفوضى كنتيجة للفراغ الناشئ عن الانتشار غير المنظم وغير المستقر للسلطة والقوة في ظل وجود ترتيبات دولية وإقليمية لم تتضح بعد[٤].

(1) Zbigniew Brezezinski, The Dilemma Of The Last Sovereign, The American Interest, vol1, 2005.

(2) Richard Haass, Living In Non Polar World, Project Syndicate, Available on the Following link: https://www.project-syndicate.org/commentary/living-in-a-non-polar-world published on 18-4-2008.

(٣) نقلا عن: ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(٤) مايكل جيه مازار واخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص٢.

المطلب الأول: القوى الصاعدة

أولاً: مفهوم وسمات القوى الصاعدة:

من الصعب بمكان وضع تعريف جامع محدد لمفهوم القوى الصاعدة، نظراً لاختلاف المعايير المحددة لها من جهة، ولخصوصية كل قوة منها من جهة أخرى، ولكن يمكن القول أنَ القوى الصاعدة مصطلح يصف الدول التي هي ليست قوى كبرى، وليست قوى صغرى بالوقت ذاته، لكنها تمتلك أسباب التأثير الدولي، وهي بذلك أيضاً تختلف عن القوى المتوسطة التقليدية من حيث الهدف لكونها تسعى إلى إحداث تحول في النظام الدولي من خلال الإصلاح الجذري على المستوى الدولي في حين تسعى القوى التقليدية إلى الحفاظ على النظام الدولي وربما تطالب بإصلاح تدريجي، وبهذا يمكن وصف القوى الصاعدة بأنها قوى إقليمية ذات طموح عالمي[١].

ويعرفها بعضهم على أنها «تلك الدول التي جعلت من نفسها فواعل تمتلك الفيتو في النظام الدولي (ويقصد بالفيتو هنا الدول التي من دون موافقتها يصبح أي اتفاق دولي فاقداً للمعنى وليس الفيتو الرسمي في مجلس الأمن) ولكنها لم تكتسب إلى الآن صفة الدولة التي تضع الأجندة الدولية»[٢].

ويعرفها باحثون آخرون على أنها «الدول التي زادت بشكل رئيس قوتها الكامنة وليس الحالية» أي تتحدد القوى الصاعدة على أساس متابعة وقياس قوتها الكامنة وليس القوة الفعلية الحالية[٣].

وذهب آخرون للقول على أنها «تلك الدول التي تعمل على تطوير مواردها وقدراتها في كافة مجالات وأبعاد القوة، لتصبح قادرة على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة عالمية»، لذا فان مخرجات القوة لا عواملها هي من تحدد القوى الصاعدة، لأن الدولة التي لا ترغب أو غير القادرة على توظيف قدراتها لا يمكن عدها قوى صاعدة[٤].

وبشكل عام فإن ما يجمع هذه القوى هو الوتيرة المتسارعة للنمو الاقتصادي

---

(١) فاطمة أمحمدى، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول «البريكس» نموذجا، مجلة السياسية الدولية، المجلد ٥٣، العدد٢١٢، مركز الاهرام، القاهرة ، ٢٠١٨، ص٣٦.

(2) Amrita Narlikar, Negotiating The Rise Of New Powers, International Affairs, Vol89, No3, 2013, p561.

(3) Amitai Etzioni, The Devolution Of American Power, The Fletcher Forum Of world Affairs, Vol37. No1, 2013, p p16-17.

(4) Thomas Renard, G20: Towards A New World Order, Studia Diplomatica, vol13, no2, 2010, p10.

والذي تسعى من خلاله لزيادة تأثيرها الدولي، لذا يمكن القول إنَ القوى الصاعدة هي «مجموعة من الدول النامية ذات الحجم السكاني المناسب والاقتصادات النامية، والقدرات العسكرية، والمساحات الكبيرة والأنظمة السياسية الطموحة التي أصبحت لاعباً رئيساً في الاقتصاد العالمي»[١].

وبذلك فقد اعتمدت القوى الصاعدة على الجانب الاقتصادي المتنامي بشكل كبير لتتبوأ مكانة في الاقتصاد العالمي، وخاصة بعد الأزمة العالمية المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨، إذ تنامى دور هذه الدول الصاعدة في قيادة التحولات العالمية المترتبة على حدوث الأزمة وذلك بعد إسهاماتها في اتخاذ القرار العالمي مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى G٨* إلى مجموعة العشرين G٢٠** في السيطرة على آثار هذه الأزمة وما تلاها من تراجع في أداء اقتصاديات الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي[٢].

وكثيراً ما ارتبط مفهوم القوى الصاعدة مع مصطلح البريكس، وهو صيغة تعاون اقتصادي يضم الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم مثل الصين والهند ودول أخرى أقل نمواً مثل روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا ، والذي تشكل عام ٢٠٠١ وضم أولاً ثلاثة دول وهي: روسيا والصين والهند، ثم انضمت إليهم البرازيل فيما بعد عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠١١ انضمت جنوب افريقيا ليصبح اسمه مجموعة دول (BRICS)، وهو اختصار للحروف الأولى من كل دولة ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ تنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد أغنى الدول في العالم[٣].

ولكن تطور مفهوم القوى الصاعدة فيما بعد ليضم قوى أخرى من الدرجة الثانية

(١) نقلا عن: نوار جليل هاشم، أميركا والقوى الصاعدة: السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٢٠، ص٥٣.

*مجموعة الدول الصناعية الكبرى هي منتدى سياسي تشكل عام ١٩٩٧يضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا وفرنسا والمانيا واليابان وكندا وايطاليا وتم تعليق عضوية روسيا ليعود اسمها مجموعة السبع.

**مجموعة العشرين هي منتدى دولي يرمي الى تعزيز الاستقرار المالي الدولي ويضم الولايات المتحدة واستراليا وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية والصين وإندونيسيا والهند وكندا والمكسيك والارجنتين والبرازيل والسعودية وتركيا وجنوب افريقيا والاتحاد الاوربي.

(٢) ليلى عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٥-٤٦ ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص٦.

(3) Pinar Tank, The concept of “rising powers”, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2012, p2.

وهي: إندونيسيا والمكسيك وتركيا، وهناك دول أخرى مثل ايران وفيتنام ومصر والسعودية وباكستان لديهم امكانات اقتصادية هائلة لكن يجب عليهم التغلب على القيود السياسية ومعالجة أوجه القصور الاقتصادي[١].

وفي هذا الصدد تأسست عام ٢٠١٣ مجموعة ميكتا MIKTA بمبادرة من المكسيك وتضم هذه المجموعة المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واستراليا وتركيا، وهي شراكة تعمل كآلية غير رسمية يقودها وزراء خارجية هذه الدول الأعضاء لتعزيز المصالح والأفكار المشتركة وتحاول أن تمارس دوراً بناء فيما يخص الشأن الدولي ويطلق عليها بعضهم بأنها الجيل الثاني من دول البريكس مع الأخذ بعين الاهتمام بأنها أكثر مرونة وديمقراطية من دول البريكس التي تضم أنظمة شمولية كالصين وروسيا[٢].

وتتوزع القوى الصاعدة في الأقاليم كافة إذ في أمريكا اللاتينية توجد البرازيل والارجنتين والمكسيك وفنزويلا، وفي افريقيا جنوب افريقيا ونيجيريا ومصر والجزائر، وفي (الشرق الأوسط) ايران والسعودية، واستراليا في اوقيانوسيا، والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وباكستان والهند في آسيا وشرق آسيا[٣]. ومع أن هذا التصنيف للقوى الصاعدة رسمي غير أننا لا نتفق مع جانب منه فاليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ودول أخرى لا تطمح بتغيير طبيعة النظام الدولي السائد أو تحدي هيمنة الولايات المتحدة وليس لديها فكرة مغايرة تماماً لعقلية الغرب في إدارة العالم، ومن ثم تنتفي عنها سمة أساسية من سمات القوى الصاعدة، كما أن قواها الكامنة لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية أقل من قواها الحالية بما يعني أن حاضرها قد يكون أفضل من مستقبلها مقارنة مع قوى أخرى لديها قدرات كامنة هائلة لم تتحرر بعد قد تتحول في المستقبل إلى قوة صاعدة كبرى ومنها مثلاً ايران وتركيا والسعودية وباكستان ومصر واندونيسيا وغيرها، كما أن عوامل المساحة الكبيرة والسكان المناسب والمتنامي وامكانية النمو السريع للقدرات الاقتصادية فضلاً عن حيوية النظام السياسي وطموحه يجب أن لا تسقط من أي حسابات تتعلق بتصنيف معايير القوى الصاعدة.

وما يلاحظ هو تحول القوة ومركز الثقل من الغرب إلى الشرق، وفي هذا الصدد

(1) Raymond J Ahearn, Rising Economic Powers And U.S. Trade Policy, Congressional Research Service, 2012, p6.

(٢) اسلام ابراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢١، ص٣٧٣.

(3) Richard Hass, The Age Of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance, Foreign Affairs, Vol87, No3, 2008, p46.

يتوقع بعض المحللين أن القرن الجاري سيكون قرناً آسيوياً بقيادة الصين والهند وقوى آسيوية أخرى بدلاً من القرن الأمريكي[١].

والجدير بالذكر أننا هنا لا نتحدث عن القوى الكبرى التقليدية ذات المكانة المستقرة في النظام كبريطانيا أو فرنسا على سبيل المثال، بل عن الدول التي لم يتسق دورها مع وظيفتها وتمتلك مقومات للقوة لكنها لم تكن مفعلة بعد، وتعمل على تطويرها لتتبوأ مكانة في النظام الدولي.

وأما سمات القوى الصاعدة فيمكن اجمالها بالسمات الآتية[٢]:

١. تمتلك مقومات القوة الشاملة وفي مقدمتها الاقتصاد، لكنها لم توظف إلا عاملاً أو عاملين منها.
٢. المكانة الاقتصادية، إذ أنَ أكثر ما يميز هذه الدول هو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وقد شهدت معظمها مراحل من الازدهار والانحدار إلا أن المنحنى العام يتجه نحو الصعود وهذا بدوره سيؤدي لتوزيع جديد للقوة إذ أنها أصبحت حلقة مهمة في الاقتصاد العالمي لما لها من تأثير اقتصادي ضمن نطاقها الإقليمي والدولي.
٣. السعي لتغيير ديناميكيات القوة في النظام الدولي وتأسيس نظام متعدد الأقطاب، لممارسة دور سياسي يضاهي نفوذها الاقتصادي، أي تمتلك إرادة سياسية وخطة استراتيجية للصعود.
٤. توظيف القوة الناعمة بوصفها إحدى الوسائل المهمة لنشر أهدافها لتحقيق أغراض سياسية.
٥. الاندماج في المؤسسات الدولية وإقامة التكتلات للحد من الهيمنة الأمريكية وسعياً منها في الحصول على صوت أكبر في هذه المؤسسات والتي بدورها توفر بعض الحماية لهذه القوى الصاعدة.
٦. الاعتراف بها كقوة صاعدة أو كفاعل إقليمي مؤثر من قبل الدول الكبرى أو العظمى في النظام.
٧. سرعة استيعابها للتكنولوجيا الحديثة، والعمل على سرعة انتشارها عبر زيادة الانفتاح الاقتصادي[٣].

---

(١) نوار جليل هاشم ، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(2) Pinar Tank, Op.Cit, p p3-4.

(٣) سيف نصرت توفيق وسلام صايل حمود، القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد٢٤، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢١، ص٣٥٠.

ثانياً: مقومات القوى الصاعدة:

لا توجد معايير ومحددات متفق عليها لقياس القوى الصاعدة، ويوجد اختلافات كبيرة بينها من حيث طبيعة النظام السياسي وطبيعة السكان وحجم الموارد المادية ومستويات دخل الفرد وغيرها، فلكل دولة خصوصيتها وتاريخها لكن السمة التي تشترك بها هذه القوى هي الاقتصاد الضخم من حيث القيمة وارتفاع معدلات النمو بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص، فضلاً عن القدرة على توظيف امكاناتها والتطلع لتأدية دورها في النظام الدولي بالشكل الذي يحقق لها المكانة التي ترتئيها.

١- المقوم الاقتصادي:

تقود الصين القوى الاقتصادية الصاعدة لكونها الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمحور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حول ٩،٧ ٪ سنوياً في المدة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠، ليبدأ بالتزايد بعد ذلك عن ١٠٪ ففي عام ٢٠٠٥ أصبح ١٠،٤٪ وفي عام ٢٠١٠ كان ١٠،٣٪ وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وصل ١١،٩٪ و٩،١٪ على الترتيب مقارنة ب٢٪ و١،٢٪ للولايات المتحدة الأمريكية، وازداد نصيب الصين من الاقتصاد العالمي من ٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٨٪ عام ٢٠١٦، وهو في طريقه أن يشكل ٣٠٪ من الاقتصاد العالمي عام ٢٠٤٠ كونها مقر للصناعات العالمية[١]، أما البرازيل فتعد قوة زراعية رئيسة على المستوى العالمي، فضلاً عن سيطرتها على أسواق السلع الجديدة والسريعة كالوقود الحيوي والمنتجات المعدلة وراثياً، وفيما يتعلق بروسيا فهي مصدراً رئيساً للنفط والغاز لأوروبا ومعظم دول الجوار، في حين تعد الهند كتلة اقتصادية مهمة تستقر فيها الشركات متعددة الجنسيات وتزدهر فيها الأسواق العالمية على مستوى الخدمات والصناعات التي كانت تسيطر عليها البلدان الصناعية (الصلب، وصناعة السيارات الخ...)، كما أن جنوب افريقيا في غضون سنوات قليلة أصبحت قوة مالية مهمة في القارة الأفريقية[٢].

(1) Alexander Eckstein, Chinas Economic Revolution, Cambridge University Press, 2014, p p150-151.

(٢) نقلا عن: سيف نصرت توفيق وسلام صايل حمود، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٥٤-٣٥٥.

جدول رقم (٤) يوضح ترتيب دول العالم اقتصاديا للعام ٢٠٢٠

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي	نمو الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي/دولار	الحصة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي
الولايات المتحدة	٢٢ تريليون	٪٢.٢٧	٥٩.٩٣٩	٪٢٤.٥
الصين	١٣ تريليون	٪٦.٩	٨٦١٢	٪١٥.١٢
اليابان	٥.٥ تريليون	٪١.٧١	٣٨٢١٤	٪٦.٠٢
المانيا	٤.٥ تريليون	٪٢.٢٢	٤٤.٦٨٠	٤.٥٦٪
الهند	٣.٣ تريليون	٪٦.٦٨	١٩٨٠	٪٣.٢٨
المملكة المتحدة	٣.٢ تريليون	٪١.٧٩	٣٩.٥٣٢	٪٣.٢٦
فرنسا	٣ تريليون	٪١.٨٢	٣٩٨٢٧	٪٣.١٩
البرازيل	٢.٧٦ تريليون	٪٠.٩٨	٩٨٨١	٪٢.٥٤
ايطاليا	١.٩٤ تريليون	٪١.٥٠	٣٢.٠٣٨	٪٢.٤٠
كندا	١.٦٤ تريليون	٪٣.٠٥	٤٤.٨٤١	٪٢.٠٤
روسيا	١.٥٧ تريليون	٪١.٥٥	١٠٨٦٤	٪١.٩٥
كوريا الجنوبية	١.٥٣ تريليون	٪٣.٠٦	٢٩٩٥٨	٪١.٨٩
استراليا	١.٣٢ تريليون	٪١.٩٦	٥٣٨٣١	٪١.٦٤
اسبانيا	١.٣١ تريليون	٪٣.٠٥	٢٨١٧٥	٪١.٦٢
المكسيك	١.١٥ تريليون	٪٢.٠٤	٩٢٢٤	٪١.٤٢
اندونيسيا	١.٠٦ تريليون	٪٢.٠٧	٣٨٦٩	٪١.٢٥
تركيا	٧٢٠.١٠ مليار	٪١.٧٦	٨٥٣٨	٪٠.٩
السعودية	٧٠٠.١٢ مليار	٪٤.١١	٢٠١١٠	٪٠.٨

الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة مصادر منها: زيد حميد الجبوري، مصدر سبق ذكره. وكذلك سارة سمير، ترتيب دول العالم اقتصاديا ٢٠٢٠ وما تأثير كورونا على اقوى الدول، مقال منشور شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https//:www.alroeya.com-2020-ترتيب-دول-العالم-اقتصاديا-2186896/53-117/ وما-تأثير-كورونا-على-أقوى-الدول نشر بتاريخ ٢٨-١٢-٢٠٢٠.

وتعمل القوى الصاعدة على تحسين أدائها بشكل مضطرد مع الحفاظ على ثلاثية النجاح والنمو والمتمثلة في «تشجيع قيم الابتكار، والتحفيز، والمشاركة»، إذ اعتمدت استراتيجية التصنيع الذي يرمي إلى الاستعاضة عن الاستيراد وعملت على اقناع الصناعات المحلية والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات بإرساء قواعدها والبدء بالتصنيع للاستهلاك المحلي وعملت على تصدير الصناعات القادرة على المنافسة بنجاح في السوق العالمية، فضلاً عن التعاون والمشاركة ما بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والذي يؤدي إلى النجاح الاقتصادي[1].

الشكل رقم (٣) يوضح أكبر الاقتصاديات المتوقعة للعام ٢٠٥٠

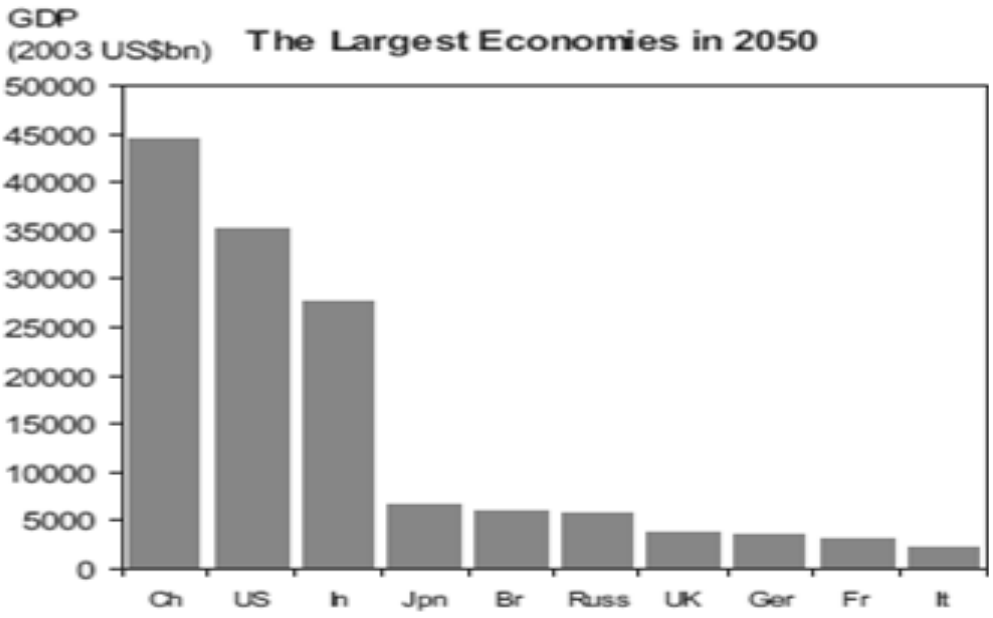

Resource: Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. P4.

يتضح من الشكل رقم (٣) أنَ الصين ستتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الأولى اقتصادياً لتأتي الهند في المرتبة الثالثة من بعد الولايات المتحدة ومن بعدها اليابان ثم روسيا والمملكة المتحدة والمانيا ثم فرنسا وايطاليا، وهذا في

(١) مارتن غريفيشس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص ص١٠٣-١٠٤.

حال المحافظة على الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة بوجود سياسات حكومية داعمة ومؤسسات سياسية قوية ومستقرة فضلاً عن الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على التكنولوجيا وتطوير تقنيات مختلفة[١].

٢-طبيعة النظام السياسي، تختلف القوى الصاعدة من حيث طبيعة النظام السياسي، فمثلاً نجد أن الصين وروسيا تميل إلى أن تكون أنظمة شمولية، في حين الهند وجنوب افريقيا والبرازيل وإندونيسيا وتركيا والمكسيك فالنظام ديمقراطي[٢].

وبغض النظر عن نوع النظام السياسي، فالمعيار هنا هو مدى استقرار وفاعلية هذا النظام والذي يسمح بتنفيذ مشاريع طويلة المدى، إذ لاستقرار النظام السياسي أثراً كبيراً في صعود وتفوق الدول، فالصين مثلاً استطاعت الاحتفاظ بنظام سياسي مستقر ووضع عددٍ من خطط التنمية التي كان لها نتائج ايجابية، وهو ما عزز من شرعية النظام خاصة بعد تبنيٍ سياسة انفتاح نسبي وتطوير نظام شامل للانتخابات الحرة التنافسية المحلية والتشريعية في البرلمان الصيني، وبذلك أثبت الأنموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية لا ترتبط بالضرورة مع الانفتاح الديمقراطي، ولكنها تعتمد أيضا على وجود قوة مستقرة لديها رؤية طويلة الأجل ومؤسسات قوية وفاعلة[٣].

بينما في الأنموذج البرازيلي نجد أن الأمر اختلف إذ ارتبط نموها الاقتصادي بالتجربة الديمقراطية مع تولي فرناندو كاردوسو الرئاسة عام ١٩٩٤ وقيامه بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية القائمة على الانفتاح وسيادة آليات السوق الحر وهو ما مكن البرازيل من النمو الاقتصادي عقب حقب من الانحدار خلال الحكم العسكري[٤]، وهي سرعان ما تراجعت بوصول اليمين المتطرف إلى السلطة عام ٢٠١٨ حتى أعلنت إفلاسها في كانون الثاني من العام الجاري.

وفي الهند الديمقراطية ذات التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والحركات الانفصالية نجد أنها عملت على معطيات البيئة الدولية ووجهت علاقاتها بذكاء لخدمة التنمية الاقتصادية، اذ في تبنيها لحركة عدم الانحياز وحرصها للظهور بالأنموذج الديمقراطي العلماني أمام الرأي العام العالمي تمكنت من الحصول على مساعدات

(1) Goldman Sachs, Op.Cit, p p13-14.

(2) Raymond J. Ahearn, Op.Cit, p9.

(٣) محمد خنوش، الفواعل المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، العدد١٠، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص٢٠٢.

(٤) ليلى عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦-١٧.

اقتصادية وعسكرية من جهة، وانعكس بصورة ايجابية على تجاوزها جزء كبير من مشكلاتها الداخلية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي مما انعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي[١].

٣-المقوم الجغرافي والبشري، يشكل الامتداد الجغرافي أهمية كبيرة للدول سواء من حيث الموارد المتنوعة التي تضفيها المساحة الواسعة أو الموقع الجيوبولتيكي الذي يسمح لها بأن تكون طرف مؤثر في التفاعلات الدولية، فالمكسيك على سبيل المثال ليست فقط جاراً جغرافياً للولايات المتحدة، بل هي شريك جغرافي لكل دول أمريكا اللاتينية، كما أن موقع إندونيسيا يجمع بين ميزتين، فهي في قلب جنوب شرق آسيا فضلاً عن اتصالها العميق بالصين[٢].

وتتمتع كل من الهند والصين والبرازيل بإطلالة بحرية مميزة، إذ تطل الأولى على المحيط الهندي وبحر العرب، وتطل الثانية على بحر الصين الجنوبي، وتمتلك الثالثة واجهة بحرية على المحيط الأطلسي، مما منح هذه الدول أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة بسبب وقوعهما في نقاط التقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم ومركزاً مهما في بناء قواتها البحرية وتطلعاتهما الخارجية[٣].

ويربط موقع تركيا بين آسيا وأوروبا من جهة وبين قارات العالم الثلاث (آسيا وافريقيا وأوروبا) من جهة أخرى عبر الجسر العربي (العراق وبلاد الشام) فضلاً عن إشرافها على المنافذ البحرية واحتضانها لمنابع المياه الأمر الذي أكسبها وزناً كبيراً سعت عن طريقه إلى تحقيق مكانة إقليمية رائدة في الإقليم بربط مصالح دول (الشرق الأوسط) بالمصالح الغربية ودعم المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة[٤].

أما إيران فقد وصفها بريجنسكي «بالمحور الجيوبولتيكي» في إطار إقليمها، نظراً

---

(١) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدد: الدور الهندي في النظام الدولي (الفرص والتحديات)، مجلة حمورابي، العدد٢٧-٢٨، بغداد، ٢٠١٨، ص١٠٠.

(٢) مجموعة (أم اي أن تي): العمالقة الجدد للاقتصاد العالمي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط:

https//:www.bbc.com/arabic/business_2014/01/140106/futurte_world_economy_giants

نشر بتاريخ ٦-١-٢٠١٤.

(٣) عمر الخضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور- مقاربة نظرية، مجلة المنارة، المجلد ١٩، العدد٤، عمان، ٢٠١٣، ص٥٣.

(٤) فراس محمد احمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ص١٦٣-١٦٤.

لموقعها المميز الذي يجاور أكثر من سبعة دول، وخليجين بحريين استراتيجيين (الخليج العربي وخليج عدن) على صعيد الخطوط الدولية لنقل النفط، فضلاً عن بحر قزوين الذي يختزن الغاز الطبيعي والنفط والكافيار، مما ينعكس على دورها ايجاباً على الصعيد الإقليمي لامتلاكها المقومات الأساسية من موقع وكتلة بشرية ضخمة فضلاً عن امتداد تاريخي عميق وهوية تؤثر بها على جوارها الجغرافي[١].

وفي هذا الصدد فإن الكتلة البشرية الضخمة والخصائص الديمغرافية وكيفية تكوينها ومدى تماسكها الاجتماعي فضلاً عن مستوى التعليم يعد عنصراً من عناصر القوة للدولة وعامل من عوامل النمو الاقتصادي، اذ تشكل هذه القوة سوقاً محلياً مهماً كمنفذ للصناعة المحلية وللواردات اللازمة معاً لتحقيق التوازن التجاري، وفي أغلب الدول الصاعدة نرى أن الوضع الديمغرافي مؤات بشكل كبير خاصة بامتلاكها قاعدة شبابية واسعة بالمقارنة مع ارتفاع نسبة كبار السن والنمو السكاني البطيء الذي يشهده الغرب الأمر الذي سارع بمعدل النمو الاقتصادي وحجم الانتاجية والتي ستدفع تلك القوى نحو العالمية[٢].

٤-المقوم العسكري، على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي كأهم مؤشر لقياس القوى الصاعدة، إلا أن القوة العسكرية تظل المعيار الذهبي لقياس وضع أي قوة رئيسة في النظام، لذا تعمل القوى الصاعدة على تطوير البنية العسكرية وتوسيع قاعدة الصناعات العسكرية فنجد الصين تبذل مجهوداً كبيراً في تطوير قدراتها العسكرية لاسيما البحرية، فعملت على بناء اسطول الغواصات والمدمرات والسفن الحربية فضلاً عن تحديث العقيدة العسكرية البحرية لتأكيد قدرتها على العمل ضمن منطقة بحار الصين الجنوبية والشرقية وما ورائها[٣].

ويعد تطوير وحيازة الأسلحة النووية والانضمام إلى النادي النووي الشرعي (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني والهند وباكستان وكوريا الشمالية) هدف ضروري للدول التي تطمح بدور عالمي مؤثر، لذا تبذل إيران أعلى مستويات الجهد للانضمام إلى هذه الدول بالعمل على تطوير برنامجها النووي لتعزيز

---

(١) مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية- الامريكية بعد احتلال العراق، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص ص٣٥-٣٦.

(٢) جابور شتاينجارت، الحرب من اجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة او لماذا يتحطم العالم المسطح؟، ترجمة علا احمد اصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٣٦.

(٣) علي حسين باكير، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط:

نشر بتاريخ 22-6-2009. https//:studies.aljazeera.net/ar/reports.2009/201172228534539 98/html

عوامل قوتها الشاملة[١].

وتعمل القوى الصاعدة على تطوير الابتكارات العسكرية التي تؤهلها أن تكون قوة مهمة في النظام وتفرض نوعاً من التفوق العسكري على الدول الأخرى، فالتقدم التكنولوجي ضاعف الفاعلية العسكرية للجيوش بالشكل الذي يضمن لها القيام بالحروب الصفرية أو على الأقل المحافظة على أنموذج ردع وإن كان لا يضاهي الردع النووي لكنه يضمن المحافظة على أمن هذه الدول[٢]. ومن هنا نرى درجة الاهتمام بالذكاء الصناعي وتمويل البحوث التكنولوجية في هذا الشأن.

شكل رقم (٤) يبين الدول ذات الانفاق العسكري الأعلى للعام ٢٠١٩

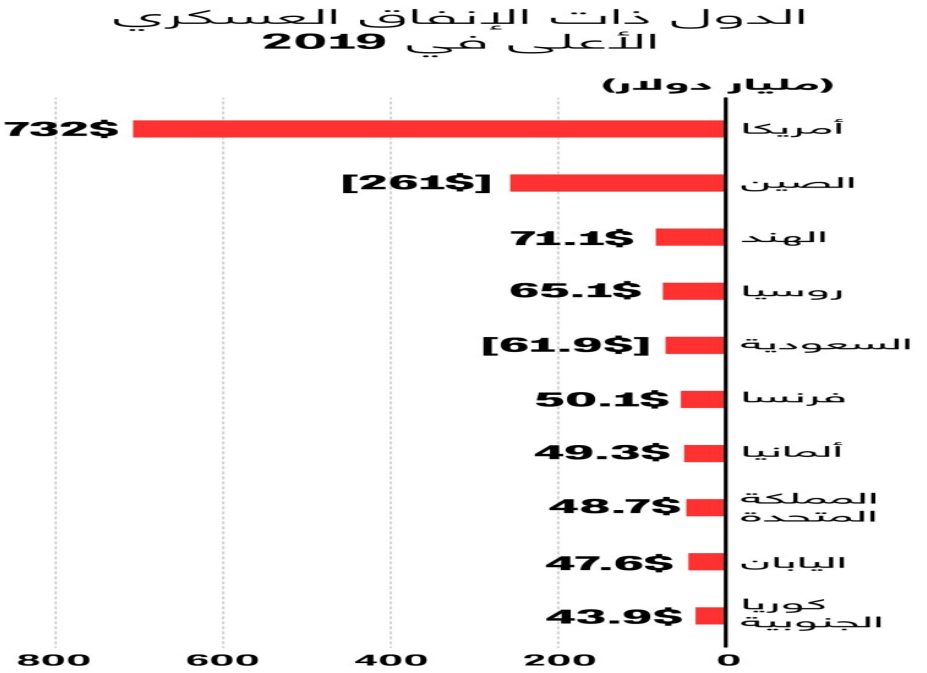

المصدر: شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/09/03/global-military-expenditure-2019 نشر بتاريخ ٣-٩-٢٠٢٠

(١) مهدي نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

(٢) محمد براهمي، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي: دراسة حالة دول البريكس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ص٣٤-٣٥.

يتضح من الشكل السابق أنَ القوى الصاعدة تتفوق على بعض القوى الكبرى في النظام في معدل الإنفاق العسكري، كالصين والهند وروسيا والسعودية إذ تجاوزت المملكة المتحدة وفرنسا، ويعكس حجم ميزانية الدفاع هذه مدى رغبة هذه الدول بزيادة قدراتها العسكرية والتحديات التي تواجهها و قوة المؤسسة العسكرية لديها وماهية أولوياتها.

المطلب الثاني: القوى الصاعدة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بعد عام ٢٠٠١

انبثقت السياسة الخارجية الأمريكية من استراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على نظام أحادي القطبية ومنع أي قوة من مزاحمتها أو تجاوزها، وقطع الطريق على أي تحد لمكانة ونفوذ الولايات المتحدة من القوى الأخرى[١].

وقد استندت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠٠١ لإدارة الرئيس ووكر بوش في تحقيق ذلك على ركائز عدة وهي[٢]:

١. **جيواستراتيجية**، منع ظهور أقطاب وتحالفات للقوى المنافسة للولايات المتحدة، أي إعادة بعث لنظرية الاحتواء بشكل أوسع يرتبط بالاحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.
٢. **جيوسياسية**، التركيز على محورية أوراسيا في إطار التحكم في التفاعلات الدولية، وذلك لثقلها الاقتصادي والعسكري والسكاني واشتمالها على قوى إقليمية متحفزة استراتيجياً، فضلاً عن انطوائها على محاور جيوبولتيكية مهمة، وعليه ستعمل الولايات المتحدة على بناء استراتيجيات جديدة للحد من ديناميات التفاعل الداخلي في آسيا في صورة تحالفات أوراسية ومنعها من تهديد المصالح الأمريكية.
٣. **إعادة تعريف المصلحة الوطنية**، من خلال اعمام مبدأ مونرو والذي بموجبه تأخذ خريطة المصالح الأمريكية وضعاً شبكياً وذو امتدادات عالمية في المناطق الحيوية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في العالم.
٤. **من زاوية الارتباط بين الجيوسياسي والجيو اقتصادي**، السيطرة على مراكز انتاج الطاقة في العالم وعلى خطوط امداداتها ونقلها، بدءاً من (الشرق الأوسط) وصولاً إلى آسيا الوسطى، لضبط التحكم في السياسة العالمية من خلال الهيمنة الاقتصادية.

---

(١) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء: السعي الامريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٩.

(٢) لزهر وناسي، الاستراتيجية الامريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق-قسم العلوم السياسية-، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٨.

واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث أيلول ٢٠٠١ طريقاً لتنفيذ استراتيجيتها وإعادة ترتيب المنطقة بما يحقق مصالحها في عدم ظهور قوة مناوئة لها واحتواء الخصوم والمنافسين، ولكن استناداً إلى اخفاق الإدارة الأمريكية في إدارة الأوضاع في حالات معينة والخطأ الاستراتيجي الجسيم الذي ارتكبته الولايات المتحدة بدخول العراق من حيث التخطيط حسب ما يصفه بعض المفكرين الأمريكان، فضلاً عن الاستنزاف الاقتصادي والعسكري والبشري الذي تعرضت له، أدى ذلك لإعادة هيكلة القوى الاخرى لقدراتها ليبني كل من الخصوم والمنافسين وأيضاً الحلفاء لبنة جديدة في تطور دولتهم وتقوية أركانها، وازداد نفوذ ايران في المنطقة وكذلك تركيا وتخفيف الضغط عن باكستان وزيادة وتيرة تعاونها مع الصين فضلاً عن تقارب السعودية مع كل من الصين وروسيا، ونتج أيضاً تنسيق عالي المستوى بين الصين وروسيا ضمن سياسة استراتيجية موحدة على المستويين الإقليمي والدولي بما يعزز نفوذهما كقطبين جديدين على الساحة الدولية وكسر التفرد الأمريكي كقطب واحد، إذ اتبعا استراتيجية الاستدراج وتسهيل الخسارة والملاحقة من خلال عدم الاعتراض على تحركات الناتو بشكل جدي بل واستدراجه للدخول في هذه المناطق الحساسة وتقديم المساعدات اللوجستية لهذا الدخول ومن ثم تسهيل فشل المشروع الأطلسي عبر أدوات إقليمية دون المواجهة المباشرة مما أدى لاستنزاف الولايات المتحدة[١].

وبهذا فقد سارعت طبيعة تطور ونمو القوى الصاعدة من جهة و سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى بإرهاصات تشكيل أقطاب جديدة ترفض الهيمنة الأمريكية، وعليه عملت الولايات المتحدة على تقوية الآليات التي تستطيع تدوير التأثيرات الناجمة عن إعادة توزيع القوى في العالم وليس منعها من النهوض، والسعي لجعلها شريكاً في تحمل المسؤولية العالمية، وفي رفع نطاق التعاون الدولي بدمج هذه القوى في نظام دولي سلمي واقناعها بأنها يمكنها الاستفادة من قوة النظام والإسهام فيه بالوقت ذاته، بالتزامن مع عمل الولايات المتحدة على تقوية قدرتها التنافسية لاسيما الصناعية وإعادة ترتيب وضعها الداخلي والاقتصادي والاجتماعي[٢].

وبالنظر إلى طبيعة التفاعلات هذه نرى أنه من الصعب تصنيف الدول الأخرى

(١) ينظر: ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

(٢) رودلف جولياني وجون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية: جمهورية وديمقراطية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٧٢، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص٣٥.

كحليف أو كعدو، وهي سمة اللاقطبية إذ تصبح أغلب العلاقات اكثر انتقائية ورهناً بالأوضاع المتغيرة، فالدول سوف تتعاون في بعض القضايا وتتصارع في أخرى، وستفقد الولايات المتحدة تبعاً لهذه التحولات القدرة على قول «إما أن تكون معنا أو ضدنا»، لحين استقرار كل كتلة على مناطق نفوذها واعتراف الأطراف الأخرى بذلك وتحديد شكل معين للنظام[١]، ومثال على ذلك العلاقات بين الولايات المتحدة والصين فهي بمثابة حرب باردة ولكن في الوقت ذاته نجد بينهما تعاوناً تجارياً كبيراً، وعلاقة روسيا والصين حيث أنهما شركاء في سياسة موحدة ومناهضة للهيمنة الأمريكية، وتدعم روسيا الصين في بحر الصين الجنوبي إلا أنها في الوقت ذاته تعمل على تسليح فيتنام المعادية للصين، والأمر نفسه بين الولايات المتحدة والسعودية أو باكستان وغيرها الكثير ويعزي ذلك إلى العولمة وانفتاح العالم على بعضه البعض فضلاً عن عدم اتضاح الرؤية لشكل النظام الحالي وعليه يمكن القول إنَ «الصديق العدو» هو نوع العلاقات السائدة بين الدول في ضوء التحولات الدولية الراهنة والمتوقعة في المستقبل القريب.

وتأتي اطروحة فوكوياما، وبدائل جديدة كأنموذج للمدركات الأمريكية لطبيعة الصراع مع القوى المنافسة، ففي كتابه (نهاية التاريخ والانسان الأخير)، يرى فرانسيس فوكوياما إن التاريخ سيبلغ نهايته بانتصار الغرب الرأسمالي الليبرالي على الشرق الاشتراكي المستند إلى الايديولوجية الماركسية، وستهيمن الديمقراطية الليبرالية على العالم لتكون الشكل النهائي للتطور الإنساني على مر العصور[٢].

وقد اعتمد فوكاياما التفسير المادي للتاريخ في صورته الرأسمالية، أي أن العامل الاقتصادي هو أحد المحركات الرئيسة للتطور التاريخي، وهذا التطور بحسب فوكاياما، يؤدي إلى الرأسمالية كنتيجة نهائية لتشكل نهاية التاريخ كصيرورة واحدة مستمرة وتنتقل من مرحلة إلى أخرى، إلى أن تصل نهايتها وغايتها المتمثلة بالنظام الديمقراطي الرأسمالي[٣]. كما أسهمت طروحات (ساموبل هنتنغتون) في وضع تصورات استشرافية في هذا المجال عندما أشار حينها إلى طبيعة الصراع القادم الذي ستواجهه الولايات المتحدة والقوى الأساسية التي يمكن أن تتحول إلى تهديد حقيقي للمصالح والقيم الأمريكية مستنداً إلى

(١) ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

(٢) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي، مركز الانماء القومي، بيروت، ١٩٩٣، ص٦٩.

(٣) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

نظرية قيمية حضارية في الصراع أو التعاون وظلت الصين وبعض القوى الإسلامية في دائرة التهديدات لمصالح الولايات المتحدة .

إن هذه الطروحات ما هي إلا شكلاً من الهيمنة الأيديولوجية تعتمد العامل الاقتصادي لهدف بنائي بعيد المدى يرمي إلى توحيد الهويات تحت مسمى الديمقراطية الليبرالية، وفي ضوء هذه المعطيات تسعى بعض الدول وخاصة روسيا والصين لصياغة بدائل أيديولوجية ووجهات نظر عالمية تتحدى النظام الدولي القائم، من تأسيس هوية خاصة بها لإضفاء قوة وأهمية للدور الذي تؤديه بمعزل عن الهوية الغربية.

وفي هذا السياق ترتكز أيديولوجية الصين على التنمية والتأكيد على السيادة الوطنية، أي بخلاف ما ترتكز عليه الليبرالية من حرية وانفتاح بدون قيد، ويتبنى الرئيس الصيني شي جين بينج أيضاً مفهوماً أمنياً جديداً تم تعريفه في خطابه عام ٢٠١٤ على أنه «تفكير جديد بشأن الأمن المشترك الشامل والتعاوني والمستدام» والرغبة في تشكيل «شراكات وليس تحالفات»، ووضعت الصين مبادرة الحزام والطريق لتكون منصة لتحقيق مشروعها الأيديولوجي إذ أنَ هذه المبادرة وكما توفر الترابط المادي فهي توفر أيضاً الترابط غير المادي عبر مجتمع المصير المشترك بربط المنطقة ببعضها البعض[١]، وبهذا المعنى فان الصين منفتحة اقتصادياً وشيوعية سياسياً أي رأسمالية لكن مقيدة بوجود مؤسسات قوية ونظام سياسي سلطوي.

وقد تنامت نظرية العولمة الصينية البديلة بعد أزمة فيروس كورونا المستجد، إذ كثيراً ما تم تسييس الأزمة بشكل أيديولوجي وخاصة بعد اخفاق النظم الغربية في مواجهتها خلاف ما هو الحال عليه في الصين بحكم السيطرة المركزية والإدارة القوية وسرعة الاستجابة الأمر الذي أعاد الحديث حول إعادة هندسة النظام العالمي وفك الارتباط الدولي وتشكيل توازنات جديدة[٢].

وأما روسيا فكثيراً ما سعت الولايات المتحدة بأن تجعلها جزءاً من العالم الغربي كثابت من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية في أوراسيا، واقناعها بأن من مصلحتها التحول

(1) Stephen Watts And Others, Alternative Worldviews Understanding Potential Trajectories of Great-Power Ideological Competition, Rand Corporation, p4.

(٢) نادية حلمي، سيناريوهات التنافس والمواجهة الأيديولوجية الأمريكية- الصينية بعد جائحة كورونا وتأثيراتها عالميا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط:

https//:alhanews.com/والموا-التنافس-سيناريوهات-حلمي-نادية/ نشر بتاريخ ٣٠-٤-٢٠٢١.

نحو دولة ديمقراطية اوربية والتخلي عن طابعها الاستعماري وأن تنخرط بالمجتمع العابر للأطلسي[١]، لكن تنبهت روسيا إلى ذلك وبوصول الرئيس بوتين إلى السلطة حاول أن يجعل لروسيا هوية خاصة إذ كان يتبنى مشروع الحضارة الروسية المتميزة وكان شعاره «الديمقراطية هي دكتاتورية القانون» ووضع ثلاثة مبادئ أولها: النظام الأمني هو قلب الدولة، والثاني أن موسكو قلب روسيا، وأما الثالث فأن روسيا هي قلب الاتحاد السوفيتي[٢].

وقد اعتمد بصورة أساسية على تعاليم الكنيسة الأرثوذكسية ومبادئها كهوية خاصة بروسيا، حتى أنه يرى أنَ الصراع بين روسيا والولايات المتحدة هو صراع في حقيقته حضاري ثقافي ديني بين روسيا الأرثوذكسية والغرب الكاثوليكي البروتستانتي[٣]، وعليه اتبع بوتين سياسة براغماتية بتقديم روسيا على أنها أوراسية مسيحية شرقية مختلفة عن الغرب وعن الشيوعية، وذلك للمحافظة على سيادة بلاده من خلال قيمهم الخاصة.

وليس ذلك فحسب، بل صاغ المفكر الاستراتيجي الروسي ألكسندر دوجين نظرية جديدة أطلق عليها النظرية الرابعة، حيث كانت النظرية الأولى هي الليبرالية، والثانية الشيوعية، والثالثة الفاشية «القومية»، أما الرابعة فقد انطلق من مفترض مفاده بوجوب القبول بنظام دولي تعددي وأخلاقي ولا ينحصر ضمن النظريات الثلاث السابقة، والاعتراف بقيم المجتمعات الأخرى بعيداً عن المركزية القيمية الغربية، ويجب لكل مجتمع أن يؤسس نظام سياسي واقتصادي نابع من تقاليده وأفكاره وعدم فرض أنموذج واحد على الجميع[٤]. يتبين لنا من ذلك أنَ هذه النظرية ترمي لخلق عالم متعدد الأقطاب والحيلولة دون تعميم أنموذج قيمي واحد على الجميع.

وفي (الشرق الأوسط) تنطلق إيران في سياستها الخارجية من فكرة تصدير الثورة بوصفها واجب الزامي وانسجاماً مع رؤيتها الايدلوجية الإسلامية، فان حماية المستضعفين

---

(١) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١٥.

(٢) غسان العزي، روسيا ما بعد الحرب الباردة من اليلتسينية الى البوتينية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد٣٣، بيروت ، ٢٠٠٠.

(٣) وولتر لاكوير، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص١٠٣.

(٤) الكسندر دوجين والنظرية الرابعة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://www.nafezabuhasna.com/ألكسندر-دوغين-والنظرية-الرابعة/ نشر بتاريخ ١٨-٤-٢٠١٩.

مبدأ أساسي من مبادئ الثورة الإيرانية وركن مهم في فكر الخميني ورؤيته للعالم الذي تقوده الولايات المتحدة «عالم الاستكبار»، و«عالم المستضعفين» الذين تمد إيران العون لهم، لذا فهي توظف هويتها الأيديولوجية للتوسع الإقليمي ولانتزاع اعتراف دولي بدورها المنفرد في المنطقة[١].

وأما تركيا فعند وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان إلى السلطة عملت على توظيف هويتها الإسلامية لممارسة دور إقليمي وبغطاء وتأييد من الولايات المتحدة وبوصفها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة، وخاصة مع تراجع الدور السعودي في قيادة العالم الاسلامي فأخذت تركيا الدور لوجود تقارب حضاري وثقافي ومذهبي بين تركيا والدول العربية[٢].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن تركيا عضواً في الناتو وهي أدت وظيفتها كدولة بالاتحاد الاوربي دون أن تكون عضواً فيه، لكنها في الوقت ذاته تتبع استراتيجية متوازنة ما بين الولايات المتحدة وروسيا لأنها أدركت أن الولايات المتحدة حليف لا يمكن الوثوق فيه خاصة بعد موقفها من قضية الصراع على جزيرة قبرص، فهي ما تلبث أن تلجأ للبديل الأوراسي كروسيا والصين وتركيا عوضاً عن الحليف الأورواطلسي[٣].

وعموماً فأن الولايات المتحدة تنظر إلى القوى الصاعدة كافة كمنافسين لها، ولكن يختلف حجم التهديد من دولة لأخرى بحسب هوية وقيم هذه الدولة وطبيعة نظامها السياسي بالدرجة الأساس ومن ثم العوامل الأخرى، واحتلت الصين المرتبة الأولى كدولة مهددة لمصالح الولايات المتحدة، لأنها الوحيدة التي تستطيع الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية، وهو ما أكدت عليه وثيقة الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠٢١ في إدارة جو بايدن، حيث تنظر الولايات المتحدة إلى كل من الصين ثم روسيا كمهددين رئيسين يعملان على «احتواء تفوق واشنطن»، وجاءت إيران بالمرتبة الثانية حيث

(١) طايل يوسف عبدالله العدوان، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو (الشرق الأوسط)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة (الشرق الأوسط)، عمان، ٢٠١٣، ص١٢٧.

(٢) فراس محمد احمد الجحيشي، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

(٣) ينظر: بشير عبد الفتاح، خيار تركيا الاوراسي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: http//:www.shorouk.news/columns/view.aspx?cdate&01022021=id66=b566c2-baf0-4422-b261-2a288305e1bf. نشر بتاريخ ١-٢-٢٠٢١

تم وصفها بالدولة المزعزعة للاستقرار[١].

في حين تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب افريقيا بوصفها حالة إمبريالية فرعية بدلاً من مناهضة الليبرالية، حيث خضعت جنوب افريقيا لإعادة هيكلة نيو ليبرالية مستمرة منذ التسعينيات حتى تطور اقتصادها السياسي من العنصرية إلى الديمقراطية، كذلك الهند والبرازيل حيث الأنظمة الديمقراطية واقتصاد السوق والتزام البرازيل بتحرير التجارة العالمية والتعاون الأمني والدفاع الجماعي عن الديمقراطية، مما يجعلهما أقرب نوعاً ما للعالم الغربي، ومع هذا تحرص الولايات المتحدة على ضبط أدوار القوى كافة سواء المنافسة أو الحليفة حتى لا تشكل تهديداً فيما بعد لها، وذلك انطلاقاً من كونها القوة المتفوقة في النظام والضابطة للتوازن[٢].

(1) Joseph R. Biden, Interim National Security Strategic Guidance, The White House, 2021, p8.

(2) Pedro Cezar And Others, The concept Of emerging Power in international Politics and economy, Brazilian Journal Of Political Economy, vol36, n142, 2016, p58.

المبحث الثاني: آليات إدارة الصراع الدولي مع القوى الصاعدة

يمثل عدم ظهور قوى مهيمنة في النظام الدولي مصلحة أساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لذلك تعمل الولايات المتحدة على ديمومة تفوقها كقوى عظمى في النظام عبر التحكم في الصراع ومجرياته وبما تمتلكه من أدوات للتأثير وإمكانات على الأصعدة كافة تسعى من خلالها إلى ضبط أدوار القوى الأخرى وخاصة التعديلية التي تسعى إلى تغيير النظام.

ويقترن ضبط أدوار القوى الصاعدة بالحفاظ على نوع من التوازن النسبي بين مختلف هذه القوى كلاً في إقليمها الجغرافي، لأن توازن القوى الرئيس أو المسيطر يعتمد على التوازن الإقليمي، إذ يمثل التوازن الإقليمي الحجر المكون للبناء الكلي للتوازن العالمي، فعندما تكون دولة ما لها استقلالية في إقليمها فإنها ستصبح فيما بعد جزءاً من اللعبة الدولية الكبرى والتوازن الدولي وليس مجرد انعكاس للتوازن الرئيسي[1].

وعليه تضطلع الولايات المتحدة بدور الموازن العالمي الرئيس في التوازنات الإقليمية والفرعية كافة وفي كل إقليم على انفراد، لضمان ضبط حركة التفاعلات الدولية والحفاظ على مستوى القوى دون الخروج عن نطاق سيطرتها وبما لا يسمح لأي دولة أن تهيمن في إقليمها[2].

وفي هذه السياسة كان لمراكز التفكير دور رئيسي إذ طورا الباحثان جون ميرشايمر* وستيفن والت** استراتيجية «التوازن خارج المجال»*** كنوع من الدراسات التي تقدم إلى صناع القرار وبعدها الاستراتيجية الأمثل لإدامة التفوق الأمريكي في المستقبل المنظور.

ومفاد هذه الاستراتيجية هي بدلاً من أن تكون الولايات المتحدة شرطي العالم وحارسه ستشجع بقية الدول على أخذ زمام المبادرة لمراقبة وعرقلة القوى الصاعدة وأن لا تتدخل الولايات المتحدة إلا عند الضرورة فقط، وذلك لتحويل العبء الثقيل عليها إلى الحلفاء وتقليص حجم الموارد المخصصة للدفاع كما أنها تتيح مزيداً من الاستثمار

---

(١) ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ص٢٥٤-٢٥٩.

(٢) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٦٩.

*جون ميرشايمر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو الامريكية ورائد تيار الواقعية الجديدة بشقها الهجومي.

**ستيفن والت أستاذ الشؤون الدولية بمدرسة جون كنيدي التابعة لجامعة هارفرد الأمريكية ورائد تيار الواقعية الجديد بشقها الدفاعي.

***أول من طرح هذه الاستراتيجية هو أستاذ العلاقات الدولية كريستوفر لاين بعد انتهاء الحرب الباردة.

والاستهلاك والتركيز على الداخل الأمريكي والقيام بالإصلاح الهيكلي وتعويض الاستنزاف الذي نتج عن استراتيجية التحول الإقليمي التي تبنتها إدارة بوش والتي انتجت خسائر فادحة والخطأ الذي ارتكبته إدارة اوباما حينما ساعدت على قلب نظام معمر القذافي في ليبيا ومفاقمة الوضع في سوريا وما نتج عنه من تراجع نسبي لمكانة الولايات المتحدة ومصداقيتها أمام العالم[١]. أي أنها بدلاً من أن تقوم بمفردها بإدارة الصراع ستشرك معها الدول الأخرى وتمنحهم دوراً توظفه في المحافظة على هيمنتها وتقليل النتائج التي ترتبت على ممارساتها الفردية وسياساتها الخاطئة بعد عام ٢٠٠١ والتي ولدت نتائج مناقضة لأهدافها.

وتتيح العزلة الجغرافية التي يوفرها الموقع الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة توفير الأمن المجاني للدول الأخرى من الحلفاء والأصدقاء ومن ثم ممارسة نفوذ هائل على هؤلاء الحلفاء ونيل الأفضلية في التنافس الإقليمي فضلاً عن توظيف وتشجيع الفواعل الدولية وغير الدولية في الأقاليم البعيدة للتنافس وجعلها تحقق ما تريده الولايات المتحدة وأيضاً إحداث التفرقة بين خصومها والحيلولة دون تحالفهم[٢].

وبحسب -ميرشايمر ووالت- فإن استراتيجية التوازن خارج المجال يمكن أن تحقق للولايات المتحدة ما يلي[٣]:

أولاً: تقليل احتمالية توريط الولايات المتحدة في حروب مكلفة مثل الحرب على العراق، دون أن يلغي هذا استعمال القوة العسكرية إن استدعى الأمر، مع المحافظة على مصالح الولايات المتحدة في (الشرق الأوسط) والحيلولة دون سيطرة دولة أخرى على هذه المنطقة بالاعتماد على حلفاء محليين ولا تتدخل الولايات المتحدة إلا كخيار أخير.

ثانياً: تحسين وضع الولايات المتحدة في حربها مع الإرهاب، إذ بانسحاب قواتها ستخفض النقمة الناشئة عن تمركز الجنود الأمريكان في الأرض العربية بشكل دائم، وسيقتصر دورها في توفير الأسلحة وتقديم الدعم الاستخباري والتدريب العسكري.

---

(١) جون ميرشايمر وستيفن والت، التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى، ترجمة جلال خشيب، مجلة الشؤون الخارجية، عدد تموز-آب، ٢٠١٦.

(2) Stephen M. Walt, Who is Afraid Of A Balance Of Power? The United States is ignoring the most basic principles of international relation, to its own detriment, Foreign Policy, December 2017.

(٣) جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الصهيوني والسياسة الخارجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٨٩-٤٩٠.

ثالثاً: ستجعل هذه الاستراتيجية من التدخل الأمريكي أقل تهديداً بالنسبة لدول (الشرق الأوسط) ومن ثم ستوفر لدول مثل إيران وسوريا أسباباً أقل للتخوف من هجوم أمريكي وبالتالي تقليل أسباب دواعي الحصول على أسلحة دمار شامل، وبدلاً من تجميع الخصوم المحتملين معا سواء في (الشرق الأوسط) أو شرق آسيا وغيره، فإن التوازن خارج المجال سيسهل استراتيجية فرق تسد، وهو المغزى الاستراتيجي الأهم لمصالح الولايات المتحدة والذي يكمن بعدم تشكيل ائتلاف مناوئ.

وفضلاً عما تقدم فأن التوازن خارج المجال يتطلب إشراك الأقطاب والقوى الأخرى في التفاعل الدولي والذي سيترتب عليه توزيع تكاليف العمليات العسكرية وغيرها على أطراف متعددة، وزيادة مشروعية أي إجراء أمريكي سواء أمام الانعزاليين في أمريكا أو الرأي العام العالمي الرافض خارجها[١].

إذ إن الولايات المتحدة تمتلك جميع أنواع القوة، باستثناء قوة واحدة، وهي الشرعية المطلقة. وفي عالم اليوم، يعد هذا نقص جوهري. فالشرعية تسمح للدولة بوضع الأجندة وتحديد الأزمات وحشد التأييد للسياسات بين الدول والفواعل غير الدولية معا[٢]، ولا يمكن تحقيقها بمنأى عن المشاركة والتعاون مع القوى الأخرى، وعليه فان الطريقة الوحيدة لممارسة القيادة هو التوازن الدقيق والحكم القائم على المشاركة[٣].

وعليه ارتكزت سياسة الولايات المتحدة في إدارة صراعها مع القوى الصاعدة على تحقيق نوع من التوازن النسبي بين هذه القوى واعتمدت في ذلك آليات متنوعة ومنها:

(١) سوسن العساف، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٢.

(٢) فريد زكريا، عالم ما بعد امريكا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٢٨.

(٣) نقلا عن: عادل عبد الحمزة ثجيل، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكا، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٣٠٣.

المطلب الأول: الآلية السياسية

تعتمد الولايات المتحدة في تسيير شؤونها في كل إقليم على سياسة الأعمدة والمحاور، من خلال التحالفات أو المعاهدات الثنائية مع القوى الإقليمية، مما يتيح لها تحقيق مصالحها وأهدافها بمساعدة تلك القوى، كالكيان الصهيوني وتركيا والسعودية في (الشرق الأوسط)، وجنوب افريقيا في افريقيا وكوريا الجنوبية واليابان في شرق آسيا والبرازيل في أمريكا الجنوبية وغيرها من الدول[١].

وللتحالف أثر كبير في توازن القوى إذ يرى بعضهم أن هدف أغلب التحالفات هو صيانة الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة أي التحالف هنا أقرب لأن يكون معاهدات حماية وبالتالي فتوزيع المنافع يمكن أن يعكس توزيع القوة في التحالف وتحديد سياساته، فدولة كبرى على سبيل المثال يمكنها أن تتحكم في حليف أضعف فيما يتصل بالمنافع والسياسات، كالعلاقة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مثلاً، وإن كان هذا التلازم بين المنافع والسياسات والقوة ليس حتمياً بصورة مطلقة، فبإمكان الدولة الأقل قوة استغلال علاقتها بحليف أقوى والزامه بدعم مصالحها الحيوية والتي يمكن أن تناقض مصالحه على الأمد البعيد، كالعلاقة بين أمريكا من جهة وباكستان وتايوان من جهة أخرى، ومن الممكن أيضاً أن يكون لهذه الدول امكانات ما يكون له قيمة عند الدول الكبرى والتي لا يمكن استبدالها أو التعويض عنها حيث يمكنها أن تعطي مركزاً لا يمكن قياسه بالمعايير العادية من حيث تبادل المنافع، مثل العلاقة بين ايسلندا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالقواعد العسكرية على سبيل المثال[٢]. لذا فأن التحالف يتطلب وجود مصلحة ومنفعة متبادلة فضلاً عن إدارة عقلانية للمصالح سواء المصالح الآنية أو الاستراتيجية.

وعليه فأن سياسة الولايات المتحدة تجاه القوى الأخرى قائمة على وجود بعض الانسجام في المصالح فيما بينها وبين هذه القوى ويعتمد هذا النهج على استمالة دول الإقليم وتوفير فوائد أمنية واقتصادية فضلاً عن مراعاة عامة للقانون الدولي والمعايير الدولية وعلى ممارسة الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز المصالح والأفضليات الأمريكية المتمثلة بعدم هيمنة قوى في إقليمها من جهة، وجذب العديد من هذه الدول

(١) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل الياس، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص٣٦.

(٢) شيماء عادل فاضل وعلي طارق، أثر التحالفات الدولية في استقرار الأمن الدولي، مجلة حمورابي، العدد٢٩، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦، ص ص٥٩-٦٠.

للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة من جهة أخرى، لأنه أدى دوراً في تحقيق الاستقرار في المنطقة وإدارة العلاقات فيما بين الحلفاء وعزز اقتصاداً إقليمياً وعالمياً منفتحاً نوعاً ما من جهة أخرى[١].

لذا فأن القوى الصاعدة المحافظة تثق نسبياً بالولايات المتحدة أكثر مما تثق ببعضها البعض أو بالقوى التعديلية لتولي منصب القيادة في النظام الدولي، طالما تتخذ الولايات المتحدة مقاربة تعددية مع الآخرين وليست أحادية الجانب وتأخذ بعين الاهتمام مصالح الحلفاء والأطراف المهمة الأخرى عند صياغة السياسات، فهي التي تحرم القوى الطامحة في أوراسيا من السيطرة على غيرها من الدول، وتعمل كموازن ضد القوة التي تهدد جيرانها، وهي الدولة التي تلجأ إليها الدول كافة حينما تكون غير قادرة على الاتفاق بينها[٢].

وتمثل سياسة التحالفات وما يتصل بها من أدوات دبلوماسية ومنظومات مراقبة أساس للتوازن من خارج الحدود وإدارة تمركزات القوة من أجل ضبط أدوار القوى التعديلية في مناطق النفوذ من قبل الولايات المتحدة، ففي شرق آسيا تعمل الولايات المتحدة على دعم التجمعات والروابط الإقليمية وتعزيز علاقتها مع اليابان والهند وكوريا الجنوبية واعطائهم أدواراً من أجل احتواء الصين وفرض سلوكيات معينة عليها في محيطها الإقليمي[٣].

واعتمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على صيغة التحالفات القائمة بين الهند وباكستان، عن طريق مواءمة نفسها معهما لتحقيق التوازن للنفوذ الصيني في الإقليم، وعدم الانحياز لأحدهم خاصة في قضية إقليم جامو (تشترك به الصين والهند وباكستان) وكشمير (بين الهند وباكستان من جهة وبين الصين والهند من جهة اخرى) حيث حاولت الولايات المتحدة اثبات موقعها في القارة ومنع القوى المتنافسة من السيطرة على هذا الموقع المهم في آسيا واعتماد سياسة التوازن[٤].

---

(١) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص ص١٤-١٥.

(2) Robert J. Art, A Grand Strategy For America, Cornell University Press, New York, 2003, p159.

(٣) علي فارس حميد، الهيمنة الامريكية ومزاحمة القوى التعديلية دراسة أنماط التعقيد في دوائر امنية مختلفة، مجلة حوار الفكر، العدد٤٦، بغداد ٢٠١٩، ص ص٧٠-٧١.

(٤) جعفر بهلول جابر الحسيناوي، أميركا ما بين القطبية الصلبة والتحديات تكتلا البريكس وشنغهاي أنموذجا، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٩، ص٢٦٤.

وفي أمريكا الجنوبية تحرص الولايات المتحدة على توثيق علاقتها مع دول الإقليم وخاصة الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا بوصفهما قوى ثانوية في المنطقة من أجل احتواء البرازيل، حيث تحاول القوى الثانوية عرقلة القوى الصاعدة (البرازيل) وتقويض مكانتها كقوة إقليمية بعدم منحها القدر الكافي من الاعتراف بالشرعية، وتعمل على ايجاد شراكات مع الولايات المتحدة والصين والمجموعة الاوربية والتي تقدم لها الحوافز التي لن تستطيع البرازيل القيام بها لعدم امتلاكها الرصيد الكافي لذا انتهجت الولايات المتحدة سياسة الزعامة الإقليمية لفرض سيطرتها على الإقليم عن طريق الشراكات الاستراتيجية المتنوعة مع هذه الدول(١).

ومع روسيا تحرص الولايات المتحدة على إقامة شراكة معها عبر الارتكاز على معادلة التوازن بين روسيا وأوروبا كمقدمة لخلق توازن ستاتيكي وقوي بين روسيا والولايات المتحدة في إطار السعي لدمج روسيا بالعالم الغربي وخاصة بعد أن استطاعت الولايات المتحدة دمج أوربا الشرقية بالناتو والاتحاد الاوربي إذ نجح الإعلام الأمريكي في خلق رأي عام مفاده أن روسيا تمثل تهديداً لأوروبا الشرقية واتخذت من ذلك ذريعة أمنية لتوسيع حلف الناتو شرقاً فضلاً عن اوكرانيا فأنه من الممكن أن يكون محفزاً لروسيا للقيام بذلك وبدوره يفتح المزيد من التعاون والشراكة بينها وبين أوربا(٢).

وأما في (الشرق الأوسط) فقد صاغ الرئيس الأسبق باراك اوباما مقاربة جديدة لتعزيز توازن جديد بين ايران والسعودية يتسم بالتنافس من خلال «جعل ايران تعمل بطريقة مسؤولة» بدلاً من عزلها، مع ضمان توفير الأمن للسعودية من أجل ضمان تدفق النفط السعودي إلى العالم(٣)، وينبغي الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية تتخذ اسلوب الإدارة والتوجيه لإدارة التوازنات في (الشرق الأوسط)، لوجود كل من تركيا والسعودية وهما لاعبان مهمان في المنطقة، فضلاً عن أن تحالفهما يشكل تهديداً للولايات المتحدة، لذا تمكنت من فرض التوازن بينهما على حساب التحالف من خلال توظيف الايدلوجية في تقدير المصالح الاستراتيجية للتوازنات الإقليمية في (الشرق الأوسط)، كذلك تتجه

(١) عاطف معتمد وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أميركا اللاتينية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ص١٢٧-١٢٩.

(٢) نقلا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٥-١١٦.

(٣) فريدريك ويري وكريم سجادبور، توازن بعيد المنال: أميركا وايران والمملكة العربية السعودية في (الشرق الأوسط) المتغير، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/2014/05/28/ar-pub-55712. نشر بتاريخ ٢٨-٥-٢٠١٤

السياسة الأمريكية نحو الإحلال والمبادلة في الوقت ذاته، كونها لم تركز على حليف مناسب يمكنه الإدارة بالوكالة بصفة استراتيجية نظراً للتعددية المذهبية وحركة الجماعات الاجتماعية داخل الأقاليم الوطنية، لذا تقوم الاستراتيجية الأمريكية على اساس الإدارة دون الانخراط في التوازنات وتتعامل مع معظم القوى باستثناء روسيا وايران على اساس الشراكة والتوظيف المؤقت لأن الوضع في (الشرق الأوسط) لا يحمل التعامل مع حليف دائم ولذا الأدوار غير مستقرة، فمثلاً الصعود السعودي بدأ بالتراجع لصالح قوى متعددة في مقدمتها مصر، الأمر الذي قد يدفع الولايات المتحدة إلى تحويل استراتيجية الشراكة باتجاه مصر عربيا والتي سوف تمارس أدواراً جديدة مستفيدة من ثقلها العربي والقومي لصالح متطلبات التوازن الجديد[١]. ولعل تحالف ما يسمى بالشام الجديد والذي يضم كل من مصر والاردن والعراق بمباركة أمريكية واوربية هو محاولة لرسم خارطة جديدة للتوازن لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة فضلاً عن التركي ويكون العراق محور هذا التحالف.

وفي سياق إعاقة التحالفات المضادة، تعمل الولايات المتحدة على ضرب أي تحالف ذي وزن إقليمي في (الشرق الأوسط) كالتحالف الإيراني السوري وتعمل على توجيه ضربات للمشروع الإيراني في إقامة محور له في المنطقة وضرب أهم مرتكزاته في لبنان، جنباً إلى جنب مع دعم ومساندة الكيان الصهيوني لتصبح عنصر التوازن الرئيس أمام ايران[٢].

وأما في القارة الافريقية وفي إطار الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالاحتواء للنظم غير الموالية مثل ليبيا والسودان تركز الولايات المتحدة على دول مثل تنزانيا وكينيا وجيبوتي، وتركز الولايات المتحدة على مصر كونها تمثل حجر الزاوية في ترتيبات التوازن سواء في افريقيا أو (الشرق الأوسط)، وشرعت بإنشاء بنية أساسية للربط بين المناطق ذات البعد الجيواستراتيجي في القارة كشرق افريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، والذي عرف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي (بالقرن الأفريقي الكبير) وذلك لضمان السيطرة على التفاعلات والتحكم في هذه المنطقة[٣].

ومن الصور الأخرى للتوازن هي سياسة التدخل سواء بشكله الدفاعي الذي يرمي إلى الاحتفاظ بالأوضاع السياسية على ما هي عليه، أو بشكله الهجومي لتغيير النظام أو تغيير الأوضاع السياسية[٤].

---

(١) علي فارس حميد وسناء محمد ابراهيم، الولايات المتحدة وتوازنات القوى في (الشرق الأوسط) (دراسة في مستقبل التوازنات الاستراتيجية)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص ص١١-١٦.

(٢) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٨٣-١٨٤.

(٤) ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

وكثيرا ما تلجأ الولايات المتحدة إلى استعمال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، ومن المفارقات في السياسة الأمريكية أنها توظف هذه الشعارات لاستعمالها ضد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو الأنظمة الاستبدادية، في حين أنها على الجانب الآخر تدعم دول أخرى استبدادية وتنتهك فيها حقوق الإنسان إن توافقت مع مصالحها.

ففي البرازيل مثلاً حرصت الولايات المتحدة على وجود حكومة موالية لها وإن كانت ديكتاتورية أو فاسدة، وعارضت بشدة الحكومات اليسارية التي جاءت من طريق الانتخابات الديمقراطية، وبعد نجاح دا سيلفا في انتخابات الرئاسة قاد عدد من أعضاء الكونغرس وبالأخص الأعضاء في لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي حملات لإرسال خطابات ونداءات للرئيس بوش في وقتها محذرة اياه من خطورة تولي يساري رئاسة البرازيل، خوفاً من تحالف الرئيس دا سيلفا مع القيادات التي تسعى لإنهاء وتقويض الوجود الأمريكي في القارة اللاتينية، وتشكيلهم جبهة مناهضة للولايات المتحدة ترمي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة في الأمريكيتين، كما أثارت المخاوف داخل الإدارة الأمريكية بشأن امكانية قيام البرازيل بتجميع دول القارة حولها في تكتل واحد مما يهدد الهيمنة الأمريكية[1]، لذا شجعت الولايات المتحدة على الإطاحة بهذه الأنظمة ودعمت العسكريين الموالين لها لتولي زمام الحكم حتى وصل اليمين المتطرف إلى السلطة عام ٢٠١٨ وتدهور الاقتصاد البرازيلي حتى أعلن الرئيس البرازيلي الحالي جايير بولسونارو إفلاس البرازيل في مطلع هذا العام.

في حين أنها دعمت الاحتجاجات والمسيرات السلمية تحت مسمى الحريات العامة وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في كل من صربيا واوكرانيا وجورجيا وقرغيستان وأدت الدور الأساس في التحريض عليها والتي سميت بالثورات الملونة وذلك لعزل روسيا عن محطيها وتطويقها وتقليص نفوذها بضم هذه الدول إلى الناتو وجعلها جزءاً من العالم الغربي وفي ذلك إشارة واضحة إلى القيادة الروسية بضرورة تبني الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية[2].

---

(١) صدفة محمد محمود، القوى المتوسطة في النظام الدولي: حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠١٠، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠١٥، ص ص٣٦٠-٣٦١.

(٢) هديل حربي العايدي، المتغير الأمريكي في السياسة الروسية اتجاه الصين بعد عام ٢٠٠٠، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص٣١٦.

والأمر ذاته في الصين إذ تمارس الولايات المتحدة التدخل في شؤونها الداخلية بفرض مفهومها الخاص لحقوق الإنسان ولا تترك مناسبة مع الصين إلا وتطلب المزيد من الحريات السياسية والاجتماعية والدينية، وفي هذا الشأن أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً يدين سجل حقوق الإنسان في الصين، فضلاً عن ذلك تعمل الولايات المتحدة على ربط مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية بعلاقتها مع الصين عبر البوابة الاقتصادية التي تمنح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة في محاولة للعب على الطرق الدولية في احتواء الصين كما تعمل شركات التكنولوجيا الأمريكية على منع الصين من التفوق النوعي في ميدان التكنولوجيا لا سيما في مجال الذكاء الصناعي عبر فرض قيود محددة على الصين وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق على البحوث المتعلقة بالابتكار الصناعي[١].

وفي (الشرق الأوسط) من المحتمل أن توظف إدارة بايدن انتهاكات حقوق الانسان ضد الأكراد في تركيا وإيران للضغط عليهما وتقويض سياستهما في المنطقة، إذ تشكل مسألة حقوق الإنسان معياراً مهماً في سياسة بايدن الخارجية[٢].

وينبغي الإشارة لدور وسائل الإعلام والتواصل وتقنية المعلومات في هذا الشأن، حيث وظفتها الولايات المتحدة وبالتعاون مع شركات التكنولوجيا المختصة في هذا المجال من أجل زعزعة الأنظمة السياسية الحاكمة وإسقاطها أو الضغط عليها وابتزازها، من خلال تقديم التسهيلات والتقنيات المختلفة ومنها مثلا برنامج (TOR) الذي يسمح للنشطاء الإبحار في الشبكة العنكبوتية مع الحفاظ على السرية الشخصية الكاملة، والذي وضع خصيصاً للنشطاء الذين يسعون لإسقاط النظم الدكتاتورية في بلادهم، فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي والتنظيمي وبتمويل من أجهزة الاستخبارات والدوائر الدبلوماسية لمنظمات المجتمع المدني التي كانت رأس الحربة في تنفيذ هذه التحركات، حيث تحولت هذه المنظمات إلى أدوات متناسقة أدوارها مع أهداف السياسة الأمريكية[٣].

(١) كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥، ص١٠١.

(٢) مستقبل العلاقات الامريكية التركية في ظل ادارة بايدن، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط:

https//:fikercenter.com/position-papers/مستقبل-العلاقات-الأمريكية-التركية-في-ظل-إدارة-بايدن

نشر بتاريخ ٧-٣-٢٠٢١.

(٣) احمد بن سادة، الدور الامريكي من الثورات الملونة الى الربيع العربي، جريدة اخبار الخليج، البحرين، العدد ١٣٢٤٠، السنة ٣٩، ٢٠١٤.

وتعد أدوات الإعـلام بمثابة دبلوماسية الـرأي العام، وحيث يجري العمل الدبلوماسي في معظمه بصورة مباشرة مع الحكومات الأجنبية، والدبلوماسية العامة عمل تقوم به الدولة للتواصل مع الشعوب الأجنبية لخلق فهم للمثل والأفكار الأمريكية وأهدافها الحالية وسياساتها الراهنة(١).

وأما على صعيد العلاقات الدبلوماسية الرسمية تعمل وزارة الخارجية الأمريكية على تكثيف العلاقات الدبلوماسية مع إندونيسيا والهند وسنغافورة وفيتنام وكمبوديا وغيرها في إطار تطوير علاقتها مع دول جنوب شرق آسيا المنخرطة في التكتل الإقليمي «آسيان»(٢)، وعلى الرغم من وجود نوع من عدم الاستقرار في العلاقات الأمريكية الصينية، إلا أن الولايات المتحدة سعت لتأسيس آليات للحوار الثنائي ومناقشة القضايا المشتركة إلى جانب القضايا الإقليمية والدولية، فضلاً عن اعترافهما بأهمية العلاقات الثنائية وضرورة تعزيزها وتطويرها والوصول بها إلى مراحل متقدمة تؤسس للثقة الاستراتيجية لتحقيق مصالحهما الحيوية، وخاصة في عهد الرئيس الأسبق باراك اوباما حيث قادت الخارجية الأمريكية جناح داخل الإدارة حول التعامل مع الصين يسعى إلى تجنب احتدام الصراع وتطوير أرضية مشتركة للتعاون(٣).

واتبعت إدارة بوش سلوكاً سياسياً إزاء روسيا يزاوج بين دبلوماسية التعاون والدبلوماسية القسرية من خلال استراتيجية المشاركة، وذلك بجعل روسيا في مجالها القيمي باستعمال بعض الحوافز، ومن هذه الخطوات إنشاء مجلس «الناتو- روسيا» في العام ٢٠٠٢ والذي منح روسيا حق التصويت وليس النقض في القرارات التي يصدرها حلف شمال الأطلسي، وكذلك سمح لها بالعمل المشترك على مجموعة من القضايا الأمنية مثل مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح وتأتي الرغبة هذه في جذب روسيا للحيلولة دون تقاربها وتعاونها مع الصين ودمجها داخل الخيمة الغربية، وقد تجلت أوجه الدبلوماسية القسرية عندما أصبحت استراتيجية المشاركة مشروطة بتشجيع روسيا للتوجهات الديمقراطية في سياساتها الداخلية(٤).

---

(١) تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذكره، ص٤١١.

(٢) نادية الهواس، نظام عالمي بديل...تحديات بناء استراتيجية «احتواء» أمريكية للصين، مجلة السياسة الدولية، المجلد٥٣، العدد٢١٤، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٩.

(٣) وجيه احمد عبد الكريم، القطب القادم الصراع الصيني الأمريكي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص٨٣-٨٥.

(٤) كرار انور البديري، دروب القوة العظمى، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٦-٢٤٧.

وفي سياق الحديث عن الأدوات السلمية قدم معهد بروكنغز* عدد من السياسات والاستراتيجيات لصانع القرار الأمريكي فيما يخص مسائل (الشرق الأوسط) ومنها السياسة الأمريكية تجاه ايران، حيث يرى أنَ الولايات المتحدة لا تستطيع التعامل مع ايران الصاعدة بشكل فعال إلا إذا أجرت إعادة تقييم أكثر عمقاً لاستراتيجياتها السابقة، وأطلقت مبادرة دبلوماسية شاملة للتعاطي معها والدخول في مفاوضات متعددة المسارات فيما يخص الملف النووي فضلاً عن تطبيع علاقات دبلوماسية منخفضة المستوى كي يتسنى للطرفين إجراء المناورات الدبلوماسية والتفاوضية[١].

وقد تجلت هذه السياسة بوضوح في الإدارة الحالية حيث أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن أن الولايات المتحدة ستفعل الدبلوماسية بشكل كبير في سياستها الخارجية، وفيما يخص ايران فإن المعطيات تشير إلى أن إدارة بايدن تعمل على بدء دبلوماسية جديدة تتمحور حول القضايا الاقتصادية وتخفيف العقوبات وبدء مفاوضات جديدة انطلاقاً من فكرة «العودة المتوازنة» إلى الاتفاق النووي لأن عملية احتواء ايران لا تتحقق إلا من خلال المقاربات التعددية التي تشرك المؤسسات والقانون الدولي[٢]. وهنا نلاحظ تحول آلية إدارة الصراع من العقوبات الاقتصادية إلى المفاوضات، لتراجع جدوى العقوبات الاقتصادية من جهة، ولجذب ايران والحيلولة دون تحالف ايراني روسي وصيني من جهة أخرى وذلك عبر العمل على إدارة المصالح والحوافز من قبل الولايات المتحدة.

كذلك فإن التطبيع مع الأنظمة العربية هو من ضمن سياسة السلم المتبعة ضمن هذه الاستراتيجية لضمان شرق أوسط موالي للغرب وتأمين وجود الكيان الصهيوني في المنطقة والسيطرة على طرق ومنابع إمدادات الطاقة للتوجه فيما بعد نحو القوى الصاعدة في شرق آسيا بعد السيطرة على منطقة نفوذها في (الشرق الأوسط) وضمان عدم وقوعها تحت سيطرة دولة أخرى كونها أهم ساحة يمكن منها التحكم بمجريات الصراع الدولي.

*مؤسسة فكرية أمريكية مقرها في واشنطن.

(١) ريتشارد ن. هاس واخرون، استعادة التوازن استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٩١-٩٢.

(٢) رامي عبدالله عبد المحسن عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن اتجاه ايران، مجلة مدارات ايرانية، المجلد٣، العدد١٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢١، ص١٤٣.

المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية

يعد الاقتصاد الأمريكي المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، اذ تتمتع الولايات المتحدة بـ "امتياز الدولار" كنقد مرجع للاقتصاد العالمي والذي يعد عملة الاحتياط الرئيسة التي تشكل ٦٢.٥٪ من سلة الاحتياطات العالمية من العملات الحرة[١]، وقد تعزز هذا الامتياز الفائق الذي تتمتع به الولايات المتحدة نتيجة الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، فمن خلال تقييم سعر الصرف تمكنت الولايات المتحدة من خفض جزء كبير من ديونها إذ أدى انخفاض قيمة الدولار إلى زيادة قيمة الأصول الأجنبية المملوكة للولايات المتحدة دون أن تتأثر بالمنافسين، وتمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على هذه العملية من السياسة النقدية المحلية حيث تعمل سوق الأوراق المالية بشكل يعين ويشجع للاستثمارات الأمريكية[٢].

ويشكل الوصول إلى السوق الأميركية أمر جوهري، فالولايات المتحدة تستورد ١٨٪ مما تصدره معظم بلدان العالم، والاستثمار الأميركي هو في الغالب دافع رئيس للتنمية الاقتصادية في أمكنة أخرى من العالم، الأمر الذي يعطي مفاوضيها التجاريين أداة قوية للمساومة[٣]، لذا فان الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي مباشر، وأكبر مستهلك للمنتجات الدولية، فضلاً عن كونها أكبر اقتصاد قومي في العالم وأكبر مشارك في الغطاء الواقي المؤلف من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (الثالوث الاقتصادي)، ومن ثم فإن القدرة الاقتصادية الهائلة هذه تمكنها من أداء الدور الأكبر والرئيس في هيكلية البيئة العالمية السياسية المستقبلية[٤].

ولكن بشكل عام فقدت الولايات المتحدة بعضاً من قدرتها وتأثيرها نتيجة الحرب على الإرهاب والحرب على العراق التي استنزفتها منذ عام ٢٠٠١، لذا اتجهت إدارة اوباما بالانتقال من سياسة القوة إلى سياسة الانفتاح والشراكة على النطاق الدولي، وتغيير السياسات الاقتصادية والتي تحققت جزئيا باعتماد الكونغرس خطة التحفيز الاقتصادي

---

(١) نقلا عن: عادل عبد الحمزة ثجيل، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.

(2) Kevin Gray And Craig N. Murphy, Rising Powers and the Future Of global governance, Third World Quarterly, University Of Sussex, Routledge, London, 2013, p184.

(٣) ريتشارد ن. هاس، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥-٢٦.

(٤) غاري هارت، القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة، ترجمة محمد محمود التوبة، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥، ص ص١٠٤-١٠٥.

والبالغة أكثر من ٨٧٠ مليار دولار[١]، وتتميز الشراكات بأنها تسمح لكلا الطرفين بالحفاظ على نوع من المساواة النسبية غير الموجودة في التحالفات، فضلاً عن الشراكات التي تجسد عناصر تنافسية وتعاونية وتتيح درجة من المرونة في ظل عدم اليقين الذي يسود النظام فيما يتعلق بتوزيع القوة الصاعدة إقليمياً وعالمياً، سعياً لـتأسيس تحالفات وتكتلات في طور التشكل لتحقيق نوع من التوازن[٢].

وتأسيساً على ما تقدم فقد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق اوباما عن مبادرة محور آسيا أو «استراتيجية المحور» ، وهي المبادرة التي ترمي إلى مواجهة التحولات التي شهدتها بداية القرن والمتمثلة بتحول مركز الثقل نحو آسيا والمحيط الهادي، وارتكزت هذه الاستراتيجية على مواجهة تعاظم قوة الصين، وبناءً عليها سعت الولايات المتحدة لاحتواء الصين وتقوية علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا وأيضاً تقوية علاقاتها التجارية مع الدول الحليفة كاليابان وكوريا الجنوبية ثم مع دول المحيط الهادي عبر التفاوض حول اتفاقية للتبادل الحر عبر المحيط الهادي* والتي تم توقيعها في عام ٢٠١٥ مع اثنتي عشر دولة من دول المنطقة باستثناء الصين، وتهدف الاتفاقية إلى الزام الصين بإطار تجاري منظم يحترم القواعد المستمدة من القانون الانجلو ساكسوني[٣].

وانتهج الرئيس الأسبق دونالد ترامب سياسة اقتصادية حمائية مع الصين الهدف منها هو النمو الاقتصادي الأمريكي أولاً من أجل انطلاقة متجددة قائمة على أسس متينة لمواجهة ما استجد على الصعيد الخارجي[٤]. وفي سياق هذه السياسة أعلن دونالد ترامب عام ٢٠١٨ عن فرضه رسوم جمركية على السلع الصينية والشركات الصينية بما في ذلك شركة هواوي للاتصالات وشركة ميديا لتصنيع الأجهزة والتي اتهمها البيت الأبيض بسرقة الملكية الفكرية من الولايات المتحدة، وقد عزز البيت الأبيض موقفه بنشره تقريرين، الأول صادر عن مدير الاستخبارات الوطنية ويوضح فيه استراتيجية الصين للهيمنة على صناعة أشباه الموصلات من خلال شراء شركات أمريكية ودولية، والحصول على تراخيص

(١) سمير التنير، أميركا من الداخل حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص١٦٥.

(٢) فيديا ناكارني، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٤٥-٣٤٦.

*انسحبت ادارة ترامب فيما بعد من هذه الاتفاقية عام ٢٠١٧ حيث تعرضت للكثير من الانتقادات من السياسيين الشعبويين في الدول الغربية، لأنها ستؤدي الى تحويل الانتاج للدول ذات الاجور المنخفضة للعمالة مما يتسبب بارتفاع معدل البطالة في الدول المتقدمة.

(٣) نادية الهواس، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠.

لتكنولوجياتها فضلاً عن الاستثمار في الشركات الناشئة في وادي السيليكون وإقامة علاقات تسويقية مع المالكين الرئيسيين، ويبين التقرير كيف أن الصين وجدت في كل هذه المجالات طرقاً للالتفاف على لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (وهي لجنة سرية تضم وكالات متعددة تهدف إلى حماية الأمن القومي الأمريكي من التدخل الاقتصادي الأجنبي)، وأما التقرير الثاني فهو صادر عن وزارة الخزانة الأمريكية يكشف السرقات الصينية السيبرانية الاقتصادية بالاستناد إلى بيانات الاستخبارات المركزية، حيث يقدر قيمة الملكية الفكرية المسروقة نحو ١.٢٣ تريليون دولار، ويأتي هذا كله ضمن الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين وسعياً لمواجهة العجز التجاري الحاصل لصالح الصين والبالغ أكثر من ٣٤٥ مليار دولار[١].

واستكمالاً لمواجهة اتساع النفوذ الصيني، وقعت الإدارة الامريكية في تموز٢٠١٧ اتفاقية مع اليابان واستراليا للاستثمار في مشاريع البنية التحتية في منطقة المحيطين الهادي-الهندي في مجالات عدة ومنها النقل والطاقة والسياحة والبنية التحتية للتكنولوجيا، وهي ذاتها المنطقة التي تخطط فيها الولايات المتحدة لبناء الجزر المعسكرة في بحر الصين الجنوبي فيما تطلق عليه «عمليات حرية الملاحة»[٢].

ويعد الاستحواذ على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم أحد أهم توجهات السياسة الأمريكية، لتعزيز مكانتها الاقتصادية دولياً فهذه الشركات أضحت أحد اللاعبين الأساسيين في النظام السياسي الدولي وخاصة تلك التي تتعلق بمجال الطاقة حيث تتنافس الشركات النفطية الأمريكية المدعومة بقواعد عسكرية مع الشركات الصينية على نفط بحر قزوين، إذ نجحت في انتزاع اتفاقية من الصين لنقل النفط من بحر قزوين من جهة الغرب عبر خط أنابيب باكو- تبليسي جيهان في حين تركت الصين تتفاوض للحصول على صفقة نفطية من كازاخستان بواسطة عقود مكلفة وغير مضمونة للتنقيب في المناطق الغربية في كازاخستان، وجاء هذا ضمن سياسة إعاقة دبلوماسية مطاردة النفط من قبل الصين إذ تعتمد الأخيرة وبشكل شبه كلي على واردات الطاقة الخارجية في مناطق تهيمن عليها الولايات المتحدة[٣].

---

(١) غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة اسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٥٢.

(٢) نادية الهواس، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٣) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

وأما مع روسيا فقد دعمت إدارة اوباما خطة اوربية للتقارب مع اوكرانيا في إطار العمل على إبعاد دول أوربا الشرقية عن الكتلة الاقتصادية الروسية عن طريق اتفاقية شراكة اقتصادية مع الاتحاد الاوربي لنقل اوكرانيا بصورة غير مباشرة إلى المجال الجيوسياسي الغربي[١]، وذلك لأهمية اوكرانيا في الرؤية الجيوسياسية الروسية والغربية على حد سواء، حيث بدون اوكرانيا لا تشكل روسيا إمبراطورية أوراسية متكاملة، كونها حجر الزاوية للدفاعات الروسية، كما أنها مسرح لحرب القواعد الأمريكية الروسية، وهي امتداد طبيعي للصناعة الزراعية الروسية فضلاً عن كونها نقطة عبور لما يقرب من ٨٠٪ من الغاز الطبيعي الروسي الذي يتم تصديره من روسيا إلى أوربا، كما أنها نقطة الوصل لمعظم البنى التحتية للصناعة الروسية سواء عن طريق خطوط الأنابيب أو الطرق أو السكك الحديدية التي تربط بين روسيا والغرب[٢].

ولا تقتصر السياسة الأمريكية على تقويض روسيا اقتصادياً إلى هذا الحد، بل عمدت إلى خفض قدر المساعدات المقدمة إلى روسيا وحولت بؤرة مساعداتها إلى اوكرانيا وآسيا الوسطى واشترطت على روسيا التحول الكامل إلى اقتصاد السوق من بين شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية مع الضغط عليها والتهديد بمراجعة وضع استثمار الشركات الأمريكية والاوربية[٣].

وتعتمد التوازنات الاقتصادية الأمريكية في آسيا الوسطى على جغرافية الطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء الدول المستقلة حديثاً في المنطقة ودعم استقلالها وجعلها شريكاً استراتيجياً لها تساعدها في بناء الأمن الاوراسي-الاطلسي على المدى البعيد، بإخراج هذه الدول من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة احتواء التحركات الصينية التي تستهدف وجودها في المنطقة وضمان ايران مستبعدة من أكبر مشروعات تطوير النفط والغاز وممرات العبور[٤].

وفي هذا الصدد تبنت الولايات المتحدة آليات الانفتاح الاقتصادي والسوق الحرة تجاه دول المنطقة، وكانت سياسة خطوط الأنابيب أو حرب خطوط الأنابيب أحد أهم هذه الآليات، حيث حققت السياسة الأمريكية أهم نجاح لها بإنشاء خط انابيب باكو- تبليسي-

(١) نقلا عن: كرار أنور البديري، دروب القوة العظمى، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

(٢) عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧، ص١٩٩.

(٣) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٤) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٨.

جيهان العابر لأذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي ينقل النفط الاذري مسافة ١٧٦٠ كلم إلى ميناء جيهان التركي شرق المتوسط، وهو بذلك يعد أول خط أنابيب ينقل نفط قزوين دون الاعتماد على منظومة الأنابيب في المنطقة التي تسيطر عليها روسيا، وكذلك دون المرور بالمضايق التركية أو الترتيبات المتبادلة مع ايران[١]، كذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة طريق التدخلات الاقتصادية المليئة بالإغراءات المالية من خلال المنظمات غير الحكومية ومجموعات رجال الأعمال والمستثمرين والشركات الكبرى المختلفة لوضع اللبنات الأساسية لوجود عسكري في المنطقة مع حرصها ألا يكون الاختراق متسارعاً وإنما من طريق الاحتواء والمساومة وليس الاستفزاز والصدام لتجنب التصعيد غير المدروس ولا محسوب النتائج[٢].

وأما في أمريكا الجنوبية فقد أحرزت الولايات المتحدة خطوات مهمة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة وخاصة مع تشيلي والبرازيل وفنزويلا والارجنتين، وتمثل العلاقات بالبرازيل مسألة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بقضايا التجارة البيئية والحوكمة العالمية والوقود الحيوي والطاقة المتجددة إذ يتواجد ربع النفط الخام في العالم في نصف الكرة الغربي وثلث الغاز الطبيعي وربع الفحم العالمي وثلث الكهرباء في العالم والعديد من مصادر الطاقة المتجددة، وبدورها البرازيل لم تجادل بشأن المبادئ العامة الخاصة بتحرير التجارة العالمية والتعاون الأمني والدفاع عن الديمقراطية وأعلنت رسمياً التزامها بالتعاون بشأن هذه القضايا[٣].

وفي هذا السياق قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو بجولة تتضمن كل من غويانا وسورينام وكولومبيا لتعزيز التعاون الاقتصادي في أمريكا الجنوبية من جهة، ولمحاصرة واحتواء التحركات الصينية هناك من جهة أخرى، إذ تعد الصين أكبر شريك تجاري للبرازيل، وهي تسعى لتقديم الاستثمارات إلى كل من غويانا وسورينام، حتى وصف بعض مسؤولي الخارجية الأمريكية استثمارات الصين ومشاريعها في المنطقة بأنها

(١) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الابعاد والانعكاسات الاقليمية)، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٦، ص ص١١٤-١١٥.

(٢) شعبان عبد الرحمن، القواعد الامريكية وسياسة الزحف الهادئ لاحتواء روسيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط

https//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.143904= نشر بتاريخ١٣-٨-٢٠٠٨

(٣) صدفة محمد محمود، القوى المتوسطة في النظام الدولي: حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٥٢-٣٥٣.

«قروض مفترسة» تهدد الأمن القومي والسيادة في دول أمريكا اللاتينية، ووفقاً لذلك قام وزير الخارجية بومبيو بالتوقيع على اتفاقات للتعاون المشترك في مجالي الطاقة والبنية التحتية مع كل من سورينام وغويانا وتقديم المساعدات النقدية لدول المنطقة لاستعادة نفوذهم المتراجع في القارة اللاتينية ومواجهة الانخراط الصيني في حديقتها الخلفية(١).

وفي القارة الأفريقية تحرص الولايات المتحدة على دفع عملية الاندماج الأفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية والتي تقوم على إنهاء مرحلة تقديم المعونات المالية وإحلال التبادل التجاري محلها وتشجيع الاستثمارات الأمريكية، وفي هذا السياق نجد أن الولايات المتحدة هي ثاني أكبر مستثمر في جنوب افريقيا، وثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر فيها بعد المملكة المتحدة، وبلغ إجمالي استثمارات محفظة الأوراق المالية في جنوب افريقيا نهاية العام ٢٠٠٧ نحو ٦.٦ مليار دولار والتي كرس أكثرها للقطاعات الاقتصادية والزراعية والتعدين(٢).

وقد قامت الولايات المتحدة بتشكيل مجموعة «المبادرة السياسية للنفط الافريقي» وتضم هذه المجموعة ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية الخاصة وعدد من رؤساء الدول النفطية الافريقية، إذ يعد نفط افريقيا ضرورة قومية للولايات المتحدة التي تستورد ١٠٪ من احتياجاتها النفطية من هناك، وعليه أصبحت هذه المجموعة بمثابة لوبي أمريكي في افريقيا يعمل على تأمين مصالح أمريكا النفطية، وقد قامت هذه المجموعة بالضغط على نيجيريا للانسحاب من منظمة الأوبك، كما أنها تحث الولايات المتحدة على التركيز على افريقيا كمصدر رئيس للنفط وأن تؤسس وجود عسكري هناك(٣).

وفي (الشرق الأوسط) تعمل الولايات المتحدة على بناء سياسة فعالة ومستدامة لتشجيع التنمية الاقتصادية في الأنظمة العربية الموالية لها وفي طليعتهم المملكة العربية السعودية، وتسعى لتحقيق تحول وانتقال من الاقتصادات الموجهة بشكل محكم إلى اقتصادات منفتحة على المنافسة المحلية والعالمية للمساعدة في بناء شرق أوسط أكثر

(١) صدفة محمد محمود، محددات الاستجابة: هل تستطيع واشنطن محاصرة بكين في أمريكا اللاتينية؟ مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط
https//:usaarabic.com /هل-تستطيع-واشنطن-محاصرة-بكين-في-أمريكا/30/09/2020/.
نشر بتاريخ ٢٠-٩-٢٠٢٠

(2) Export.gov https://2016.export.gov/southafrica/doingbusinessinsouthafrica/index.asp.

(٣) عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

استقراراً بانتهاج الاصلاحات الليبرالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لتكتسب الأنظمة السياسية الشرعية من جهة، وللحفاظ على تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وهي بذلك اتجهت إلى التخفيف من حدة الاستقطاب الذي يسيطر على المنطقة من غزو العراق، وابتدأت بمحاولات فتح الحوار مع ايران كخطوة أولى وفي الوقت نفسه العمل على تهدئة وطمأنة الحلفاء باستمرار الحماية والدعم الاقتصادي[١].

وهناك أداة أخرى في الأدوات الاقتصادية لإدارة الصراع مع القوى الصاعدة وهي العقوبات الاقتصادية، ومنها العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا بعد الأحداث الاوكرانية، حيث أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما ثلاثة أوامر تنفيذية لفرض عقوبات شملت مسؤولين حكوميين وأفراد غير حكوميين ممن لهم علاقة قوية بالقيادة الروسية، واستهدفت العقوبات القطاعات المختلفة للاقتصاد الروسي، كما تمثلت العقوبات بتعليق عضوية روسيا في مجموعة الدول الثمان، وكان لهذه العقوبات أثر في انخفاض قيمة الروبل الروسي ومؤشر البورصة الروسية على نحو حاد في وقتها[٢].

وكذلك العقوبات على ايران والتي ذكرناها آنفا، وأيضاً هناك العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأسبق دونالد ترامب على تركيا والتي تستهدف عدد من رجال الأعمال الأتراك، بسبب المسعى التركي لشراء منظومة اس اس ٤٠٠ الروسية، وتضمنت أيضا تجميد الاصول والحسابات الموجودة في الولايات المتحدة للرئيس أردوغان ونائبه ووزراء الدفاع والخارجية والخزانة والطاقة والتجارة والتي كان لها أثرها السلبي الحاد على الاقتصاد التركي والليرة التركية[٣].

---

(١) ريتشارد ن.هاس واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢٠-٢٢١.

(٢) نوار هاشم، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.

(٣) طارق الشامي، العقوبات الامريكية ضد تركيا مؤلمة وتستهدف اردوغـان، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: نشر بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١٩.
https//:www.independentarabia.com/node-تركيا-ضد-الأميركية-العقوبات-/دوليات/الأخبار/63211/
مؤلمة-وتستهدف-أردوغان

المطلب الثالث: الآلية العسكرية والأمنية

نشر مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي تقرير استشرافي والمعنون ب» الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالم متحول»، ويرى فيه أنه بحلول العام ٢٠٢٥ سترى الولايات المتحدة نفسها بين عدد من الفاعليين الدوليين المهمين وستتحول الثروة العالمية من الغرب إلى الشرق، وأن صعود هذه الدول لن يكون اقتصادياً فقط، بل سياسياً وعسكرياً وثقافياً أيضاً[١].

وعليه تبنت الولايات المتحدة استراتيجية «انخرط ولكن تحوط» للتحكم في صعود هذه القوى، فهي تنخرط مع هذه القوى في علاقات اقتصادية وتعاونية وتدخل معها في عشرات الاتفاقات والمؤسسات الدولية وفي قضايا متنوعة كالتجارة والتمويل والتكنولوجيا والمناخ والتعليم وغيرها، ومن ناحية أخرى تتحوط وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات فتسعى للحفاظ على التفوق العسكري وتقوية الروابط الدفاعية مع الأصدقاء والحلفاء الرئيسيين وتطوير الأصول الاستخبارية وأنظمة أسلحة محددة وخططاً لعمليات حربية[٢].

وترتكز الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية على أربعة محاور رئيسة: أولاً، نهج سياسة تقشف في الإنفاق العسكري، ثانياً، الحفاظ على التفوق النوعي في الوسائل والقدرات لاسيما في مجال الحرب السيبرانية وأنظمة القتال المتطور كالطائرات بدون طيار، ثالثاً، خفض عدد القوات الأمريكية المتمركزة في أوربا و(الشرق الأوسط)، رابعاً، التوجه نحو تعزيز الوجود الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تندرج ضمن تلبية مطالب الرأي العام الأمريكي وبعض جماعات الضغط المطالبة بإعادة القوات الأمريكية من مهماتها ما وراء البحار وتخفيض برامج المساعدات المقدمة للخارج بالتزامن مع برنامج تخفيض معدلات الرفاه الاجتماعي لطبقات المجتمع الأمريكي، فيما عدا جماعة اللوبي الصهيوني الذي يخشى من تراجع المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية مقابل تنامي المكانة الاستراتيجية لمنطقة الباسيفيكي وبالتالي تراجع الدور الأمريكي مستقبلاً في (الشرق الأوسط) الأمر الذي ربما يؤدي لازدياد الحضور الإيراني، فضلاً عن تخوفه من أن يمس

(1) U.S. National Intelligence Council, Global Trends 2025, A Transformed World, 2008.

(٢) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص٤١٩-٤٢٠.

(٣) ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

تقليص المساعدات المالية الأمريكية للكيان الصهيوني، ولكن في النهاية ينتهي هذا التضارب في المصالح الاستراتيجية العليا لصالح أولوية المصالح الأمريكية على الكيان الصهيوني[١].

وتبنت الولايات المتحدة استراتيجية خصخصة الحروب والاستخبارات التي تقوم على أساس إدارة الحروب من الخارج بمعنى صناعة الأزمة ومن ثم خصخصة العمليات الحربية للجماعات والشركات الأمنية الخاصة التي تتخذ على عاتقها تنفيذ الاستراتيجية على الأرض دون تدخل أمريكي مباشر، كما أن وكالة المخابرات المركزية تعد أهم الأجهزة الرئيسة المختصة في الأمور اللوجستية لخصخصة الحروب، إذ تستخدم مختلف وسائل التجسس الحديثة بغية الحصول على المعلومات، مثال ذلك فهي تقوم بالتجسس على شركات اقتصادية صينية وغيرها لغرض حيلولة هذه الشركات من أن تنافس الشركات الأمريكية[٢]. وتتكيف هذه الاستراتيجية مع الواقع الجيواستراتيجي المتقلب والتحولات الجوهرية في طبيعة الحروب ومسرحها وأدواتها، فتحولت الاستراتيجية الأمريكية من اعتماد اسلوب الحرب الثقيلة أو الحرب على جبهتين ومسرحي عمليات إلى اعتماد مبدأ القيادة من الخلف وتوظيف الشراكة الاستراتيجية، وكذلك دعم المجال الاستخباراتي والتنصت والمراقبة والسيطرة على الفضاء السيبراني تعويضاً عن عدد القوات المخفض خاصة البرية، وهي تتضمن أيضاً تطوير التكنولوجيات الحديثة لاستعراض القوة من جهة وردعاً للقوى الصاعدة من جهة أخرى خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادي[٣].

وفي هذا السياق تعمل الولايات المتحدة على تقييد سلوك الصين بإشغالها باستقلال تايوان التي تعدها واحدة من أهم محاور أمنها القومي فضلاً عن مشاغلتها في بحر الصين الجنوبي وذلك من أجل عدم تحول الصين إلى قوة مهيمنة في إقليمها أو خارجه، وهي تعمل على توزيع أدوار القوى القريبة من الصين الساعية للحفاظ على طبيعة النظام الدولي القائم كاليابان أو كوريا الجنوبية واستراليا فضلاً عن تعزيز تحالفاتها القائمة في منطقة (الشرق الأوسط) من أجل مراقبة التمدد الصيني خارج مجال الحدود وذلك

(١) وليد عبد الحي، وزن اللوبي اليهودي في القرار الاستراتيجي الأمريكي بين المبالغة والاستهانة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢١، ص ص١٦-١٨.

(٢) ينظر: ناصر محمد جميل، الاستخبارات الأمريكية وصناعة الأزمات، دار الكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص٦٣.

(٣) أكرم حجازي، الاستراتيجيات الأمريكية والتحالفات الدولية: عرض ونقد وتقييم، منتدى المفكرين المسلمين ومركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٤٧.

ضمن استراتيجية الاحتواء التي تعتمدها الولايات المتحدة مع الصين[١].

وتأتي أهمية تايوان من موقعها الجغرافي الذي يربط بحرياً شرق آسيا بجنوبها و(الشرق الأوسط) عبر مضيق تايوان وقناة باشي، وهي تشكل حلقة مهمة من سلسلة الجزر الاستراتيجية الممتدة من جزيرة ريو كيو اليابانية في الشمال إلى جزر الفلبين في الجنوب، ولها أهمية جيواستراتيجية لوقوعها بين بحر الصين الجنوبي وبحرها الشرقي، ومن ثم فأن انضمامها للصين يعني كسر حلقة الجزر وتهديد القواعد الأمريكية في بقية دول آسيا[٢]. لذا تحرص الولايات المتحدة على دعم تايوان بتصدير السلاح لها، وتسعى لضمها في نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، وذلك للحيلولة دون انضمامها للصين من جهة ولانتعاش الصناعات العسكرية الأمريكية من جهة أخرى وخاصة شركتي لوكهيد مارتن وقسم الصناعات الدفاعية في بوينغ وشركات أمريكية أخرى مرتبطة بصفقات بيع الأسلحة، وكانت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون قد وافقت على بيع ١٥٠ طائرة مقاتلة من طراز اف١٦ لتايوان، وجاءت إدارة بوش وقررت استئناف تصدير السلاح لتايوان عام ٢٠٠١، والسماح للرئيس التايواني والمسؤولين التايوانيين بزيارة الولايات المتحدة، والتركيز على تقوية الروابط مع الحلفاء الآسيويين، بينما مع الصين ففي عام ٢٠٠١ وحده فرضت الولايات المتحدة ثلاثة عقوبات على الصين حول قضايا تتعلق بنشر الصين لأسلحة الدمار الشامل[٣]، وكشفت تقارير وكالة الاستخبارات المركزية أن الشركات الصينية للأسلحة عقدت صفقات مع كل من ايران وكوريا الشمالية وباكستان تتعارض فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، لذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات عدة على هذه الشركات لنشاطاتها كموردة للتكنولوجيات والمركبات الحساسة النووية والكيميائية ذات الصلة بالأسلحة النووية[٤].

وفي بحر الصين الجنوبي ينطلق البنتاغون من عقيدة قتالية والمعروفة باسم «المعركة البحر جوية» والتي تتطلب وجود قاذفات بعيدة المدى مزودة بصواريخ بعيدة

(١) علي فارس حميد، الهيمنة الامريكية ومزاحمة القوى التعديلية: دراسة في انماط التعقيد في دوائر امنية مختلفة، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٢) ابتسام محمد عبد، الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥، ص١١٤.

(٣) وجيه احمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٤) بايتس غيل، النجم الصاعد الصين: ديبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٥٠.

المدى لتدمير بطاريات الصواريخ الأرضية الصينية المضادة للسفن، الأمر الذي يسمح لحاملات الطائرات الأمريكية التحرك بأمان بالقرب من حدود الصين[١].

وتعد الأقمار الصناعية الأمريكية حلقة وصل حاسمة في كل جهد عسكري وأمني، من الإنذار المبكر في حالة انطلاق القذائف الباليستية المعادية، وتوفير الصور والتنبؤات الخاصة بالطقس، إلى التخطيط للعمليات وتحديد المواقع عبر العالم، كذلك فأن الأسلحة السيبرانية المتطورة يمكن أن تغير ميزان المعركة بشكل حاسم، إذ تستطيع المنصات السيبرانية الرئيسة في الولايات المتحدة، أي وكالة الأمن القومي والقيادة السيبرانية الأمريكية استعمال الأسلحة السيبرانية لإغلاق الشبكات العسكرية وتعطيل منظومة القيادة والتحكم واستهداف المعلومات التي يعتمد عليها الجيش ومرافق البنية التحتية الحيوية، كشبكات الكهرباء أو المستشفيات والاتصالات، الأمر الذي يزيد ضباب الحرب ويؤدي لسوء التقدير والحسابات الخاطئة، وذلك لكلا الطرفين، إذ من الممكن لكل من الولايات المتحدة والصين أن تنجو من الضربة النووية الأولى التي يشنها عليها الطرف الآخر وتظل قادرة على توجيه ضربة انتقامية، لكن كلا منها ليست على يقين أنَ ترساناتها السيبرانية قادرة على أن تتحمل هجوماً سيبرانياً خطيراً[٢].

وقد أقامت الولايات المتحدة ١٣ قاعدة عسكرية في تسع دول في آسيا الوسطى لمواجهة الصين ولإقامة توازن استراتيجي مع هذه القوة الآسيوية العملاقة، وهي تستعمل الشركاء لتؤدي دوراً أمنياً وعسكرياً أكثر تأثيراً، كالهند مثلاً، حيث وجدت الولايات المتحدة في الهند شريكاً يمكن توظيفه على المدى المتوسط والبعيد لمواجهة الطموحات الصينية، وتعمل الولايات المتحدة على تشجيع الهند على تقوية وجودها وزيادة تقاربها من دول آسيا الوسطى، فالهند لها قاعدة جوية في طاجيكستان، وهي جزء من جهد من الممكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة[٣]، كذلك سخرت الولايات المتحدة الدور الفعال لكل من استراليا وتايلاند ونيوزلندا في جنوب شرق آسيا، وخاصة استراليا إذ تعدها وكيلتها في المنطقة التي تعتمد عليها في التدخل العسكري الأمني نظراً لتفوقها العسكري النسبي على القوات الآسيوية الأخرى، وتعمل الولايات المتحدة على إيجاد ترتيبات استراتيجية أمنية مع كل من ماليزيا وإندونيسيا، ورفع درجة التنسيق الأمني بإشراك

(١) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٣٢٤-٣٢٥.

(3) David E .Sanger, Chinas Oil Needs Are High on U.S. Agenda, The New York Times, 19-4-2006.

الفلبين واستراليا في تدريبات عسكرية مشتركة مع إندونيسيا، كما تسعى الولايات المتحدة للحيلولة دون إقامة تحالف صيني ياباني وإبراز الصين على أنها خطر مستقبلي للأمن القومي الياباني وهذه حصيلة ستكون لها مضاعفات كبرى على مسألة إعادة تسليح اليابان بدعم أمريكي، وفي هذا السياق جاء الاتفاق الأمريكي الياباني عام ٢٠٠٧ بهدف تعزيز تحالفهما الأمني، ضمن خطة شاملة لإعادة هيكلة القوات الأمريكية في اليابان لتحسين الدفاع الصاروخي وتبادل المعلومات الاستخبارية، وعملت وزارة الدفاع الأمريكية على رفع القدرات العسكرية لقواتها في المحيط الهادئ في إطار استراتيجية سرية لتقوية موقعها ومواقع حلفائها لمواجهة التهديد الصيني، موضحة أن جزيرة غوام ستكون رأس الحربة في استراتيجية تطويق الصين[١].

ويرى بعضهم أن هذا الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه التحالفات والشراكات الأمريكية من شأنه أن يحقق الاستقرار في المنطقة، وخلق نوع من التنسيق والتعاون مع الحلفاء ازاء الصين، وجذبها نحو رؤية مشتركة للأمن الإقليمي، ليؤدي في النهاية إلى تعاون أوثق بين نظام التحالفات الأمريكي في المنطقة وبين الصين[٢].

ويضطلع الجهاز العسكري الاستراتيجي المشترك لحلف الناتو بمتابعة سياسة إضعاف وعزل روسيا، وتمارس الولايات المتحدة الضغوط على الاتحاد الاوربي كي تنضم تركيا له لإحكام الحلقة حول روسيا فضلاً عن تعزيز التعاون الأمريكي التركي عن طريق الاتفاقات الاستراتيجية التي تسمح لأنقرة بالحصول على التكنولوجيا المتطورة العسكرية الأمريكية[٣].

إن هذا التوسع الأمريكي- الغربي لبسط الهيمنة من خلال الناتو يسعى لضم بعض الدول الآسيوية التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى الحلف وإلى مشروع «الشراكة من أجل السلام» الأمر الذي يؤدي لمحاصرة الصين للحيلولة دون امكانية نشوء تحالف صيني روسي، لاسيما بعد التحسن الملحوظ في العلاقات بينهما وابرامهما عدداً من اتفاقيات التعاون المشتركة[٤]، وأيضاً في السياق نفسه فقد تدخل الناتو عسكرياً بقيادة

(١) نقلا عن: حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٢-١٧٣.

(٢) بايتس غيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٥.

(٣) موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١، ص ص٨٨-٩٠.

(٤) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص١٣٨.

الولايات المتحدة وبحملة إعلامية أمريكية مبرمجة في يوغسلافيا من أجل تفكيك هذا الاتحاد وتحييده عن روسيا وجعل هذه الدول جزءاً من الناتو وإبعادها عن النفوذ الروسي. وبذلك تسعى الولايات المتحدة لأن تطوق روسيا وتجبرها على الإذعان لسياستها بغية التوصل إلى شراكة استراتيجية[١].

ويعد نظام الدرع الصاروخي الأمريكي أداة للحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على استعمال القوة في الخارج، أي للهجوم وليس الدفاع، مما يعني انهيار الردع النووي المتبادل بين أمريكا وروسيا التي ستكون مكشوفة أمام أي هجوم أمريكي متوقع، مما سيسمح للولايات المتحدة تدمير الجزء الأكبر من طاقة الهجوم الروسي بالصواريخ الاستراتيجية وتدمير أي قواعد ومحطات أرضية حتى من قبل أن تتمكن من اطلاق صواريخها[٢]. غير أن هذا المشهد محفوف بالمخاطر وغير واقعي انطلاقاً من تضخم وتطور القدرات الروسية المتعلقة بمنظومة الدفاع الصاروخي ومنها منظومة اس اس ٥٠٠ فضلاً عن تطور قدرات الصين في هذا المجال .

وفي صدد تنفيذ الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية بتقليل النفقات العسكرية وعدم التورط في حروب استنزافية والتركيز على شرق آسيا، أعلنت إدارة بايدن في أبريل من العام الجاري عن بدء عملية الانسحاب الأمريكي من افغانستان تاركة فراغ إقليمي، حيث يتفق أغلب الفاعلين أن حسم طالبان الوضع عسكرياً يعني إطالة أمده، مما سيؤدي لتداعيات أمنية واقتصادية وتأثيرات سلبية في كل من الصين وايران وروسيا، فاستمرار الصراع سيعيق مشروع الصين «حزام واحد.. طريق واحد» كما أن طالبان كانت مؤازرة للحركات الانفصالية في إقليم جينكيانج الصيني، وأما روسيا فتخشى أن يلقي الانسحاب بتداعياته على تحالفاتها الأمنية في آسيا الوسطى فضلاً عن أن طالبان كانت تقدم الدعم لحركات التمرد الشيشانية، وكذلك الهند تخشى من عودة أجواء ما بعد الانسحاب السوفيتي عندما انتعش نشاط الحركات الإسلامية الكشميرية في مناطقها والتي تحظى بعلاقات وطيدة مع طالبان، والأمر ذاته مع ايران التي تدرك أن أي تقدم طالباني يعني هدم كل ما بنته ايران على مدار العقدين في أفغانستان بتمكينها لحلفائها في التحالف الشمالي[٣].

---

(١) كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٢) نقلا عن: هديل حربي العايدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

(٣) احمد موفق زيدان، بعد الانسحاب الامريكي.. كرة النار الأفغانية في الملعب الاقليمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ص٥-٧.

إذ أدركت الولايات المتحدة أن ما فعلته طوال المدة الماضية من بعد ٢٠٠١ أدى لفتح الطريق لعودة النفوذ الروسي إلى أفغانستان بقضائها على أعداء الروس في أفغانستان، كذلك أدى لتسليم مفاتيح المدن الأفغانية للتحالف الشمالي وبروز الدور الايراني على عكس إرادة واشنطن إذ كانت تسعى لتقويض كل هذه القوى الصاعدة[١]، وعليه تبنت مقاربة جديدة بالاعتماد على قوة الحلفاء والشركاء(وحتى غير الحلفاء كروسيا) لتوفير الأمن ومحاربة الإرهاب وإقامة التوازن بين القوى بدلاً من الاستفادة المجانية من التحالفات والالتزامات الأمريكية، وبذلك ستكون الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من جديد وليس حلفائها وهو ما بدأ به العمل فعلياً في إدارة ترامب السابقة[٢]. وهي بخروجها من أفغانستان اعتمدت مقاربة توظيف التهديد لخدمة صراعها مع القوى الصاعدة، من خلال توريطهم بصراعات وحروب يائسة في المنطقة بهدف استنزافهم وإضعافهم كما فعلت مع الاتحاد السوفيتي والذي بدخوله أفغانستان كتب انهياره.

كذلك فإنها اعتمدت على حلفائها والانسحاب يعني استبدال القواعد الأمريكية بأخرى أطلسية بريطانية وفرنسية وغيرها، وتسعى الولايات المتحدة لتوظيف النفوذ التركي في أفغانستان من خلال إظهار العلاقات مع تركيا على أنها حلقة الوصل بين الجمهوريات الآسيوية والغرب والولايات المتحدة، ومن خلال هذا التوظيف تستطيع الولايات المتحدة أن تمهد لأرضية من التوازن في آسيا الوسطى بأن تملئ تركيا هذا الفراغ ولكن قوبل البديل التركي بالرفض والامتناع عن التعاون من قبل طالبان[٣].

وأما في القارة الأفريقية وتحت مظلة اللجنة الثنائية بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا فيوجد تعاون عسكري بين البلدين خاصة في منطقة البحيرات العظمى، واستمر هذا التعاون عبر التدريبات المشتركة وتبادل المعلومات والزيارات لكبار مسؤولي الجيش لكلا الطرفين[٤].

وبشكل عام فقد عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في القارة وتعاونها الأمني مع دولها، وشكلت قيادة فرعية ضمن القيادة الوسطى الأمريكية تسمى قوة التدخل

(١) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٩-١٨٠.

(٢) كرار أنور البديري، دروب القوة العظمى، مصدر سبق ذكره، ص ص٣١٦-٣١٧.

(٣) ينظر: احمد موفق زيدان، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(4) Rick Scavetta, U.S Army Africa commander meets South African military leaders, U.S Army Africa, available on the following link: https://www.army.mil/article/36069/u_s_army_africa_commander_meets_south_african_military_leaders published on 18-3-2010.

المشتركة في القرن الافريقي، والممتدة من القرن الافريقي إلى آسيا الوسطى لغرض تنسيق مكافحة الإرهاب في اليمن وجيبوتي والصومال وارتيريا واثيوبيا والسودان وكينيا، وتجدر الإشارة بأن القارة الافريقية تطرح فرصاً عديدة للنمو والتعاون الاقتصادي، وتتنافس الدول على هذه الفرص مع الولايات المتحدة خاصة الصين وروسيا، ووفقاً لذلك تعمل الولايات المتحدة على تأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية في القارة من خلال وجودها العسكري فضلاً عن الخطاب الداعم لمنظومة القيم الأمريكية بالتركيز على الديمقراطية والحكم الرشيد[١].

وأما مع البرازيل فقد عززت اتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والبرازيل في نيسان عام ٢٠١٠ العلاقة بين الطرفين، فضلاً عن إجراء تدريبات عسكرية وتبادل المعلومات اللوجستية ومنها التعاون الذي جرى في هاييتي عقب زلزال كانون الثاني ٢٠١٠، والذي يعد أكبر عملية مشتركة بين الطرفين منذ الحرب العالمية الثانية، أيضاً فهناك عمليات لبيع السلاح الأمريكي للبرازيل وكانت أحدثها بيع طائرات مقاتلة F/A-١٨E/F سوبر هورنيت لسلاح الجو البرازيلي[٢].

وفي إطار السعي الأمريكي لبسط الهيمنة أو النفوذ الواسع على القارة اللاتينية، أعلن البنتاغون عام ٢٠٠٨ عن نيته في إعادة القوات الأمريكية من الفيلق الرابع إلى مياه جزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، وهو الأمر الذي رفضته البرازيل بشدة، وفي العام التالي وأثناء انعقاد قمة اتحاد دول أمريكا الجنوبية ازداد التوتر بسبب اعتراض الرئيس البرازيلي الأسبق لولا دا سيلفا على موافقة كولومبيا على وضع سبع قواعد عسكرية أمريكية في أراضيها، الأمر الذي انتهى لصالح البرازيل حيث أوقفت المحكمة الدستورية الكولومبية الاتفاق في آب ٢٠١٠[٣].

يتبين لنا مما سبق أن الولايات المتحدة تعتمد في إدارة صراعها مع القوى الصاعدة على العقلانية السياسية في استعمال القوة وتجنب الإفراط في التوسع باعتمادها مقاربة التوازن سواء بين هذه القوى من جهة، والتوازن من حيث السياسات المتبعة من جهة أخرى، والتي تتراوح ما بين الحوافز والمحددات أو المعوقات، لضمان قيادة أمريكية محكمة وشرعية وجذابة لهذه الدول في الوقت ذاته.

---

(١) راوية توفيق، السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مجلة السياسة الدولية، المجلد٥٤، العدد٢١٨، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص١٤-١٥.

(٢) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

(٣) صدفة محمد محمود، القوى المتوسطة في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٦١-٣٦٢.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدور مؤسسات صنع القرار الأمريكي

بداية يمكن القول إنَ علم الدراسات المستقبلية هو أحد أهم العلوم في التفكير والتخطيط للمستقبل وله أثره البارز في تغيير الواقع سواء على صعيد الدول والمؤسسات والكيانات الجماعية أو على صعيد المستقبل ككل، فهو ليس من قبيل الترف العلمي وإنما هو ضرورة استراتيجية ملحة تمدنا بالأفق الفكري وتزودنا برؤية استشرافية لما يمكن أن تؤول إليه الظواهر والأحداث المختلفة[١].

وعليه يمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها «التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي»[٢]، وهناك من يعرفها بأنها «العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد في ترجيح احتمال على غيره»[٣].

وقد نشأ أول اهتمام بالدراسات المستقبلية في الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، إذ يوجد العديد من المراكز والمعاهد العلمية في الولايات المتحدة المهتمة بهذا الشأن، ومنها على سبيل المثال مؤسسة راند، ومعهد هدسون، وكارنجي وغيرها[٤].

ونؤمن بدورنا بأهمية البعد المستقبلي الذي يمكننا من رسم خريطة شاملة للمستقبل وتطوير عملية التفكير والتخطيط الاستراتيجي وتحديد الخيارات الممكنة والبدائل المتاحة في سبيل إيجاد البديل الرشيد والأفضل.

وفي هذا الكتاب نحن أمام نوعين من مقاييس المستقبل، الأول خماسي وضعته جامعة (سيبنوسوتا) للمستقبل وهو ينقسم على النحو الآتي: المستقبل المباشر أو المنظور: ٢ عام، والمستقبل القريب: من عامين إلى ٥ أعوام، والمستقبل المتوسط: من ٥ أعوام إلى (٢٠-٢٥) عام، والمستقبل البعيد من ٢٠ عام إلى ٥٠ عام، أما المستقبل غير المنظور فهو أكثر من ٥٠ عام[٥].

---

(١) أحمد عمرو، الدراسات المستقبلية أداة للتغيير السياسي، مجلة البيان، العدد٣٤٦، ٢٠١٦.

(٢) زاهر ضياء الدين، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥١.

(٣) وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٢، ص١٣.

(٤) دينا محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الاستراتيجية، مجلة العلوم السياسية، العددان٣٨-٣٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ص٣٥٤.

(٥) نقلاً عن: عبد العظيم جبر حافظ، استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٦، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٩، ص٣٣.

ويوجد تصنيف أو مقياس آخر ثلاثي ينقسم على مستقبل قريب (٥ سنوات)، ومستقبل متوسط (١٥ سنة)، ومستقبل بعيد (أكثر من ٢٠ سنة)[١]. وهذا المقياس يناسبنا في الموضوع قيد الدراسة أكثر من غيره، وسنعتمد المستقبل المتوسط (١٥ سنة) تحديداً في دراستنا لمستقبل دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي، لأن المستقبل القريب لا يسمح بتبلور المعطيات الكافية للحكم على الحالة، وأما المستقبل البعيد فلا يمكن التعامل معه لعدم امتلاك الأدوات والأجندات والإحصاءات البحثية الكافية. لذا فالمستقبل المتوسط أقرب لأن يكون ممكناً ومعقولاً لتوافر أدواته نوعاً ما.

وعلى الرغم من أن الباحثين في الدراسات المستقبلية يتجنبون الحديث عن الصدف بوصفها مؤثر في الدراسة المستقبلية، إلا أننا في هذا الكتاب لن نهمل دور الصدف لاسيما تلك الخلاقة منها التي تدخل العمر المديد على معادلة المستقبل، ففي السبعينيات من القرن الماضي مثلا أصدر معهد هدسون دراسة بعنوان (العالم بعد مائتي عام) للمؤلف هيرمان كان وآخرين، ولم يتنبأ المؤلف وقتها بتفكك الاتحاد السوفيتي بعد ما يقارب العقد من إصدار الدراسة، لأنه لم يأخذ بعين الاهتمام دور الصدف الخلاقة واعتمد بدلاً من ذلك السلاسل والترتيبات المتوافرة فعلياً.

وعليه فأننا نؤمن بدور **الصدف الخلاقة** التي يمكن أن تعصف بكل ما سنذهب إليه بدراستنا المستقبلية من هذا الكتاب إذا ما توافرت معها شروط معينة، حيث هناك احتمالية كبيرة أن تدخل الصدف لتغير رسم الخارطة التي نسير وفقاً لها، وعليه سنحتكم بدراستنا المستقبلية من هذا الكتاب إلى **الثالوث الشهير** وهو ما يعرف ب (التدبر والتشوف والتفكر) قدر الإمكان، مع التحدث عن نتائج ترجيحية لا حتمية.

وسنذهب من أجل هذه المهمة إلى تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب أساسية:

المطلب الأول: مشهد تطور وتصاعد دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة.

المطلب الثاني: مشهد ثبات دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة.

المطلب الثالث: مشهد تراجع دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة.

---

(١) عبد العظيم جبر حافظ، المصدر السابق، ص٣٣.

المطلب الأول: مشهد تطور وتصاعد دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة

وهو ذلك المشهد الاحتمالي الذي يقوم على أساس فرضية مركزية أبوابها أن دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع الدولي بشكل عام والقوى الصاعدة بشكل خاص خلال مدة المستقبل المتوسط سيشهد نوعاً من التصاعد بشكل ملحوظ وذلك لأسباب دولية ومحلية مختلفة، ذهب أنصار هذا المشهد إلى ذكرها وسنذهب بدورنا إلى ذكر بعض منها كدوافع لهذا المشهد الاحتمالي وهي كالآتي:

١- طبيعة النظام السياسي والحزبي الأمريكي

منذ تأسيس الدولة الأمريكية في القرن الثامن عشر، عمد قادة الثورة الأمريكية وأقطابها على بناء دستور على أساس مبدأ الفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار وألا تكون السلطة مجتمعة بيد فرد واحد، وما زال العمل بهذا الدستور إلى يومنا هذا إذ يتسم بالثبات النسبي، وهو ما جسدته مرتكزات النظام الرئاسي الأمريكي القائم على النظام المؤسسي، بمعنى أن القرار السياسي الأمريكي سواء كان داخلي أم خارجي لا يصدر من جهة واحدة، بل من جهات ومراكز عدة، إذ تؤثر درجة المأسسة في عملية صنع القرار، الأمر الذي يجعل درجة المشاركة في صنع القرار من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تزيد وقد حتمت هذه الطبيعة بالضرورة أن تشترك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار وبضمنها إدارة الصراع الدولي، فضلاً عن أن النظام الحزبي الأمريكي لا يسمح أيضاً بالانفراد في عملية صنع القرار وإدارة شؤون البلاد داخلياً وخارجياً[١]، وعليه لا يمكن أن نتوقع في المستقبل عكس ذلك ومن ثم لا توجد رؤية مستقبلية تدعم أن المؤسسات الأمريكية لن يكون لها دور في إدارة الصراع مع القوى الأخرى ومنها الصاعدة، لأن بنية نظامها تعزز من دور المؤسسات وتصاعده.

٢- فداحة وخطورة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية

من المعروف أن الولايات المتحدة قد انفردت في إدارة شؤون العالم لكونها هي القوة العظمى والمهيمنة في النظام الدولي، وانتشرت مصالحها وقواعدها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في مختلف أنحاء العالم، وما يترتب على ذلك من

(١) ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ص٤٧٢.

التزامات لذا فهي تواجه تحديات متعددة ومتسارعة ومتداخلة، ولعل من أبرز التحديات الخارجية وجود العديد من القوى الدولية الفاعلة الآن أو التي ستظهر في المستقبل القريب ومن أهمها القوى الصاعدة التعديلية التي تريد أن تغير الهرمية القطبية الدولية، فضلاً عن الإرهاب، ومن جهة أخرى لديها تحديات أمنية واقتصادية داخلية، وعليه تحتاج الولايات المتحدة إلى جهد مصمم لزيادة رؤية وكفاءة وفاعلية مؤسساتها والاستعانة بها وخاصة غير الرسمية كمراكز التفكير المتخصصة والتي لديها قدرة على التقييم الاستراتيجي لطبيعة الأخطار والتهديدات والفرص وتحديد المصالح وكيفية التعامل مع هذه التحديات[1]، ومن ثم لا تستطيع إدارة يمثلها رئيس أو شخص واحد أن تواجه بمفردها هذا القدر الهائل من التحديات، لذا فإن مسؤولية هذه المؤسسات كبيرة جداً ولا يمكن أن يتراجع دورها لأن على قدر التحدي تولد الاستجابة ومستقبل الولايات المتحدة من المتوقع أن يواجه المزيد من التحديات وفقاً لدعاة هذا المشهد.

٣-تمثل هذه المؤسسات مصالح فرعية مختلفة لا تسمح بتجاوزها او الانفراد بتقريرها

من المعروف أن الولايات المتحدة هي دولة تمثل المصالح المختلفة نظراً لتنوع الأجناس والأعراق فيها، لذا فإن الولايات المتحدة قائمة على أساس عدد كبير من المصالح الفرعية التي لا تكف عن الشد والجذب والتدافع فيما بينها، لكنها بالنتيجة تلتقي عند المصلحة العليا، وهذه المؤسسات هي من تضطلع بالتعبير عن رأي هذه المصالح سواء كانت مؤسسات سياسية أو اقتصادية أو دينية وغيرها، وتنتج ما يقرب من أن يكون أفضل السياسات الممكنة التي تمثل هذه المصالح، وهناك على سبيل المثال شركات المركب الصناعي العسكري الذي يرى تحقيق مصلحته بأن الولايات المتحدة يجب أن تضغط عسكرياً وتزيد من انتشارها الخارجي، وهناك مؤسسات ترى يجب اتخاذ سياسات قسرية مع دولة معينة، لذا لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل هذه الآراء[2]، وعليه فإن هذه المؤسسات سيكون لها دور كبير في التعبير عن مصالح الولايات المتحدة خاصة فيما يخص الصراع مع القوى الصاعدة إذ تسعى أن تسيطر وتنظم هذا الصراع والحيلولة دون شن الحروب وإبداء الرأي وتقديم المشورة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهذا يشير إلى أن

(١) مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٦، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧.

(٢) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨.

المستقبل المتوسط سيشهد تطوراً لدور هذه المؤسسات.

٤ -**هناك دور كبير للرأي العام الأمريكي والقيم السياسية والاجتماعية** التي تفضل التداخل والتكامل والتعدد في مراكز صنع القرار لخدمة القرار الاستراتيجي، إذ أنَ التنشئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأمريكية والقيم الغربية الخاصة مبنية على أساس مواجهة الانفراد و لا تسمح بوجود فرد معين واحد يقرر مصير الدولة ومن ثم سينشأ رأي عام استناداً على هذه التنشئة كبير وناضج باتجاه التشاركية والتعددية ودعم سلطة المؤسسات التي تمثل الحاجة الوطنية ومواجهة ورفض أي توجه للانفراد والاحتكار بالسلطة[١].

(١) ينظر: تشارلز ب. رايز، تحسين صنع القرارات في عالم مضطرب، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ص٤٣-٤٤.

المطلب الثاني: مشهد ثبات دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة

وهو ذلك المشهد الاحتمالي القائم على أساس فرضية احتمالية مركزية قوامها أن دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الكبرى وخصوصاً القوى الصاعدة سيشهد نوع من الثبات النسبي في فترة المستقبل المتوسط وهذا يعتمد إلى حد كبير على معطيات داخلية وخارجية ذهب أنصار هذا المشهد إلى الاستعانة بها للدلالة على صحة آرائهم سنقوم بذكر بعض منها كدوافع للأخذ بهذا المشهد الاحتمالي وهي كالآتي:

١. **لا يوجد هناك سبب منطقي وواقعي ومعطيات حقيقية تشير إلى أن التحديات التي ستواجه الولايات المتحدة في المستقبل المتوسط هي تحديات كبيرة** جداً أو استثنائية أو غير طبيعية، بل هي تحديات طبيعية ووضع الولايات المتحدة يشهد نوعاً من الاستقرار منذ مدة طويلة، ولذا فأن هذه التحديات تشبه إلى حد كبير نسبياً التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الوقت الحالي ومنها ما يتعلق بخطر الإرهاب، ومنها ما يتعلق بالخطر الذي تمثله الدول المارقة بحسب الوصف الأمريكي لها، فضلاً عن البرنامج النووي الإيراني الذي يشكل تحدياً لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، والذي هو في الواقع يتعلق بما تعتقد به الولايات المتحدة أنه يشكل خطراً في حال تمكنت إيران من امتلاك التقنية النووية[1]، ومن ثم فهي لا تحتاج إلى تغيير حقيقي أو كبير على مستوى دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مجال إدارة الصراع وبالتالي ستستمر الأمور كما هي عليه الآن وتبقى الأدوار كما هي عليه من حيث الحدة والمستوى.
٢. **لأوضاع الداخلية للولايات المتحدة ومنها طبيعة النظام السياسي وطبيعة الرأي العام الأمريكي** ورغبات وأهداف جماعات الضغط والمصالح وغيرها، إذ يرى دعاة هذا المشهد أن هذا الحراك يمتاز بالاستقرار من كل الجوانب ويهتم بإدارة الشؤون الداخلية والخارجية بشكل عملي دون امتلاك رؤية تغييرية، وحتى التغيير الذي يحدث هو تغيير طفيف جداً لا يستدعي مراجعة استراتيجية حقيقية لإعادة النظر لأدوار المؤسسات

(١) أحمد عبد الأمير الأنباري، السياسة الأمريكية في (الشرق الأوسط): المؤسسات والعوامل المؤثرة فيها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٦، جامعة كركوك، ٢٠١٧، ص٢٧٣.

الرسمية وغير الرسمية في إدارة الصراع مع القوى الخارجية[1]، ومن ثم بما أن الأوضاع الداخلية مستقرة نوعاً ما فإن أدوار مؤسسات صنع القرار الأمريكي ستستمر كما هي عليه الآن لعدم وجود بواعث وضغوطات داخلية تستدعي التغيير.

٣. **لا توجد على أرض الواقع تغيرات استراتيجية في مجال عناصر القوة للقوى الدولية المنافسة** للولايات المتحدة ولا وجود لخطر داهم يتعلق بالنظام الدولي كأن تكون قوة حقيقية تعمل على تغيير شكل النظام سواء متمثلة في دولة أو في حلف قادر على منازعة الولايات المتحدة سيطرتها على العالم وتهديد مصالحها أو مصالح حلفائها أو خطر داهم على منظومة حلف الناتو أو الاتحاد الاوربي أو خطر اقتصادي أو أيديولوجي يهدد المنظومة الرأسمالية، وهم يرون أنَ انصار المشهد الأول أو من يتبنون فكرة وجود خطر داهم أو وجود قوة غاشمة هو نوع من المبالغة ويرون أن المستقبل المتوسط سيكون طبق الأصل لما هو عليه الآن، ويدللون على ذلك بأن الولايات المتحدة منذ العام ١٩٩٠ تواجه التحديات والدول نفسها التي يروج لها بأنها تشكل خطراً على مصالحها كالصين وروسيا وغيرها ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة هي المتفوقة والمتحكمة بالأمور والمهيمنة في توزيع المخرجات (القرارات الرئيسة) العسكرية والاقتصادية التي صاغت شكل النظام الدولي القائم، وذلك لعدم تكافؤ تلك القوى الصاعدة مع القوة الأمريكية فعلى سبيل المثال الصين وبالرغم من ارتفاع معدل نموها الاقتصادي فإن تلك الزيادة لا تذهب إلى الدفاع والقوة العسكرية نظراً لتزايد عدد السكان، كما أن الهند تواجه معضلة تزايد السكان ومعدل البيروقراطية وتراجع البنية التحتية، فضلاً عن أن روسيا تعاني من أزمات اقتصادية وتحديات داخلية، لذا لسنا أمام أخطار حقيقية تهدد العالم الغربي وعليه لا توجد مصلحة في تغيير أنماط وأشكال ومستوى وطبيعة دور هذه المؤسسات، فضلاً عن أن المؤسسات نفسها قانعة بدورها وأفكارها وآرائها الأساسية، فهي ذاتها لا تريد أن تجري نوعاً من التغيير فهي صاحبة القرار وهي الآن تأتي أكلها في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[2].

٤. يرى أنصار هذا المشهد بأن **الولايات المتحدة تمتاز باستمرارية نسبية في مجال استراتيجياتها الخارجية** المتعلقة بالحفاظ على مصالح الدولة وإدارة الصراع الدولي،

(١) ينظر: عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٤.

(٢) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

فالولايات المتحدة هي قائدة الفكر الاستراتيجي في العالم، ونظراً لضخامة امكاناتها وانتشار مصالحها في العالم فقد وضعت وطورت استراتيجيات ومبادئ استراتيجية عديدة والتي تتسم بأنها طويلة الأمد، فهي ليست دولة مبتدئة تحاول أن تجرب طرائق أخرى للتعامل مع العالم بل لديها استراتيجيات ثابتة طويلة الأمد وبإمكانها مواجهة التحديات باستراتيجيات وضعت قبل عشر سنوات أو أكثر كالاستباقية والردع والتسلح وغيرها، كما أن التغيير في استراتيجيتها لا يأتي في الأغلب فجائياً، وإنما عبر تراكمات تأخذ في التطور والتفاعل على امتداد مدة من الزمن تتشكل خلالها أركان التغيير بالتدريج، ومن قراءة استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي لإدارات جمهورية وديمقراطية مختلفة، يتضح أن هناك درجة كبيرة من الثبات والاستمرارية والحفاظ على خطوط عامة لتوجهات الأمن القومي الأمريكي، بل أن هناك تكرار لفقرات بعينها كما هي[1]، وعليه لا يرى مفكرو الولايات المتحدة وصناع القرار بأن هناك داع حقيقي أو ضغطا كي يعدلوا على أسلوب إدارة القرار والصراع الدولي أو منح بعض المؤسسات صلاحيات واسعة جداً وسحبها من أخرى.

٥. **الولايات المتحدة تقوم وبشكل دائم بمراجعة مصالحها وقرارتها وتحديد الحلفاء والخصوم** وإمكاناتهم وقدراتهم ونواياهم، وبحسب دعاة هذا المشهد فإن الولايات المتحدة عندما تقوم بعملية تقييم استراتيجي حقيقي لطبيعة القوى الصاعدة لا ترى أن هناك اجماع بين هذه القوى على معاداة أمريكا، بل هناك اعتماد من هذه القوى على النظام الدولي الحالي خصوصاً بعد تبني الولايات المتحدة لسياسة المشاركة بدلاً من المواجهة لتخفيف أعباء الزعامة وإشراك القوى الأخرى في هذه المسؤولية عبر آلية توزيع الأدوار[2]، فالهند هي الشريك الاستراتيجي الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية وتشاركها باحتواء الصين وموازنتها بجنوب شرق آسيا وفي آسيا بشكل عام، ومن ثم فهي أقرب لأن تكون مع المصالح الأمريكية عنها في القوى الصاعدة، كذلك البرازيل إذ هناك تماهي بين السياسة الأمريكية والبرازيلية حيال الكثير من القضايا وهناك تفاهمات وقضايا مشتركة، وهناك بعض المتخصصين يرون بأن حتى الصين من الممكن أن تكون شريكا لولايات المتحدة أكثر منه خصماً، مدللين على قولهم

(١) معتز سلامة، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠١٠، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص٥-٦.

(٢) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢١٦.

من خلال نسبة الإحصاءات والاستثمار بين البلدين وحالة الاعتماد الوثيق بينهما، إذ تعد الولايات المتحدة أكبر سوق للصادرات الصينية، والصين هي أكبر دائن لأمريكا، كما أن الصين تحتفظ باحتياطي كبير جداً من الدولار الأمريكي في مصارفها لذا فهي تناضل من أجل بقاء الدولار قوياً، وبالتالي لا يمكنها أن تضحي بكل هذه المكاسب حتى لو أصبحت قوة عظمى، فهي لن تخاطر بخسارة الولايات المتحدة أو سوقها وامكاناتها الاقتصادية ومن ثم لا وجود لمحددات تؤدي لانزلاق العلاقة بين أمريكا والقوى الصاعدة إلى صراع عنيف أو محتدم يستدعي تغيير استراتيجي لدور المؤسسات في المستقبل المتوسط، وإن كان هناك تغيير فسيكون نسبياً وتدريجيا على المستوى التكتيكي وليس الاستراتيجي فيما يخص هذه المؤسسات[1].

(١) ينظر: غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩٩-٤٠١.

المطلب الثالث: مشهد تراجع دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة

هو ذلك المشهد الاحتمالي الذي يقوم على أساس فرضية احتمالية مركزية قوامها أن دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الكبرى لاسيما الصاعدة سيشهد تراجعاً ملحوظا في فترة المستقبل المتوسط ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب المختلفة التي يسوقها أنصار هذا المشهد وسنوضح بعضاً من هذه الأسباب وهي:

١- **صعود التيار الشعوبي** بشكل غير مسبوق سواء في الغرب أو في الولايات المتحدة على وجه التحديد ومن المعروف أن هذا التيار يتسم لأن يكون أقرب للنمط المركزي في إدارة الدولة ومن ثم يمنح الرئيس أو مراكز القرار الأساسية صلاحيات واسعة على حساب توزيع القرار أو تكامله، حيث أن سيادة مفهوم الشعوبية في النظام السياسي الأمريكي تعني أن هناك تقليصاً لدور المؤسسات لصالح الأفراد أو القادة وتكريس نمط جديد من إدارة المصالح يعتمد أكثر على الأشخاص لا المؤسسات، إذ كلما ارتفع مستوى صانع القرار في السلم الهرمي الحكومي فإن المسؤوليات تصبح أكثر وأدق، وأن الضوابط والقيود تقل عليه، خاصة في مواقف الأزمات الدولية والتي عادة ما تتسم بوجود تهديد كبير وضيق في الوقت لاتخاذ القرار، الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة الموقف وهذا ما يجعل دور القائد يتعاظم في التأثير على فعالية السياسة الخارجية على حساب المؤسسات الأخرى. كما رأيناه في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب[١].

٢- يرى دعاة هذا المشهد أن **الولايات المتحدة ربما هي أقرب من أي وقت آخر لتطبيق مبدأ الانعزالية** وخاصة في مدة حكم ترامب والذي ينتمي للتقليد الجاكسوني الذي لا يعير أنصاره اهتماماً للشؤون الخارجية أو الانطلاق في مغامرات خطرة لنشر الديمقراطية، لاعتقادهم أنها تكلف الولايات المتحدة الكثير من الأموال، وتبين ذلك عندما تبنى شعار «أمريكا أولاً « والذي يعني أن مصلحة أمريكا مقدمة على بقية المصالح، وليس بالضرورة أن تعمل أمريكا على تأمين مصالح غيرها دون ثمن على الأقل، وعلى الحلفاء أن يدفعوا ثمن الحماية، وكرس نمط جديد للسياسة الخارجية بالانسحاب من بعض الملفات وترك الحلفاء يواجهون مصيرهم ومن ثم أصبحوا يبحثون عن مظلات

(١) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قوة المال وفرط القوة، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد ١٤، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٧، ص١٧.

أمنية جديدة كالصين وغيرها، وعليه فإن تطبيق مبدأ الانعزالية النسبية يعني الابتعاد عن الكثير من الملفات الاستراتيجية في العالم وهذا يعني أن دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي ربما سيكون هامشي وغير مطلوب بالنظر إلى أن الولايات المتحدة ابتعدت عن منطق الصراع واكتفت بمصالحها المحددة وابتعدت عن مبدأ الانغماس في الشؤون الدولية لبناء قدراتها الذاتية من جديد[١].

٣- يرى دعاة هذا المشهد أنه من الأفضل عدم استبعاد أن **هناك تغيراً في هيكلية النظام الدولي** وربما لن تكون الولايات المتحدة القوة الأكبر في العالم في المستقبل المتوسط، وذلك لأسباب عدة منها أن انفراد دولة واحدة وتحكمها بمصير العالم هو وضع شاذ، فمهما كانت قوة هذه الدولة إلا أنها لا تستطيع مجابهة كل التحديات على أكثر من جبهة في الوقت والتركيز نفسيهما، كذلك ظهور قوى دولية قادرة على منافسة الولايات المتحدة وترفض سيطرتها على معظم المناطق الحيوية في العالم، فضلاً عن أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تتمكن من حسم ما وعدت بتحقيقه في المجال الأمني عندما احتلت أفغانستان والعراق، كذلك فإن شعوب العالم اليوم ترفض وبشكل متزايد آليات السيطرة الأحادية الأمريكية وأدواتها العسكرية والاقتصادية[٢]، ومن ثم يتغير نمط وشكل النظام العالمي، أو ربما سيشهد العالم صدفة خلاقة تفضي إلى تغير غير مسبوق يدفع الولايات المتحدة أو يزيحها عن قيادة العالم الأمر الذي ينعكس على دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي وفقاً لأنصار هذا المشهد.

٤- **تعاني الولايات المتحدة من مشكلات حقيقية في الداخل** وهذه المشكلات ستفرض نوعاً من المحدد الكبير على الولايات المتحدة في مجال الشؤون الخارجية وتدفعها للشؤون الداخلية وبالتالي ستنصرف جهود المؤسسات باتجاه الداخل لا سيما اذا تعرض الداخل إلى هزات كبيرة أمنية أو اقتصادية وغيرها، حيث يذهب دعاة هذا المشهد إلى القول إنَ الولايات المتحدة لا تهزم من الخارج ولكنها من الممكن أن تهزم من الداخل، ومن هذه التحديات التي تواجهها داخلياً أزمة الهوية الأمريكية نظراً لأن المجتمع الأمريكي متعدد الأعراق والقوميات والديانات ومن الصعب الاندماج داخله، وهذا نتيجة تداعيات كثيرة لعل من أهمها تراجع وتدني الثقافة السياسية

(١) عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية -دراسة تحليلية-، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص٨٤.

(٢) نقلاً عن: عناد كاظم حسين النائلي، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٥.

الأمريكية، ومن ضمن هذه الأحداث نذكر حادثة مقتل المواطن الأمريكي الأسود جورج فلويد الذي تم قتله من قبل رجل شرطة أبيض وتولدت مظاهرات أظهرت نوع من الانقسام في المجتمع الأمريكي وظهرت بعض المؤسسات التي تصل لمستوى العمل الإرهابي مثل منظمة اكتيف المسلحة التي بدأت بتهديد وقتل وتصفية المتظاهرين، وشهدت الولايات المتحدة عمليات سلب ونهب وفوضى غير مسبوقة في وقتها[١]، وهناك تحديات داخلية أخرى تتعلق بالاقتصاد الأمريكي، فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي يصنف كأكبر الاقتصاديات العالمية، إلا أنه يعاني من اختلالات هيكلية مما أدى إلى تكرار المشكلات الاقتصادية والتي تشكل المحرك الأساسي للتوجهات السياسية الداخلية والخارجية، وتتلخص هذه المشكلات بالعناصر الثلاثة الآتية: المديونية العالمية، واختلال الميزان التجاري، واختلال في الميزانية، كما أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من سمات عدم الاستقرار كالتدهور السريع لميزان المدفوعات فضلاً عن الاعتماد غير المتوازن على رأس المال النقدي والذي اتخذته الولايات المتحدة كأداة للهيمنة، إلا أن هذه الهيمنة عرضة للخطر بسبب هذا الاعتماد غير المضمون نظراً لفقدان القيمة والأزمات الحادة التي يتعرض لها دورياً[٢]. وبالتالي فإن هذه التهديدات تشكل أزمة حقيقية تدفع صناع القرار والمفكرين الاستراتيجيين إلى الانصراف لمواجهة هذه المشكلات ومعالجتها أكبر بكثير من انصرافهم إلى مواجهة القوى الصاعدة.

استناداً إلى ما تقدم نحن بدورنا كمؤلفين نرجح أن المشهد المستقبلي الأقرب إلى المنطق هو ليس من ضمن هذه المشاهد الثلاثة بحد ذاته، بل نعتقد أنه سيكون مشهد هجين يمزج بين بعض سمات مشهدي التطور والثبات وربما يقترب أكثر من التطور وفقاً للمعطيات والمؤشرات والدراسات المستقبلية التي يؤمن بها الكثير من الباحثين والتي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستبقى القوة الأكبر في العالم في المستقبل المتوسط حتى مع بروز قوى أخرى، نظراً لما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من أسباب القوة، وعدم اكتمال كافة مقومات القوة للقوى الدولية الصاعدة في الوقت المستهدف، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستبقى منغمسة في الشؤون الدولية، وسيكون دورها في هذه

(١) أمريكا وأزمة الهوية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الآتي:
www.sns.sy/ar/node.152177/ نشر بتاريخ ٦-٣-١٢٠٢

(٢) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

الفترة الانتقالية التي يشهدها النظام الدولي يرمي إلى الحفاظ على التوازن الدولي، وهناك مؤشرات يعتد بها ترى أن الولايات المتحدة ليست بصدد الانعزال أو الانزواء وإنما بصدد مواصلة احتواء القوى الصاعدة وهو قرار استراتيجي لا يمكن العدول عنه وخاصة مع القوى التعديلية، فضلاً عن أن للولايات المتحدة شركاء كثر وحلفاء ومصالح عديدة في الخارج من غير الممكن أن تضحي بها وتتجه نحو الانعزال وترك مجال أمام القوى الأخرى للسيطرة على النظام الدولي، وعليه سترى مؤسسات صنع القرار الأمريكي نفسها أمام تحدٍ أكبر من الماضي وسيرى النظام الأمريكي نفسه بحاجة ماسة لخدمات هذه المؤسسات وإلى زيادة دورها وخاصة مع القوى الصاعدة بالنظر إلى أن الأخيرة ستكون في المستقبل المتوسط أكثر قوة وقدرة وتهديداً للمصالح الأمريكية، لذا يجب أن يتناسب دور المؤسسات مع هذا التحدي لوضع الحلول وصياغة الاستراتيجيات للتعامل مع القوى الصاعدة. ولذا فإن الولايات المتحدة ماضية باتجاه التعزيز النسبي لدور مؤسساتها لكن ليس مثلما تم ذكره بمشهد التطور، بمعنى أنه أقل حدة من مشهد التطور وأكثر حدة من مشهد الثبات فهو حالة هجين يجمع ما بين سمات المشهدين مقترباً أكثر من مشهد التطور نوعاً ما .

الخاتمة والمصادر

الخـاتـمـة

نفيد من كل ما تقدم، أن لمؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي دوراً رئيساً ومحورياً في إدارة الصراع الدولي بشكل عام وإدارته مع القوى الصاعدة بشكل خاص، نظراً لأن إدارة الصراع الدولي والتحكم به والقيام بهذا الدور العالمي يقتضي وجود الموارد والمقومات المختلفة والأدوات اللازمة لتأديته، وتمتلك مؤسسات صنع القرار الأمريكي الموارد والأدوات الكافية لذلك، وتختلف طبيعة ومدى دور هذه المؤسسات بحسب صلاحياتها التي نص عليها الدستور، أو التي نص عليها كعرفٍ مبدأ الحريات بالنسبة للقوى غير الرسمية، لتكون مؤسسة الرئاسة صاحبة الدور الأكبر والأهم في السياسة الأمريكية وخاصة في القضايا الخارجية وفيما يتعلق بإدارة الصراع الدولي، فالرئيس الأمريكي هو القائد العام للقوات المسلحة والدبلوماسي الأول في الدولة وهو من يقر المعاهدات والاتفاقات الدولية، وله صلاحية استعمال حق النقض ضد القرارات والتشريعات التي يصدرها الكونغرس. وتشترك المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية في صناعة قرار إدارة الصراع كلاً حسب اختصاصها وبدرجات متفاوتة، إذ تتفاعل جميعها داخل دائرة صنع القرار وتتقلص التناقضات بين المؤسسات المختلفة وتتقرب وجهات النظر قدر الإمكان لتنتج قراراً موحداً يعكس مصالح الدولة العليا ويكون للرئيس الكلمة الفصل فيه.

وتتباين السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات حيال القوى الصاعدة، بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وحجم التهديد الذي تمثله والنابع من رؤية هذه الدولة نفسها وطبيعة الدور الذي تسعى لأن تؤديه، فتختلف السياسة الأمريكية المتبعة مع الهند مثلاً عنها في الصين، ولا تتشابه السياسة الأمريكية المتبعة مع السعودية عنها في إيران، بالنظر إلى أن الدولتين يمتلكان مقومات القوى الصاعدة، إذ نرى

إن السياسة الأمريكية تقوم على أساس منح القوى الصاعدة الأقل تهديداً ومنع وعرقلة القوى الصاعدة التي تشكل تهديداً حقيقياً، كالصين وروسيا بالدرجة الأساس، لجعل معادلة التوازن هي السائدة عبر تطبيق سياسة فرق تسد.

وفي ضوء ما تقدم في الفصول الثلاثة يمكن أن نصل إلى **الاستنتاجات** الآتية:

أولاً: تضفي الهوية قوة للدور الذي تؤديه الدولة، وبدون وجود هوية محددة مستمدة من القيم الخاصة بالمجتمع فضلاً عن المقومات الأخرى يصبح الدور أجوفاً وأقرب لأن يكون وظيفة تحددها الدول الأخرى.

ثانياً: تفضي العقلانية في صناعة القرار غالباً إلى اختيار أفضل البدائل المتاحة.

ثالثاً: يجمع النظام السياسي الأمريكي بين نقيضين في آن واحد، القوة والمرونة، التعددية والدكتاتورية، إذ أنشأ الآباء المؤسسون دستوراً يتلاءم مع طبيعة المجتمع الأمريكي المكون من مجتمع المستوطنين والمهاجرين المختلفين، ودعم الدستور المشاركة في صنع القرار ومبدأ الحريات التي لا يمكن تجاهلها ولكنه قيدها بسلطة الرئيس الأشبه بالرئاسة الإمبريالية، وهذه ضرورة لبسط النظام وتأسيس حكومة مركزية قوية قادرة على فرض القواعد والقوانين مع اعطاء الحريات المقيدة. وهذا هو سبب جعل النظام السياسي الأمريكي ذو مؤسسات عديدة ورئاسي في الوقت ذاته.

رابعاً: للنظام السياسي الأمريكي القدرة على توفير إجماع مؤسسي في عملية صنع القرار وخاصة القرار الخارجي، إذ يتطلب الدور الاستراتيجي الأمريكي العالمي سياسة داخلية في حالة من التوافق قدر الإمكان لأن أمريكا قوية في الداخل يعني أنها قوية في الخارج، وفي حالة التضارب والتناقض في عملية صنع القرار فإن الأولوية للمصالح الأمريكية العليا التي تشترطها المرحلة والمتغيرات الدولية.

خامساً: إن الطبيعة المعقدة للنظام الدولي والظاهرة الصراعية وكبر حجم التحديات حتمت على الولايات إشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إدارة الصراع الدولي، إذ لا يستطيع شخص الرئيس بمفرده التعامل مع هذا الكم الهائل من المعطيات المتسارعة والمتداخلة والمعقدة.

سادساً: مثلت أحداث أيلول أحد أهم الانعطافات والمتغيرات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والقوى الصاعدة على حد سواء، خاصة في قضايا الصراع والتنافس حول مناطق النفوذ، إذ وظفت الولايات المتحدة الأزمة لإدارة صراعها مع القوى الصاعدة عبر التحكم

في مجال نفوذها عن طريق السياسة التي اتبعتها بعد الأحداث، كذلك فإن هذه القوى الصاعدة ركزت على نموها الداخلي ولاسيما الاقتصادي وعملت على توسيع نطاق نفوذها ومزاحمة القوة العظمى في المناطق الحيوية.

سابعاً: تختلف طبيعة دور مؤسسات صنع الأمريكي في إدارة الصراع مع القوى الصاعدة، لأن علاقة هذه الأخيرة متباينة مع الولايات المتحدة، فالهند تعد شريك استراتيجي للولايات المتحدة في حين تعد الصين خصماً على سبيل المثال، وللهوية الوطنية فضلاً عن الرؤية الخاصة بكل دولة لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي الدور الرئيس في هذا التباين، فالهند وجنوب أفريقيا والبرازيل أقرب لأن تكون مع المنظومة الغربية نوعاً ما في الكثير من جوانبها في حين تعادي الصين القيم الغربية وتتبنى نظاماً خاصاً بها، وعليه تتعامل الولايات المتحدة بشكل جدي وأكثر حدة مع ما يشكل تهديداً مباشراً لها ولقيمها الخاصة التي تغذي دورها العالمي.

ثامناً: أصبحت السياسة الأمريكية أكثر عقلانية في التعامل مع الشؤون الخارجية وأقل ميلاً وانغماساً للدخول في الأزمات والحروب بشكل غير مدروس، وتستخدم بدلاً من ذلك حلفائها وشركائها فضلاً عن جهدها الاستخباري ولا تتدخل عسكرياً إلا في حالة الضرورة القصوى.

تاسعاً: لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في النظام وربما يمتد الأمر كما هو عليه حتى المستقبل المتوسط، وإلى حينها فستعمل الولايات المتحدة على الاستجابة لمتغيرات المكانة بإيجاد صيغة مقبولة وتوازن بين قدراتها والتزاماتها الدولية.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الوثائق الرسمية

١- دستور الولايات المتحدة الأمريكية، المادة الثانية.

ثانياً: المراجع

١- المعجم الحديث للتحليل السياسي، جوفر روبرتس وآخرون، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.

٢- موسوعة علم الاجتماع، إحسان محمد الحسن، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

١- ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

٢- ابراهيم احمد الياس، سلطات مجلس الامن في تسوية المنازعات الدولية، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.

٣- ابراهيم درويش، الإدارة العامة في النظرية والممارسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

٤- احسان محمد الحسن، المدخل الى علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨.

٥- احمد عبد الامير الانباري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد احداث التغيير (٢٠١٠-٢٠١٤)، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

٦- احمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١.

٧- احمد محمد وهبان، تحليل ادارة الصراع الدولي (دراسة مسحية)، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٤.

٨- اسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة: رؤية اصلاحية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١١.

٩- اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١٣.

١٠- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١.

١١- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧ .

١٢- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ادارة الصراعات والازمات الدولة، كتب عربية للنشر الالكتروني، القاهرة، ب. ن.

١٣- أكرم حجازي، الاستراتيجيات الأمريكية والتحالفات الدولية: عرض ونقد وتقييم، منتدى المفكرين المسلمين ومركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية, القاهرة، ٢٠١٦.

١٤- امجد حامد جمعة، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق انموذجا)، مجلس النواب، دائرة البحوث، الدورة النيابية الرابعة، تشرين الثاني ٢٠١٨.

١٥- انتوني سامبسون، الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

١٦- ايناس العنزي، الصراع الدولي في العقد الاول للهيمنة والقطبية الاحادية، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦.

١٧- بايتس غيل، النجم الصاعد الصين: ديبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

١٨- بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

١٩- بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢.

٢٠- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٢١- تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا،

المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٢- تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الامريكية، ترجمة محمد احمد السيد حرفوش، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١.
٢٣- تشارلز ب. رايز، تحسين صنع القرارات في عالم مضطرب، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦.
٢٤- توني سميث، حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الامريكي، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
٢٥- تيري ل ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٦- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية ادارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥.
٢٧- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
٢٨- جابور شتاينجارت، الحرب من اجل الثروة: القصة الحقيقة للعولمة او لماذا يتحطم العالم المسطح؟، ترجمة علا احمد اصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١١.
٢٩- جعفر بهلول جابر الحسيناوي، أميركا ما بين القطبية الصلبة والتحديات تكتلا البريكس وشنغهاي أنموذجا، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٩.
٣٠- جمال السويدي، افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للمستقبل، ابو ظبي، ٢٠١٤.
٣١- جمال سلامة علي، اصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
٣٢- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
٣٣- جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٤- جوانيتا الياس وبيتر ستش، اساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٦.

٣٥- جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي (الاسرائيلي) والسياسة الخارجية الامريكية، ط٢، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

٣٦- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٢.

٣٧- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٩٥.

٣٨- حامد احمد رمضان، الإدارة الاستراتيجية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٣.

٣٩- حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩.

٤٠- حسن سيد احمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ن.

٤١- حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات (الشرق الأوسط) الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، ٢٠١٣.

٤٢- حسن ياسين طعمة، نظرية اتخاذ القرارات: أسلوب كمي تحليلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٤٣- حمدي مصطفى المعاز، وظائف الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.

٤٤- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، ط٢، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤.

٤٥- خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٤٦- خليل حسين، الاسترتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات الامن القومي والحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

٤٧- رايح سرير عبدالله، القرار الإداري، دار الحامد والنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠١.

٤٨- رايق سليم بريزات، مشروع (الشرق الأوسط) الكبير والسياسة الخارجية الامريكية (الاهداف-الادوات—المعوقات)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٤٩- رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط٤، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت، ٢٠١٥.

٥٠- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

٥١- رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة (الشرق الأوسط)، الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦.

٥٢- ريتشارد ن. هاس واخرون، استعادة التوازن استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

٥٣- ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل الياس، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.

٥٤- زاهر ضياء الدين، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٥- زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط٢، مركز الدراسات العسكرية، ، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٦- زياد عبد الرحمن علي الكوراني، رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

٥٧- سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات اطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.

٥٨- ستار الجابري واخرون (محررون)، الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨.

٥٩- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

٦٠- سعد شاكر شلبي ومحمد حسين المومني، السياسة الامريكية في ادارة الازمات الدولية، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

٦١- السعيد مبروك ابراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، ٢٠١٢.

٦٢- سلمان زيدان، العمق الاستراتيجي موقع التخطيط والمعلومات في صناعة القرارات،

دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧.

٦٣- سمير التنير، أميركا من الداخل حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠.

٦٤- سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٦٥- شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.

٦٦- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠.

٦٧- صباح عبد الرزاق كبة، الرئيس والكونغرس والقرار السياسي الخارجي الامريكي، دار الرافدين للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، ٢٠١٨.

٦٨- صدام مرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٦.

٦٩- صدفة محمد محمود، القوى المتوسطة في النظام الدولي: حالة البرازيل ٢٠٠٢-٢٠١٠، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠١٥.

٧٠- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط٢، عمان, ١٩٩٩.

٧١- عادل حسن، الإدارة، مطبعة الوادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٩

٧٢- عادل عبد الحمزة ثجيل، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكا، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

٧٣- عادل محمد القيار، الدبلوماسية (المفهوم)، دار الوسيم، دمشق، ٢٠٠٩.

٧٤- عاطف معتمد وآخرون، البرازيل القوة الصاعدة في أميركا اللاتينية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٧٥- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٧٦- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية (ايران-العراق-

سوريا-لبنان-انموذجا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.

٧٧- عباس علوان، الكونغرس الامريكي مؤسسة تدير العالم، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩.

٧٨- عبد الامير عبد الحسن ابراهيم، تحول القوة في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في الانتقال بين القوة الصلبة والناعمة نحو بناء استراتيجية للقوة الذكية، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩.

٧٩- عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الابعاد والانعكاسات الاقليمية)، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٦.

٨٠- عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في الافكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٨١- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

٨٢- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٨٣- عطارد عوض الشريفي، الولايات المتحدة الامريكية هدر الفرصة السانحة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

٨٤- علي زياد العلي، الصراع والامن الجيو سيبراني في السياسة الدولية «دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي»، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

٨٥- علي زياد عبدالله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الامريكية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦.

٨٦- عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية -دراسة تحليلية-، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

٨٧- عمرو عبد العاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٥٤.

٨٨- عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي،

الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧.

٨٩- غاري هارت، القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعرشين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة، ترجمة محمد محمود التوبة، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥.

٩٠- غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة اسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٨.

٩١- فراس محمد احمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

٩٢- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي، مركز الانماء القومي، بيروت، ١٩٩٣.

٩٣- فريد زكريا، عالم ما بعد امريكا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٩٤- فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.

٩٥- كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الامن والمثلث الاستراتيجي الامريكي (الاسرائيلي) الايراني، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

٩٦- كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٩٧- كاظم هاشم نعمة، نظرية الهيمنة الامريكية على اليابسة: من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

٩٨- كامل اسماعيل محمود وحقي شفيق صالح، الناتو العربي: صراع الاستراتيجيات في (الشرق الأوسط): الحقيقة والوهم، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

٩٩- كرار انور البديري، براديغما للفهم النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨.

١٠٠- كرار انور البديري، دروب القوى العظمى: الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة

الامريكية، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨.

١٠١- كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥.

١٠٢- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

١٠٣- لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٤- لويس فيشر، سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية، ترجمة مازن حماد، ط٣، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

١٠٥- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.

١٠٦- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩١.

١٠٧- ماكس سكيدمور ومارشال كارتر وانك، نظام الحكم في امريكا، ترجمة نظمي لوقا، ط٢، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١١.

١٠٨- ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الاقليمية الى الدولية: العالم بين حالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

١٠٩- مايكل جيه مازار واخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦.

١١٠- مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، ترجمة ابراهيم استنبولي، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٣. محمد يوسف الحافي، الهيمنة الامريكية على الامم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

١١١- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

١١٢- محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، ط٨، دار

الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩.

١١٣- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٠.

١١٤- محمد نور وغازي إبراهيم، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر، عمان، ١٩٩٨.

١١٥- محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ٢٠١٣.

١١٦- مصطفى محمد جاسم العبيدي، الامبراطورية الناعمة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه (الشرق الأوسط)، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.

١١٧- منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم: دليل لواضعي السياسات، اليونسكو، ٢٠١٩.

١١٨- مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية- الامريكية بعد احتلال العراق، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٢.

١١٩- موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١.

١٢٠- ناصر محمد جميل، الاستخبارات الأمريكية وصناعة الأزمات، دار الكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

١٢١- ناطق متعب، البعد الديني في الفكر السياسي الامريكي، دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦.

١٢٢- ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي-الاستراتيجي الامريكي ما بعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٢٣- نبال خماش، امبراطورية الاكاذيب: مصطلحات الخداع الامريكي بعد احداث ١١ ايلول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤.

١٢٤- نجلاء مرعي، العلاقات الامريكية السودانية النفط والتكالب الامريكي على

السودان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦.

١٢٥- نصار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

١٢٦- نصير مطر الزبيدي، دور الاجهزة الاستخبارية الامريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الامريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

١٢٧- نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء: السعي الامريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

١٢٨- نوار جليل هاشم، أميركا والقوى الصاعدة: السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٢٠.

١٢٩- نوف سعود عبد العزيز، دور الدول الصغرى في التحولات الإقليمية: دراسة حالة دولة قطر تجاه تحولات منطقة (الشرق الأوسط) خلال الفترة من٢٠٠١ الى ٢٠١٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.

١٣٠- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية: أميركا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية، اسرار عسكرية تكشف للمرة الاولى وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

١٣١- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.

١٣٢- هديل حربي العايدي، المتغير الأمريكي في السياسة الروسية اتجاه الصين بعد عام ٢٠٠٠، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

١٣٣- هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥.

١٣٤- هيثم توفيق فياض، الدبلوماسية: المساومة القسرية والسياسة الدولية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٣.

١٣٥- وجيه احمد عبد الكريم، القطب القادم الصراع الصيني الأمريكي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦.

١٣٦- وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية كقوة عظمى: جيوبولتيك الصراع وديبلوماسية

النفط والغاز في (الشرق الأوسط)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٩.

١٣٧- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٢.

١٣٨- وليد محمود عبد الناصر، من بوش الى اوباما: المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الامريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.

١٣٩- وولتر لاكوير، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.

١٤٠- ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.

١٤١- ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩.

١٤٢- يفجيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، ترجمة عبدالله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.

١٤٣- يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٥.

رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

أ- الأطاريح

١- احمد عبد الكاظم موسى، مكانة ايران الاقليمية في الاستراتيجية الامريكية بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

٢- حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الامريكي: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

٣- خضير ابراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

٤- زيد حميد الجبوري، مستقبل التوظيف السياسي للدولار في العلاقات الاقتصادية

الدولية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١.

٥- صبار محمد عبدالله، الكونغرس وعملية صنع القرار الداخلي الأمريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٦.

٦- عدنان كاظم حسن الكناني، ادارة الصراعات الاقليمية في (الشرق الأوسط) بعد عام ٢٠١٠ دراسة في الاهداف والوسائل، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٩.

٧- عقيل مصطفى مهدي، مكانة الخليج العربي في المدرك الاستراتيجي الصيني بعد عام ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢١.

٨- علي فارس حميد الشمري، استراتيجية الامن القومي الامريكي تجاه (الشرق الأوسط) بعد ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤.

٩- غيث سفاح متعب، الدور الصيني في اسيا: دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٩.

ب- الرسائل

١- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي بعد احداث١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢.

٢- خالد اسماعيل سرحان، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠.

٣- سعد عبيد علوان السعيدي، أثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي (دراسة نماذج مختارة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٢.

٤- سلام علي احمد المشهداني، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠١٣.

٥- صبحي فاروق صبحي، الدور الاقليمي لمصر في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩.

٦- طايل يوسف عبدالله العدوان، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو (الشرق الأوسط)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة (الشرق الأوسط)، عمان، ٢٠١٣.

٧- عدي عبد مزهر كزار البديري، دور الاحزاب في الحياة السياسية الامريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣.

٨- كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية «الازمة السورية انموذجا»، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

٩- لزهر وناسي، الاستراتيجية الامريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق-قسم العلوم السياسية-، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٠- محمد براهمي، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي: دراسة حالة دول البريكس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦.

١١- مهند علي عمران، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة: دراسة حالة جمهورية المانيا الاتحادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٣.

١٢- مؤمن طارق صالح، القوة الناعمة والسياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس باراك اوباما، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

١٣- وسام محمد حسين، دور الدول متوسطة القدرات في النظام الدولي: البرازيل انموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤.

١٤- يوسف محمد صادق الزلمي، الارهاب والصراع الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٧.

خامساً: الدوريات والبحوث

١- ابتسام محمد عبد، الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥.

٢- ابو بكر علي الهاشمي، دور المؤسسات الرسمية الامريكية في صنع السياسة الخارجية، مجلة جامعة الزيتونة، العدد٤، جامعة الزيتونة، ليبيا، ٢٠١٢.

٣- احمد بن سادة، الدور الامريكي من الثورات الملونة الى الربيع العربي، جريدة اخبار الخليج، البحرين، العدد ١٣٢٤٠، السنة ٣٩، ٢٠١٤.

٤- احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد٤٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩.

٥- أحمد عبد الأمير الأنباري، السياسة الأمريكية في (الشرق الأوسط): المؤسسات والعوامل المؤثرة فيها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٦، جامعة كركوك، ٢٠١٧.

٦- أحمد عمرو، الدراسات المستقبلية أداة للتغيير السياسي، مجلة البيان، العدد٣٤٦، ٢٠١٦.

٧- احمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،٢٠١٧.

٨- احمد موفق زيدان، بعد الانسحاب الامريكي.. كرة النار الأفغانية في الملعب الاقليمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة, ٢٠٢١.

٩- اسلام ابراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢١.

١٠- اسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٨.

١١- انس حسن حميد، دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي (الولايات المتحدة

انموذجا)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٥٠، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥.

١٢- باسم احمد فهد، دور التحالف الدولي في مكافحة الارهاب (داعش أنموذجا)، مجلة النهرين، العدد٥، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨.

١٣- بسيوني ابراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، سلسلة محاضرات الامارات، المجلد٥٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٢.

١٤- بهاء عدنان السعبري، الرؤية الامريكية للتحالفات الدولية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة دراسات دولية، العدد٥٧، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤.

١٥- جون ميرشايمر وستيفن والت، التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى، ترجمة جلال خشيب، مجلة الشؤون الخارجية، عدد تموز-آب، ٢٠١٦.

١٦- خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٣.

١٧- خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٥، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢.

١٨- خضير ابراهيم سلمان، العراق ودول الجوار الاقليمي: دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية والدولية، العدد٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧.

١٩- داود مراد حسين وغالي حمزة، دور اللوبي الصهيوني في صنع السياسة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣.

٢٠- دينا محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الاستراتيجية، مجلة العلوم السياسية، العددان٣٨-٣٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.

٢١- رامي عبدالله عبد المحسن عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن اتجاه ايران، مجلة مدارات ايرانية، المجلد٣، العدد١٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢١.

٢٢- راوية توفيق، السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس،

مجلة السياسة الدولية، المجلد٥٤، العدد٢١٨، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٩.

٢٣- راوية عبد العال وآدم سيغال، هل تجاوزت العولمة ذروتها، مجلة الثقافة العالمية (١٥٧)، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، ٢٠٠٩.

٢٤- روبرت كوين و جون روربو ، كيفية تحسين عملية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ترجمة محمد عبد الفتاح ، المجلة العربية للإدارة ، العدد ٢ ، الجزء ١١ ، الأردن، ١٩٨٧.

٢٥- رودلف جولياني وجون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية: جمهورية وديمقراطية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٧٢، ابو ظبي , ٢٠٠٨.

٢٦- سرمد زكي الجادر، التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي، العدد٣، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.

٢٧- سعد السعيدي وبسمة خليل، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الدراسات الدولية، العدد٥٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١١.

٢٨- سعد عبيد السعيدي واحمد عدنان الكناني، السلوك الاستراتيجي الامريكي وديناميكيات تغيير معادلة التحكم في مستقبل (الشرق الأوسط) ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦١، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٩.

٢٩- سعد عبيد السعيدي ومصطفى عبد الكريم , التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الافريقي – شرق افريقيا وانعكاسه على الامن في (الشرق الأوسط)، مجله تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ,٢٠١٩.

٣٠- سعد عبيد السعيدي، الازمة الجورجية- الروسية وانعكاسها على العلاقات الامريكية – الروسية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩.

٣١- سعد غالب الياسين، المعلوماتية و إدارة المعرفة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٣٢- سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٢٧، مركز المستنصرية

للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٩.

٣٣- سيف نصرت توفيق وسلام صايل حمود، القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد٢٤، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢١.

٣٤- شيماء عادل فاضل وعلي طارق، أثر التحالفات الدولية في استقرار الأمن الدولي، مجلة حمورابي، العدد٢٩، العراق، ٢٠١٦.

٣٥- صايل السرحان وعلي الشرعة، الاهداف الاستراتيجية الامريكية في افغانستان والعراق قبل احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها، مجلة دراسات وابحاث، المجلد٩، العدد٢٧، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،٢٠١٧.

٣٦- صباح عبد الرزاق كبة، المحافظون الجدد والدعوة لهيمنة القوة العسكرية الامريكية عالميا، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٩.

٣٧- صدقة يحيى فاضل، القوة الناعمة، مجلة الشورى، العدد ١٠٧، الرياض، ٢٠٠٩.

٣٨- عادل عبد الحمزة ثجيل، أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية، العددان٣٨-٣٩، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩.

٣٩- عادل عبد الصادق، انماط الحروب السيبرانية وتداعياتها على الامن العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٨، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٧.

٤٠- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مستقبل التوغل الايراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن، ٢٠١٧.

٤١- عبد العظيم جبر حافظ، استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٦، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٩.

٤٢- عبد القادر محمد فهمي، العقيدة الدينية واثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٧.

٤٣- علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدد: الدور الهندي في النظام الدولي (الفرص والتحديات)، مجلة حمورابي، العدد٢٧-٢٨، بغداد ٢٠١٨.

٤٤- علي فارس حميد وسناء محمد ابراهيم، الولايات المتحدة وتوازنات القوى في (الشرق الأوسط) (دراسة في مستقبل التوازنات الاستراتيجية)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦.

٤٥- علي فارس حميد، الهيمنة الامريكية ومزاحمة القوى التعديلية دراسة أنماط التعقيد في دوائر امنية مختلفة، مجلة حوار الفكر، العدد٤٦، بغداد ٢٠١٩.

٤٦- عمار حميد ياسين، مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الامريكي دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي، المجلة السياسية والدولية، العدد٣٥-٣٦، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.

٤٧- عمر الخضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور- مقاربة نظرية، مجلة المنارة، المجلد ١٩، العدد٤، عمان، ٢٠١٣.

٤٨- عمر حمد امين نور الديني، مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة علمية دورية تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية، المجلد١، العدد٢، اربيل، ٢٠١٦.

٤٩- عمر علي رشيد، دور المؤسسات الامريكية في صناعة الحرب على العراق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد٢٨، العدد١، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠١٤.

٥٠- غسان العزي، روسيا ما بعد الحرب الباردة من اليلتسينية الى البوتينية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد٣٣، بيروت ، ٢٠٠٠.

٥١- فاطمة أمحمدى، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول «البريكس» نموذجا، مجلة السياسية الدولية، المجلد ٥٣، العدد٢١٢، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٨.

٥٢- لمى مضر الامارة، دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٧.

٥٣- ليلى عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٥-٤٦ كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين، ، العراق، ، ٢٠١٦.

٥٤- محمد خالد الشاكر، اثر الفواعل الحكومية وغير الحكومية في توجهات الاستراتيجية الامريكية وصناعة القرار الامريكي، بتيار الغد السوري، مكتب الدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠١٦.

٥٥- محمد خنوش، الفواعل المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، العدد١٠، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

٥٦- محمود شرقي، دور مؤسسات صنع القرار الخارجي في استراتيجية الهيمنة الامريكية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، مجلد ١، العدد ٣، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ب. م، ٢٠١٣.

٥٧- مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٦، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥.

٥٨- معتز سلامة، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠١٠، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٠، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٥٩- منير محمد البدوي، مفهوم الصراع، دراسة في الاصول النظرية للأسباب والانواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، بيروت، ١٩٩٣ .

٦٠- مؤيد جبار حسن صالح، دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة اهل البيت، العدد١٩، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، كربلاء، ٢٠١٦.

٦١- ناجي محمد الهتاش وعبد الخالق شامل محمود، اثر العامل الديني في التفكير الاستراتيجي الامريكي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٢، العدد٢، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، ٢٠١٥.

٦٢- نادية الهواس، نظام عالمي بديل...تحديات بناء استراتيجية «احتواء» أمريكية للصين، مجلة السياسية الدولية، المجلد٥٣، العدد٢١٤، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٨.

٦٣- نديم خليل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد٦٣، المديرية العامة للتربية، ديالى، ٢٠٢١.

٦٤- هاني الحديثي، العراق ومحيطه العربي-دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات

استراتيجية، العدد٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٩.

٦٥- هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية: مسار جديد ومخاطر كامنة وسياسات بديلة لصانع القرار، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد١١٦، المجلد٢٦، الاسكندرية، ٢٠١٩.

٦٦- وائل محمد اسماعيل وعماد نهاد عبد الواحد، سلطات الرئيس الامريكي في الدستور والجانب العملي، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد ٢٠، العدد ٨٣، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣.

٦٧- وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد٤٢، العدد١، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الاردن، ٢٠١٥.

٦٨- وليد عبد الحي، وزن اللوبي اليهودي في القرار الاستراتيجي الأمريكي بين المبالغة والاستهانة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢١.

٦٩- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قوة المال وفرط القوة، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد ١٤، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٧.

سادساً: الانترنت

١- بشير عبد الفتاح، خيار تركيا الاوراسـي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: http://www.shorouk.com/news/columns/view.aspx?cdate=01022021&id=2a288305e1bf-b261-4422-baf0-66b566c2 نشر بتاريخ 1-2-2021.

٢- التطبيقات التاريخية لفصل السلطات: النظام الرئاسي (النموذج الامريكي)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.elkanounia.com/2020/08/13/Articals-com.html نشر بتاريخ 16-8-2020.

٣- سارة سمير، ترتيب دول العالم اقتصاديا 2020 وما تأثير كورونا على اقوى الدول، مقال منشور شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://www.alroeya.com/117-2186896/53-ترتيب-دول-العالم-اقتصاديا-2020-وما-تأثير-كورونا-على-أقوى-الدول نشر بتاريخ 28-12-2020.

٤- سيد جبيل، الدبلوماسية الروحية: بوابة تصفية الصراع مع (اسرائيل)، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الاتي: https://www.elwatannews.com/

3159185/details/news نشر بتاريخ 13-3-2018.

٥- شيماء الهواري، وسائل الاعلام وصنع السياسة الامريكية، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=50171 نشر بتاريخ 19-10-2017.

٦- صدفة محمد محمود، محددات الاستجابة: هل تستطيع واشنطن محاصرة بكين في أمريكا اللاتينية؟ مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.usaarabic.com/30/09/2020/هل-تستطيع-واشنطن-محاصرة-بكين-في-أمريكا/ نشر بتاريخ 20-9-2020.

٧- طارق الشامي، العقوبات الامريكية ضد تركيا مؤلمة وتستهدف اردوغان، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/63211/الأخبار/دوليات/العقوبات-الأميركية-ضد-تركيا-مؤلمة-وتستهدف-أردوغان نشر بتاريخ 12-10-2019.

٨- علي حسين باكير، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2009622853453998.html نشر بتاريخ 22-6-2009.

٩- عمرو عبد العاطي، استراتيجية امريكية هجومية ضد التهديدات السيبرانية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.ecsstudies.com/2077/ نشر بتاريخ 4-10-2018.

١٠- فريدريك ويري وكريم سجادبور، توازن بعيد المنال: أميركا وايران والمملكة العربية السعودية في (الشرق الأوسط) المتغير، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/2014/05/28/ar-pub-55712 نشر بتاريخ 28-5-2014.

١١- الكسندر دوجين والنظرية الرابعة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://www.nafezabuhasna.com/ألكسندر-دوغين-والنظرية-الرابعة/ نشر بتاريخ 18-4-2019.

١٢- لقاء جاريد كوشنر مع سكاي نيوز العربية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الاتي: https://www.skynewsarabia.com/east-middle/1230713-

لقاء-جاريد-كوشنر-سكاي-نيوز-عربية-النص-كاملا نشر بتاريخ 25-2-2019.

١٣- مجموعة (أم اي أن تي): العمالقة الجدد للاقتصاد العالمي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/business/2014/01/140106_world_futurte_giants_economy نشر بتاريخ 6-1-2014.

١٤- مستقبل العلاقات الامريكية التركية في ظل ادارة بادين، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://fikercenter.com/com/papers-position/مستقبل-العلاقات-الأمريكية-التركية-في-ظل-إدارة-بايدن نشر بتاريخ 7-3-2021.

١٥- المعهد السويسري لأبحاث السلام والطاقة، شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط https://www.sasapost.com/com/have-that-countries-10-biggest-us-military-presence/ .

١٦- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الامريكية www.state.gov .

١٧- نادية حلمي، سيناريوهات التنافس والمواجهة الأيديولوجية الأمريكية- الصينية بعد جائحة كورونا وتأثيراتها عالميا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط: https://www.alhanews.com/نادية-حلمي-سيناريوهات-التنافس-والموا/ نشر بتاريخ 30-4-2021.

١٨- اليف صباغ، ابعد من اتفاقيات التطبيع.. مشروع الولايات الابراهيمية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الاتي: https://www.almayadeen.net/analysis/1425818/أبعد-من-اتفاقيات-التطبيع---مشروع--الولايات-المتحدة-الإبراهيم نشر بتاريخ 25-9-2020.

١٩- بيانات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locale=ar

المصادر الأجنبية

First: Documents

1- Joseph R. Biden, Interim National Security Strategic Guidance, The White House, 2021.

2- U.S. National Intelligence Council, Global Trends 2025, A Transformed World, 2008.

Second: References

1- The encyclopedia Americana international edition, Danbury, Connecticut, Geroiier Incorporated, 1992.

Third: Books

1- According to: Michael J. Garcia And Others, The Constitution Of The United States Of America: Analysis And Interpretation, Centennial Edition, U.S Government Publishing Office, Washington, 2016.

2- Alexander Eckstein, Chinas Economic Revolution, Cambridge University Press, 2014.

3- Americas National Interests, The Commission on Americas National Interests, Washington,1996.

4- Charles Webel and Johan Galtung, Peace and Conflict Studies, Routledge, USA and Canada, 2007.

5- Dennis J. D. Sandole and others, Conflict Analysis and Resolution, Routledge, USA and Canada, 2009.

6- Eugene Gholz and Others, Come Home, America: The Strategy Of Restraint in the Face of Temptation, New york, The MIT Press, 1997.

7- Holsti K.J, International politics: A Framework for Analysis, 2nd Edition, Prentice Hall, London 1972.

8- Ho-won jeong, conflict management and resolution, routledge, new york, 2010.

9- Ho-won jeong, conflict resolution: dynamic, process and structure, ash gate publishing, England, 1999.

10- James Mann, Rise Of the Vulcans, Penguin Group, New York, 2004.

11- John w. burton, conflict resolution: its language processes, lanham,

md, scarecrow press,1996.

12- Joseph Frankel, Contemporary international theory and the behavior of states, oxford university press, London, 1973.

13- Kenneth waltz, theory of international politics, university of California, 1979.

14- Kevin Gray And Craig N. Murphy, Rising Powers and the Future Of global governance, Third World Quarterly, University Of Sussex, Routledge, London, 2013.

15- Lui Hebron, Testing dynamic theories of conflict; Power cycles, power transitions, foreign policy crises and militarized interstate disputes, International interactions, 2007.

16- Michael Lind, The Next American Nation, The Free Press, New York, 2000.

17- Pinar Tank, The concept of "rising powers", Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2012.

18- Raymond J Ahearn, Rising Economic Powers And U.S. Trade Policy, Congressional Research Service, 2012.

19- Robert J. Art, A Grand Strategy For America, Cornell University Press, New York, 2003.

20- Stephen Watts And Others, Alternative Worldviews Understanding Potential Trajectories of Great-Power Ideological Competition, Rand Corporation.

Forth: Magazines

1- Amitai Etzioni, The Devolution Of American Power, The Fletcher Forum Of world Affairs, Vol37. No1, 2013.

2- Amrita Narlikar, Negotiating The Rise Of New Powers, International Affairs, Vol89, No3, 2013.

3- David E .Sanger, Chinas Oil Needs Are High on U.S. Agenda, The

New York Times, 19-4-2006.

4- David Singer, international influence: A Formal Model (the Americal political science Review, vol51, 1987.

5- Kalevi J Holsti, National role conceptions in the study of foreign policy". International studies quarterly, Vol 14, 1970.

6- Pedro Cezar And Others, The concept Of emerging Power in international Politics and economy, Brazilian Journal Of Political Economy, vol36, n142, 2016.

7- Richard Hass, The Age Of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance, Foreign Affairs, Vol87, No3, 2008.

8- Stephen M. Walt, Who is Afraid Of A Balance Of Power? The United States is ignoring the most basic principles of international relation, to its own detriment, Foreign Policy, December 2017.

9- Thomas Renard, G20: Towards A New World Order, Studia Diplomatica, vol13, no2, 2010.

10- Zbigniew Brezezinski, The Dilemma Of The Last Sovereign, The American Interest, vol1, 2005.

Fifth: Network online

1- The Constitution Of The United State, Article 1, section 8.https://www.senate.gov/civics/constitution_item/constitution.htm

2- United States Space Force, available on the following link: https://www.military.com/space-force .

3- Shanhong Liu, Private investments in artificial intelligence (AI) in 2020, available on the following link: https://www.statista.com/statistics/1226538/ai-private-investments-by-area/ published on 15-4-2021.

4- Richard Haass, Living In Non Polar World, Project Syndicate, Available on the Following link: https://www.project-syndicate.org/commentary/living-in-a-non-polar-world published on 18-4-2008.

5- Export.gov https://2016.export.gov/southafrica/doingbusinessinsouthafrica/index.asp.

Rick Scavetta, U.S Army Africa commander meets South African military leaders, U.S Army Africa, available on the following link: https://www.army.mil/article/36069/u_s_army_africa_commander_meets_south_african_military_leaders published on 18-3-20